







هذه الحواشي الشريفة * والتحقيقات المنيفة * تأليف الجليل
التحرير * والعالم العلامة الشهير * الشيخ سيدي علي
التسولي على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الرسوخ * سيدي محمد التاودي على المتن الذي
طار ذكره في الآفاق * المشتهر بلامية
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل في النوازل الفقهية *
على مذهب امام دار الهجرة
النبريه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيات *

آمين



طبعة أولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحمية

سنة ١٢٠٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذى هدانا للايمان والاسلام * وامر عبادة المؤمنين فى كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وازكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون فى البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * اما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجى عفوكم فى سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولى البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم متقلبه ومثواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الزقاق * اقبلت الطلبة على تدريسيها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها وتبصدي لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة المحذاق * وكان افضل شروحها تحفيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع ايجاز وبسط عبارة * وابدع ترتيب وحسن

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكرك * ونشني عليك ونذكرك * ونستعينك ونستغفرك * ونؤمن بك ولا نكفرك * ونقول ممثلا لامرك * ومتشبثا باذيال نبيك * اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم انك حميد مجيد عدد خلقك ورضي نفسك وزنته عرشك ومداد كلماتك وسلم تسليما مثل ذلك وبعد فهذا ان شاء الله تعالى تعليق وجيز على لامية الزقاق يحل بقفلها * ويوضح مشكلها * ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخجل * والله اسأل ان ينفع به

اشارة * على الاطلاق * شرح شيخ شيو خنا العالم الخريز * وذى
 العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد دهره * عجمها
 وعربا * الحائز قسبة السبق في مضمار الكمال من اهل عصره
 باتفاق * شمس الدين سيدى محمد التاودى * افاض الله علينا
 وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقر به العين يوم التنادى *
 دعنى القريحة الجامدة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه
 عند اقرائنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقله فاجبت
 الى مطلوبها * وبذرت بالاسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال
 الفائدة * والتقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لفهام
 المبتدئين مثلى * ولتعلم ايها الاخ ان الانسان محل الخطا والنسيان *
 فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال
 بالحق ولا تعكس فان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة
 وبال * ولا تعرف الرجال الا بالحق الواضح في مباحث الاستدلال *
 وفي الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة
 السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسل مشيرا
 لصاحب هذا الشرح بصورة تـ وللامام الخطاب بصورة ح المهمة
 وللشيخ خليل بصورة خ المعجمة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة
 الش واصرح بغيرهم وربما تكلمت في بعض المسائل مع شراح
 خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق لمن انصف * ومذاكرة
 من كان من اولى الالباب بقبولهم انصف * كما قال الفائل
 ولله قوم كلما جئت زائرا وجدت قلوبا كلها ملئت حلما
 اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة ويزداد بعض القوم من بعضهم علما
 فان كان ما ابديته صوابا فمن الله والا فهو مما لا يستغرب مثله
 من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد
 يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسال

وهو حسبي ونعم الوكيل قال
 حسبما راينا وروينا ووجدناه
 بخطه رضى الله عنه بعد
 البسملة والتصليته يقول علي
 ابن قاسم التميمي الشهير بالزقاق
 لطف الله به بمنه وفضله قال
 الشيخ المنجور كان رحمه الله
 عارفا بالفقہ متقنا المختصر خليل
 كثير الاعتناء والتقييد عليه مشاركا
 في فنون من النحو والاصول
 والحديث والتفسير والتصوف
 دينا فاضلا زوارا للصالحين اخذ
 عن النورى وغيره من شيوخ
 فاس ووصل الى غرناطة واخذ
 بها عن المواق وتوفى عن سن
 عالية سنة اثنتى عشرة وتسعمائة
 وفي السنة التي قبلها توفى جلال
 الدين السيوطى واليهما يشير
 الكاتب ابو عبد الله الفشتالى
 بقوله

سيوطيهم غيا وزقاق لم يغيب
 عن الحق الا انه لم يبجل
 وشار بقوله لم يبجل الى ما وقع
 من قتل ولد ولدة عبد الوهاب
 ابن محمد بن علي وكان عالما
 جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض

اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة الموالفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابتراو
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بيسم الله النج و قيل
 الثناء بالمدح المدح قاله فى المشارق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما تقرر من ان المدح اهم من الحمد لخصوص الحمد بالعتلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممثلا للحديث
 المذكور لان كلامه لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان لا ابتداء بالحمد يفوت لا ابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل لا ابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر ممتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين لاخذ فى المقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفي الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلا بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقوله نظم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 الحامد اى الالاف والواصف ويتضمن المحمود به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والحمد عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان المولوية باعثة على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والحامد
 والمحمود والمحمود به وعليه كلها يتضمنها كلام نظم واذا كانت المولوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 للحديث من اثبتتم عليه شرا
 وجبت له النار واجيب بانه

هي الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتبجيل وقد علمت ان الحمد والحمد عليه قد يفرقان بالاعتبار كما يفترق الحمد به والحمد عليه بالاعتبار ايضا في نحو قولك اصف الله تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة ونحوها لكونه متصفا بها فهي من حيث الوصف بها محمود بها ومن حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعمًا وهو مساو للشكر لغة وبين الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد لجميع ما انعم الله عليه به من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقا من كل واحد من الثلاثة وقول تـ من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهاى بقوله (ولكن لا احصى) النخ فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سبيل الاجمال وليس فى طاقتى ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدر ان يثنى على نفسه بما يستحق من المحامد فتعوله ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها صمير المتكلم اى ولكنى فحذف الاسم وفتحت النون ولو ابقى النون مكسورة بعد الحذف المذكور كان اولى والا حصاء العد قال تعالى واحصى كل شىء عددا اى ليس فى طاقتى احصاء اى عد الثنات الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول تـ موفيا النخ حذف متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة والنكرة فى سياق النفى نعم فهي لعموم السلب وذلك يقتضى نفي العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد المناء فاجاب بان التنكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم مصدر والمولى الناصر والمراد به الله تبارك وتعالى ومنه ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وثناءى معمول (اقدم) قدم للاهتمام واقامة الوزن (اولا) ظرف له اى قبل الشروع فى المقصود وان كان قدم البسملة والتعريف بنفسه جمعا بين الحديثين واقتداء بكتاب الله العزيز وقال فى المنهج حمد الاله ربنا يقدم والقول مهمى لم يقدم اجزم (ولكن لا احصى) اى لا اعد (ثناء) عليك موفيا فالتنوين للنوعية

بما يستحقه فالنفي مساط على القيد فقط دون المقيّد وهذا الجواب
اصحّ للعالم ثم قال فإن قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير نهاية لم يمكن لاثنيان بحمد أو شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال العاقل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولي لك الحمد
فلا حمد إلا أن تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على حمدك العبد
وقد يقل المناسب للإقام تفسير الاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العد يستلزم استيعاب المعداد اطلق نفي الملزوم واريد نفي اللازم
وهو الاستيعاب قاله اللانثي ايضا وبالجملة فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفي مساطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفي الملزوم وإدارة نفي لازمه الذي هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثاني فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ت وقال مالك معناه لا احصى نعمك النحر وعليه فالمراد بالثناء في
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وإدارة ملزومه لان نفي استيعاب
النعم يستلزم نفي استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فائني عليك
بها اي تفصيلا (فذو العلا) مبتدا على حذف مضاف اي فثناء
ذي العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف في المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة اي فذو العلا هو الذي اثني على نفسه
في ازله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل اي فذو العلا من على نفسه
اي ذاته بما يستحقه وهذا يجري في الحديث المذكور فقراره
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبرة على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادي صلاتي) الواو داخلة على صلاتي وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فائني عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبرى ونضلى
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثني
عليه) اي على نفسه فالضمير
لذو و اشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبت على نفسك (وبعده)
اي الثناء (على احمد الهادي)
اي المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاتي)

على (الولا) مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الثناء اداء لبعض الحق وامثالا للاجر
واغتناما للاجر ففي الحديث

احمد يتعلق به وبعده خبر مقدم (وعلى الولا) حال من لا استقرار
في الخبر ويحتمل ان يكون على الولا هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار
فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناء على المولى
وقول ته وامثالا للامر اي لانه ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال كل امر ذي بال لا يتدا فيه بسم الله وبالصلاة علي فهو اقطع
النخ قال بعض الائمة ينبغي للمصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام والاعنام له لانه صلى الله
عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
صلوا عليه وسلموا تسليما وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو
هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم فآل اتفاقا وهو صلى الله عليه
وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن
قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن
مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن
مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له
من لفظه ولا يضاف غالبا إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا
يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته
الى الضمير كما فعل الناظم ولاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة
واصله اهل فقابت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت الثانية
الفا ويصغر على اهيل واويل كذا في القاموس (والزوجات) وقوله
وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة
بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب
بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابي امية ثم زينب بنت
جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبيبة بنت
ابي سفيان ثم صفية بنت حيي ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية
وقوله اسم جمع لصاحب النخ اي لا جمع لصاحب الذي هو مطلق

من صلى علي واحدة صلى الله
عليه بها عشرة قال ابن عطاء
الله من صلى الله عليه مرة واحدة
كفاه امر دنياه وآخرته فكيف
بمن صلى عليه عشرة فلذا كانت
من افضل الاعمال (وآله) اقاربه
المؤمنون من بنى هاشم وقيل
والمطلب وقيل بنو غالب وقيل
اتقياء الامة وقيل جميع المؤمنين
وهو الا ليق هنا وآل اصله اهل
او اول قولان (والزوجات)
الطاهرات وقد اختلف في
عدتهن وعدة من دخل بها منهن
بعد لا تتفق على انه مات منهن
في حياته خديجة بنت خويلد
وزينب بنت خزيمة وتوفي
صلى الله عليه وسلم عن تسع
وهن المذكورات في قول ابي
الفضل المفسر

توفي رسول الله عن تسع نسوة
اليهن تعزى المكرمات وتنسب
فعائشة ميمونة وصفية
وحفصة تتلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة
ثلاث وست ذكرهن مهذب
يعنى في الجمع والوزن لا في

ترتيبهن فان سودة هي اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قبل خليلي سباء على حلي زين حالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحنا مهذبا

والصاحب اسم اجمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من جتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلاعب) اي تبعهم
(باحسان الى يوم لا يتلا) اي
لا اختبار يوم تبلى السرائر وتبدل
ما اكتبته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث في قطعها
من الاضافة التي كانت تستحقها
وهي الاضافة الى مفرد قاله
الرضي (فمن في الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقوا في
الدين اي ليكونوا علماء به وقال
عمر ثقها قبل ان تسودوا معنا
تعلموا العلم ما دتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة رؤساء فتستحبوا
والناس معادن خيارهم في
الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا
فقهوا اي اذا تعلموا العلم الذي
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبيهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه في قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحبة لان الصحابي اخص ومطلق الصاحب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه لئلا ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على اي سباء على
حلي زين حالة زها جفنها اي حسن وهناتم المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (و بعد) قول ته وهي لاضافة الى مفرد
النخ يعني ان حيث منعت لاضافة الاصلية وهي لاضافة الى المفرد
والزمت لاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا ولاضافة الى الجمل على خلاف الاصل ولما
قطعت بعد عن الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث في
مطلق القطع وإلا فبعد منعت هنا الاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها في الكلام والواو
ناتبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نياتها انها لا تجمع
معها وقال الدماميني بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم
معمول لقول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والمقول محذوف
اي واقول بعد ذلك تنبيه (فمن في الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبني
للفاعل اي فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدربوا بها يعني مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اي اذا علموا الفقه فتعلموا وعملوا به وقوله اخص منه في
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين في الحديث هو مجموع الايمان
والاسلام والاحسان لخبر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما في الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اي لان المراد

والعدة والحضانة والبيوع والرهن (٩) والضمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبا به

اختارة وهو خبر حسن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع بمراد

والتنوين للتكثير اى خير كثير

لخبر المومنين بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغي (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يفقهه في الدين وانما اذا

قاسم والله معطى الحديث رواه

البخارى في العلم ومسلم في

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يفتهم في الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضايا ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطية) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطية في احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (اعلى الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين في الظم ما ذكره في الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصرح ان يقول اعلم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين في الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعارضات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير النح اى فهو حيث تد على حذف الصفة
وقيل الحديث على طاهرة وان من لم يتفقه لم يرد الله به الخير لخبر
ما استرذله الله عبدا إلا حظرة اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
فلم ينسرح له صدرة وقوله رواه البخارى في العلم اى في باب
العلم ومسلم في باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او بالاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثاني لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة في وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروا حول اوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى إلا ما ذكيتم فان
الذكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فتقوله بالطلب الى بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبك
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه ولا بباحته او الوضع لهما
اى للطلب ولا بباحته (قدرا ومنزلا) تمييزان محمولان عن الفاعل
اى علا الناس قدرة ومنزله وجملة ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملة
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذلكم اقسط النح
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك * صغ من مصوغ منه للتعجب * النح وقال في التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئ الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذالكم اقسط عند الله

قال أبو عبيد أي عدل قال والعدل ما قام في النفس أنه مستقيم لا ينكسر مميز وقائما بالقسط أي بالعدل (يظل) هو أي ذو الخطة المقسط فيها (بظل الله) أي يجعل له ظل من حر الشمس يوم تدنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلي العباد وقيل هو كناية عن جعلهم في كنف الله وسترة يشير لقوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل إلا ظله . امام عادل . وشاب نشأ في عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال إني أخاف الله . ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخاري وغيره ونظمها العلامة أبو شامة فقال

وقال النبي المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكريم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك (١٠) مصل ولا مام بعدله

وذيلها ابن حجر بسبعة أخرى فقال

وزد سبعة اطلال غاز وعونه	وصغهما من ذى ثلاث النخ فاقسط في الآية من قسط الثلاثي (يظل)
وانظار ذى مسر وتخفيف حله	بالبناء للمفعول ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاد ذى عدم النخ
وارفاد ذى عدم وعون مكاتب	الرفد العطاء أي اعطاء ذى عدم ما يقضى به دينه يقال منعه رفة
وتاجر صدق في المقال وفعله	أي عطاء وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين
قال فدل على ان العدد لا مفهوم	وهذا من غير (يجتلي) قوله على منصتها أي كرسيها ومنبرها وقوله
له وزاد القسطلاني عن شيخه	فضيلة ثالثة أي حال ثالثة والحال المؤسسة هي التي لا يستفاد
أبي الخير السخاوي فأنها ما إلى	معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى النخ صاحبها هو من
أثنين وسبعين وذكر منها امرأة	له النظر في الجنايات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه
مات زوجها وترك لها ايتاما	والصغرى صاحبها هو من وضع لمعونة الحكام واصحاب الدواوين
فاقامت عليهم لم تنزوج حتى	

ماتوا أو بلغوا أن يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير في لقوله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم في الامارة والنساء عن ابن عمر وبسكون الميم وبابن في اوله ومعنى عن يمين الرحمن أنهم في حالة حسنة قال أبو عبيد يقال اتاه عن يمينه إذا أتاه من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان إلى اليمين وضده إلى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تبيين منه على أنه لم يرد الجارحة (الحب) بكسر الحاء أي المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلي) حال لان رأى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها ولا اجتلاء فضيلة ثالثة إذ لا يجتلي إلا من يتشرف إلى رويته فهي حال مؤسسة لا مؤكدة والله أعلم (لها) أي لاحكام الدين (خطط) جمع خطة وهي الولاية (ست) بضم السين والتاء لان المعدود مؤنث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

في حبس من امرة بحبس وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد
اي يباشرة وصاحب الرد هو الذي يحكم فيما استرابه القضاة
وردية عن انفسهم وقيل من يخص الكشب التي ترفع الى الامير باقل
لفظ واشهر اسم فيوقع الامير في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب
الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام النخ الظاهر ان هذه بمعنى
واحد اي امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اي حكم عليه
به او امرة به على وجه الالزام او الزم به كما ان نفاذ الشيء وتمايمه
والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شيء واحد ايضا بدليل
قوله ولو كان القضاء امضاء واردة النخ فارادة عطف تفسير قال
القسطلاني يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اي امر
والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اي اعلمتك به والوحي ومنه
قوله تعالى وقضينا الى بني اسرائيل ولا تمسك ومنه قوله تعالى فاذا
قضيت الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى
امرا والموت ومنه ليقض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقضيا
والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاهن سبع
سموات قول ته اي حكم عليكم بذلك تعبدا النخ اي اوجب عليكم
ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشيء ويريد خلافه
كما اوجب الايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع
منهم وقوله وقال لازهرى النخ اي ابو منصور لازهرى لا الشيخ خالد
شارح ابن هشام وقوله وقال القرافي انشاء الزام النخ لا يخفى انه يرد
على القرافي ما ورد على ابن راشد لانه مساو له لان معناه انشاء
الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله
الزام لان الاطلاق في المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض
الاخبار بحكم شرعى على وجه

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر في اللفظ واما في المعنى فهو انشاء لالزام
الخصمين او احدهما كقوله تحلفان ويفسده البيع او يحلف المطلوب ولا شيء عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبساتر الخطط الشرعية

وقال القراني انشاء الزام او اطلاق

كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع وكالحكم
بزوال ملك ارض اندرست من
احياء او صيد احرم صائدة او
قد وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعي ولو بتعديل
او تجريح لا في عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانتها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة في قوله نفوذ
حكمه اي نفوذه في كل شيء
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
الخطاب لم يظهر لي وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شيء من
الصفة بمعرض لها واجيب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفتحه لان متعلق فقهه
كلي وكذلك فقه النقيض من
حيث كونه فقيها اعم من فقهه
من حيث كونه مفتيا قال فحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

او الصائد ولو قال اي ابن راشد والقراني انشاء الزام يوجب نفوذه
في كل شيء ولو في تعديل النخ لسما من ذلك وقوله وخروجه من
عموم الاضافة النخ قد يقال التحكيم مما يشمل الحد باعتبار الاموال
ابتداء وانتهاء وباعتبار القصاص والتعديل والتجريح انتهاء حيث
يوافق الصواب كما قال نخ ومضى ان حكم صوابا وحينئذ فالعموم
المذكور لا يخرج التحكيم لانه ينفذ حكمه في كل شيء انتهاء
كالقاضي وهذا وجه استشكل ح وهو ظاهر وقد اجبت عن اشكاله
وعرضته على بعض اشياخي فاستحسنه وهو ان الفاضل الذي ثبتت
له تلك الصفة هو بصدد نفوذ حكمه في كل شيء بخلاف الحكم فليس
هو بصدد ذلك بل بصدد نفوذ حكمه فيما حكم فيه فقط فقول ابن عرفة
توجب نفوذ حكمه النخ اي توجب كونه بصدد نفوذ حكمه النخ
وقوله القضاء تعرض له لاحكام الخمسة النخ قضية جزئية موجبة
وقوله ولا شيء من الصفات النخ كلية سالبة تنتج جزئية سالبة وهي
القضاء ليس بصفة وقوله واجيب بان الصفة النخ حاصله ان القضاء
تعرض له لاحكام الخمسة اما باعتبار قبول الاتصاف بالصفة واما باعتبار
نفوذ اي تنفيذ الزامه وفصله لان نفوذ حكمه بمعنى تنفيذ الزامه وفصله
والفصل والالزام تعرض لهما لاحكام لكن لا ينفذ من ذلك إلا الشرعي
وهو ما عدا الممنوع بل وقارة ينفذ حتى الممنوع حيث التقى ضرران
واحداهما اخف والخطا في النتيجة جاءنا على ما عند هذا الش من
كذب الصغرى اذ ليس القضاء هو الذي تعرض له لاحكام بل قبوله
وطلبه وعلى ما قلناه جاء الخطا من كذب الكبرى لان الصفة المذكورة
تعرض لها لاحكام باعتبار ما توجب من الفصل والالزام كما بيناه فصار
القضاء تعرض له لاحكام ابتداء باعتبار قبوله وطلبه ودواما باعتبار نفوذ
فصله والزامه والله اعلم وقوله وعلم القضاء اخص النخ اي لاحتياجه
لامور والشئ مهمى ازداد قيدا ازداد خصوصاً وقوله وايضا فقهها

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال القاضي والمفتي كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

التضاء والفتوى النخ هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فله
قال لان فتوى القضاء النخ لكان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات النخ فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فقط وهي
كل امرأة يحل وطؤها يجوز لواطتها النظر اعوريتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء الجوارى الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحدد
حيث لا زوج لها ولا سيد وام يعلم خصوص المرأة نفسها فتد تكون
هذه المرأة ثبت غصبها او وطئت بشبهة او جاءت متعانة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قالوا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له خ في اللعان بقوله ولاوطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضييع وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه النخ مثله في ح عن ضييع ايضا وتامله مع
قواهم العلم شرط صحة فيه كما قال خ مجتهد ان وجد وإلا فامثل
مقاد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومع من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كليائنها وإلا فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعند فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي اقصية البرزلى
ان اميرافريتيه استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواريه
دون سائر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من المحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فقههما القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواريه دون سائرهن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاء بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وطم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
إلا انه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والتضاء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر ديناه ولا بد من تنازع
فناحتيج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج لايدى الغاصبة عما استولت عليه واثبات لايدى المالكه وياخذ بالخبر الشائع والاستفاضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكافأت الشهادات عنده وتعدرت لاصلاح رد امرهم الى القاضي يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وثبتت القضاة وام ينصب لذلك احد من الخلفاء الاربعة واول من انتصب لذلك وافرداه يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابي ادريس لازدى ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة ما لم يكفهم عنه إلا اقوى لايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من ندب نفسه لها فاعاظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصله ان ما وقع من النصب والتعدى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه وردة يردة من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى ومما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة

من ابلان بن عثمان واخذ ذلك ابلان من ابيه ثمان (مظالم)	والناظرين في المحسبة ومراعاة
هو المسمى في عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام	العبادات الظاهرة كالجمع والاعباد
وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف	(سوق) قال ابن سهل وصاحب
من احكام القضاة اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم	السوق كان يعرف بصاحب
(سوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله	المحسبة لان اكثر نظرة انما كان
	فيما يجرى في الاسواق من

شش او خديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم في عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد في الاحكام فقال ليس له ذلك إلا ان يجعل له ذلك في تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر بمعروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال وهذا وان صح في كل مسلم فان المحتسب فرضه ذلك بحكم الولاية وفي حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وعما ترك من المعروف الظاهر ويعزر في ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاء واحكام المظالم توافق القضاء في الاستعداد اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل في امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطيف في كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس في مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة من ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البينات وقبولها والتخفيف وانما ذلك للحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم
العدالة ذا امانة وحلم وتيقظ لا يستغفرت طمع ولا تأخذ في الله لومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا
على رجل فقال قتلتني فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك المجد ارحم بك مني
ولا يشرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان
كانت محرما فقيس بك وان لم تكن محرما فهو اقبح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق
قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويوجب فاعله وفي المواق نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلي والمرخص وانى لا رجوان التقي الله وليس لاحد
منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه اتفانا وان
كان تسعير لغيره فلا يكون إلا اذا (١٥) كان الامام عدلا وراة مصلحته بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن

عرفة عن ابن سهل وانما يحكم
صاحب الرد فيما استرابه
القضاة وردة عن انفسهم وقال
ابن الحاسب صاحب الرد
هو من يخلص الكتب التي
ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر
اسم يعرف في ظهر الكتاب
فيوقع الامير في ذلك ما يراه ثم
ينفذ الحكم صاحب الرد

بعد في الاستعداد اليه اي في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه
وقوله ولا يشرب على احد النج الشريب العتاب قال تعلي لا تشرب
عليكم اي لا عتاب اي لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه
فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب
ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاذخار ولاحتكار ومن
احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه
قولان ارجحهما عدم الجبر إلا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان
فيه فضل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى
قوله وحماية الحریم اي فيحمي الحریم بان يتنقم ممن يتعرض له

(شرطية) قال في القاموس

الشرطية بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتنتهي للموت وطائفة من اعوان الولاية
وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطية لمعونة الحكم واصحاب المظالم واقامة الحدود
والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القرطبي (مصر) يريد ولاية مصر
قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضريين عامة وخاصة والعامة
امارة استكفاء وهي ان يفوض اليه في ذلك لاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش وتقريقتهم
في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتقريقتهم
وحماية الحریم واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من
غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شئ من هذه الامور اذ بها الامامة
الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحقيقتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

ونقصد - الآمرى بالنبوة قال والحق انها خلافة للرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الشرع وحفظ
الملة توجب اتباعه على كافة الناس ابن عرفة لا قرب فيها صفة حكيمية توجب امثال مستطاع امر
موصوفها في غير منكر عمومها فيخرج النضاء وقوله مستطاع امر من اضافة الصفة للموصوف اي امثال
امر موصوفها المستطاع وعندها من يقوم بها في كرامة واجب بالاجماع وان صد عنه لاصح قاله الماوردي
وهل هي واجبة بالعقل لما في الطباع من التسليم لرعيم يمنعهم من الظالم كما قال لافوه وهو جاهلي
تهدى لامور باهل الراي ما صاحبت وان تولت فبالاشرار تنقض-----اد

لا يصلح الناس قوضى لا سراة لهم ولا سراة اذ جهالهم ----- سادوا
او بالشرع قولان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال صلى
الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي (١٦) وقال سبليكم بعدى ولالة فيليكم

البريرة ويليكم الفاجر بفجورة
فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق
الحق فان احسنوا فلکم واهم وان
اساءوا فلکم وعليهم فصل لامة
واجبة كفاية كطالب العلم
وزيارة الكعبة فان لم يتم بها
احد حرج اى اثم من الناس
فريقان اهل الاختيار والحمل
والعقد وهو من اجتمع فيه
ثلاثة اوصاف العدالة والعلم
الذى يوصل الى معرفة من

يستحقها والرأي والخبرة الموديان الى معرفة من هو بالامامة اصلح وللتدبير اقوم
والفريق الثاني اهل لامامة حتى ينتصب احدهم لها وليس على غير هذين الفريقين اثم واهل لامامة
من اجتمع فيه العدالة والعلم وسلامة الخواص والاعضاء وصحة الرأي المفضى الى سياسة الرعية وتدبير
المصالح والشجاعة والنجدة الموديان الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون
قرشيا قال صلى الله عليه وسلم لامراء من قریش وقال صلى الله عليه وسلم الخلافة في قریش ما
اقاموا الدين وخالفوا الخوارج وغلا بعضهم فقال لو استوى قرشي وقبضي في شروط الامامة ترجح
القبضي لانه اقرب لعدم الجور والظلم قال في القصيد ولا يكون بطرو الفسق منعزلا وتعتقد الامامة
بامور ثلاثة الاول اختيار اهل العتد والحل وهل يكفي منهم واحد او اثنان او لا بد من خمسة لان
هو جعلها شورى بين ستة الائمة احدهم ولان بيعة ابي بكر حضرها خمسة عشر وابو عبيدة وسالم

وسالم مولى ابي حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن خضير رضى الله عنهم ولا يتنظر غائب على الصحيح وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك لعذر من سفر او مرض مضت الاول والا فقولان واذا انفرد بصفاتها واحد لم يجز ان يعدل عنه وفي افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامام في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميث فسخت ان عقدا بزمان او جهل الاول الثاني مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على جواز ذلك الا ان يجعلها لابنه او ابيه فثالثها تصح للاب دون الابن لما جبلت عليه النفوس من حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا قبل فليس للمولى عزله الا لضرورة جرحته وللخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل وله ان يعهد لاثنيين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة قال ان اصيب زيد فجعفر وان اصيب جعفر فابن (١٧) راحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

يحضّر اهل العقد والحل والا

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالحذر فهذه مذمومة وقوله الا ان يجعلها لابنه النجى اي فلا اجماع حيثذ وقوله فثالثها تصح النجى اي واولها يجوز مطلقا لانه امين لامة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشار فيها اهل الاختيار فيرويه اهلا لها لان ذلك منه تزكية تجرى مجرى الشهادة وتقليده على لامة يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

عبد الله بن تاجر حين احضر

السلام وقاضى لانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعة اخيه احمد والتزمناها وكان الحاجب نبيلاً فلما رأى امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بقفصة خوف الفتنة فبايع القاضيان وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا ويعتهد ثانيا رحمة الله على الجميع الثالث مما تنعقد به البيعة التغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا لاخلف الضررين ولا يشترط حينئذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان عبدا حبشيا قال النووي وتتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الامة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه وقال ابن العربي في حديث وان لا تنازع لادراهم يعني من ملكه لا من استحقه وتجب طاعته لاميرو ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعضية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب لسويد بن غفلة لعنك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بتقوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شتمك فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك على دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلي ولا تخرج يدا من طاعة الله وهي وصية جامعة ووحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدي فمن اطاعني جعلتهم عليه رحمة ومن عصاني جعلتهم عليه نقمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعوني اعطهم عليكم (انجلي) تتميم اى اتضح الامر في الخطط الست وعدّها على ما ذكره المتيطي وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التي هي اصل جميعها فلا يخفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) في اعين الناس (قضاء) و اشار به الى قول المتيطي وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع في الجليل والحقير من الاحكام ويختص بالنظر في الجراحات والتدميات ويحتمل واكمل منظرا ان محل نظره اوسع لانفرادة بما يختص به خ وانما يحكم في الرشد وضدّة والوصية والحبس المعقب وامر الغائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يتيم القضاء (نعم ان ام قاض) اى اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية الخطبة والامامة بالجامع

لوالد ولا ولد وما ياتي من قصة ابن عبد السلام والاجمى يقتضى ان الراجح لاول وقوله ما لم يامر بمعصية النخ اى فاذا امر بقتل نفس او نهب مال بغير حق فلا تجوز طاعته في ذلك فان فعل المامور ذلك فانه يراخذ به فيقتل الامر والمامور كما في ق وغيره عند قول خ كمكرة ومكرة وكما قال في الطلاق لا قتل المسلم وقطعه وان يزنى النخ وفي معين الاحكام ومن هدده بقتل او غيره على ان يقتل رجلا او يقطع يده او ياخذ ماله او يزنى بامرأة فلا يسعه ذلك وان علم انه انصى وقع به ذلك اه (واكمل منظرا) قوله ويحتمل هذا لاحتمال هو ما تقدم عن ابن سهل من ان اليه المرجع في الجليل والحقير النخ وقوله ورده تليذه الابى النخ قد يرد

لا اعظم (علا) بسبب ذلك (علا) آخر ومقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب ووقع في النفوس قال ابن عرفة والمعروف بيلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضى الجماعة او لانكحة امامة الجامع لا اعظم بها وسببهم يعللون ذلك بان القاضى مظنة لعدم طيب نفس الحكوم عليهم به مع تكرار ذلك في الاحاد فيودى الى امامة من هو له كاره ورده تليذه لا ابى بانه ان كان يحكم بالحق فكراهم لم غير معتبرة وهم ظالمون في كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا الامامة والله اعلم ولما كانت النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب في الثواب والاجر وكان في الامر خطر وغرر قال مزهدا في ذلك ومرغباه عنه (ولكن حذارا) بالتنوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر كتحذيرا وبفتح الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا عليهما بشرعة) صيغة مبالغة في عالم خصه بالذكر

لان الجاهل يحرم عليه (توقاه) اى اجعل بينك وبين القضاء وقاية بان تدفعه عنك بما امكن (واهرب) منه فان ساقك القضاء اليه وبليت به فاعدل وهو قوله (واعدل ان كنت مبتلى) قال فى الجواهر المحكم بالعدل من افضل اعمال البر واعلى درجات الاجر قال تعالى فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال صلى الله عليه وسلم المتسطون على منابر من نور يوم القيامة ولكن خطرة عظيم لان الجور فى الاحكام واتباع الهوى فيها من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال الله عز وجل واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال صلى الله عليه وسلم ان اعقبت الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امر امته محمد شيئاً ثم لم يعدل فيهم فالقضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضياً فقد ذبح بغير سكين وفى رواية ابن ابي ذؤيب فقد ذبح بالسكين فلا ينبغي ان يقدم عليه إلا من وثق بنفسه وتعين له او جبره لآمام العدل عليه اه كلام ابن شاس واليه اشار الناطم مع زيادة حديث القضاة الثلاثة فقال (تأمل حديث القاضيين (١٩) وثالث) رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجة والمحاكم

عن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القضاة ثلاثة اثنان فى النار وواحد فى الجنة رجل عرف الحق فتضى به فهو فى الجنة ورجل قضى للناس على جهل فهو فى النار

ما لا يابى بان فى كلام ابن عرفة حذف دل عليه السياق ومعناه مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به لمظنة عدم حكمه بالحق لانه الغالب بدليل حديث القضاة الثلاثة ونحوه من كلام لا يمت ولا سيما فيما تاخر من الزمان والظنة لا تقتضى تحقق التهمة فكراحتهم له حيثئذ فى محلها (توقاه) على حذف العاطف

المحكم فهو فى النار ويؤخذ منه ان الوعيد انما يالحق العالم الجائر او الجاهل الذى لم يؤذن له فى الدخول واما اذا اجتهد العالم واخطا فلا يالحقه الوعيد بل هو ماجور (و) تأمل (قول رسول الله) صلى الله عليه وسلم (يحىي) مضارع حىي (مغلا) يريد قوله صلى الله عليه وسلم ان القاضى يأتى يوم القيامة مغلولته يداه الى عنقه فيطلقهما عدله ويوثقهما جورة واخرج الشيرازى فى اللقاب عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان القاضى العادل يجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى ان لا يكون قضى بين اثنين فى ثمرة قط ذكره فى الجامع (وقوله) صلى الله عليه وسلم (فى ذبح بلا مديته) اى من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين قال بعضهم وما اقبل الذبح بالسكين فكيف به بغير سكين (آية الجن) مبتدا (فيمن) قد (جار تكفى) فى التوقى يريد واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً اى المجائرون (لتعدلا) فالالف بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام المكسورة لام الامر (ويروى بتفصيل) اى بصيغة اسم التفصيل (عتو وبغضة وبعد بمن) اى فيمن قد جار) يريد ان اعقبت الناس على الله الى آخر ما تقدم (اياك والبلا) اى احذر تلاقى نفسك والقضاء

الذي هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم **فصل (الا ايها القاضي)** ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيها على ما هو فيه من مقام الخلافة في الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فيبين له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للايل بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخراو (٢٠) سبغه او سلم له انه المدعى

والا فلا يخص واحدا بكلام ولا

خيرة قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا باس ان يقول ما لكما او ما خصوصتكما او يسكت لئلا يتبداه فاذا تكلم احدهما اسكت الآخر حتى يسمع من صاحبه ولا يتبدى احدهما فيقول ما تقول او ما لك إلا ان يكون علم انه المدعى ولا باس ان يقول

ايكما المدعى فان تنازعا في ذلك صرفهما كما قال في التختة وحيث خصم حال خصم يدعى قاصره ومن يسبق فذلك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اي لتامره بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحويله في قواه (من عرف واصل تحولا) بيان للامر الثاني يعني ان المدعى هو من تحول بدعواه عن الاصل والعرف اي

اي احذر منه وتوقاه **فصل (الا ايها القاضي)** قول ت وبيان اوجه الدعوى النخ يعني هو الآتي في قول الناظم فان صححت الدعوى النخ وكيفية ابتداء الحكم هو قول الناظم لتامر وبيان المدعى من المدعى عليه هو قوله من عرف واصل تحولا وقوله وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها النخ لسوقا وبيان شروط صحة الدعوى لكان اقرب واحسن كما ياتي في قوله فان صححت الدعوى النخ وقوله وبدعواه متعلق بتحويل النخ حاصله ان جعلته متعلقا بتامر فهو على حذف مضاف اي بذكر دعواه كما قال وان جعلته متعلقا بتحويله لزم الدر لانه يكون المعنى حينئذ هكذا لتامر من ادعى بالكلام حال كونه تحولا بذكر دعواه عن اصل او عرف فتحويله عن الاصل والعرف يتوقف على كلامه وامره بالكلام يتوقف على تحويله وحينئذ فالصواب ان بدعواه يتعاق بتامر وان الناظم حذف الواو مع ما عطف والتقدير لتامر من ادعى بدعواه ومن تحول عن اصل او عرف بالبينه فحذف الموصول وابقى صلته وان جعلت متعلق لتامر محذوفا اي بالكلام وبدعواه يتعلق بتحويله فلا بد من هذا ايضا اذ يصير التقدير لتامر من ادعى بالكلام ومن تحول بدعواه عن اصل او عرف بالبينه فلا محيد عن حذف الواو مع ما عطف على كل حال والباء في بدعواه على الثاني مسببة نعم يحتمل ان الناظم سكت عن يومر بالكلام لان الغالب ان المجالب

تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل هو

الحرية وبراعة الذمة فالاول مدع والثاني مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن في قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرت في قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان في شيء من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما ياتي تمامه في قوله ذا المجيب من ادعى النخ قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفي التحفة

تميز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جميعا
واعلم ان المدعى يطلق على
معنيين احدهما الجالب وهو
المراد بقوله لتامر من ادعى
والآخر المصطلح عليه المذكور
في كلام ابن المسيب وغيره وهو
من يومر بالبينة وهو المعروف
بانه من تجرد قوله عن مصدق
وذكره المصنف في قوله عن
عرف واصل تحولا لا الذي
يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر
كلام المصنف ونخ في قوله
وامر مدع النخ وغير واحد و اشار
للامر الثالث وهو بيان اوجه
الدعوى الاربعة وهي طلب
شيء معين او ما في ذمة معين
او ما يثول الى احدهما بقوله
(فان صححت الدعوى يكون)
الشيء (الذي ادعى) المدعى
(معينا) كثوب او دابة او عبد
انسه له (او حقا عليه) اي
على معين بالشخص كدعواك
على زيد بدين او بسلم او
بالجنس كدعواك على قبيلة ان

هو الذي يبداه عند القاضي ويكون المعنى ح لتامر من ادعى
باثبات دعواه حال كونه تحول عن اصل او عرف وهذا اقرب
وقوله وقال ابن المسيب النخ لا يخفى ان معرفتهما تتوقف على معرفة
ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم
به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعد
تنبيه فان تعارض الاصل والعرف فالحكم للثاني قال ابن عبد السلام
وغيره اذا تعارض الاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف
مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنة للعرف ومخالفة للاصل
كدعوى الزوج على ولي لامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور
والغالب عدم رضا الزوج بنكاح لامة فالقول له وكدعوى الزوجة
على زوجها المحاضر عدم الانفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب
فالقول له وكدعوى العبد المحرز بالملك انه حر فهو مدع للاصل مخالف
للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه في هذه المسائل ونحوها
لم يتمسك بالاصل في المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد في
لاولى ان الزوج رضى بنكاح لامة والزوجة في الثانية تدعى
تعمير الذمة والعبد في الثالثة يدعى نفي الرق وعداء السيد عليه
والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صححت الدعوى)
حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او في ذمة
معين او يثول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا
لا تكذيبها العادة قال ابن سهل ان كانت في شيء في الذمة بين
قدرة وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت في عقارين محله
من البلد او في شيء من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد
او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القراني وفي

رجلا منها قتل وليك خطا (او) دعواك حقا (انجلي) ظهر انه (يتول لذا او ذا) اي يتول معين كدعوى
المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما في ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصاها

المحملي بالذهب قيمته فضته وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجملا كلام يبين النسخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقوله ظم بكون النسخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه راثية الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعل تـ وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامته التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اي وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله تـ ايضا في التنبيه الثاني من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله بكون الذي ادعى معنا الى قوله لذا او ذا النسخ فاحدهما يغني عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدرة وجنسه ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنه اراد ان يفصل المدعى به الى الاقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا النسخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذي يتول اليه لا يكون الا معلوما بخلاف الحق الذي في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى بكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والخصمين ذا عرض صحيح وبكون الدعوى محققة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة فالتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا عرض من صفات المدعى به اي

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى بمعلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغ كما قال رخ ويجيب عن النصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فهي على ثلاثه اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والقبض والابراء اذ لا يلزمه ذلك واومع البينة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والغصب لكن مع البينة دون الاقرار والثالث يلزمه في البينة والاقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناظم بقوله فيما ياتي ومعتبرا شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله و اشار للدعوى الصحيحة النخ لو قال و اشار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن النخ قال ابن فرحون عن ابي الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبرا شرعا) قول ته احترازا من دعوى الهبة النخ الصواب حذفه اذ الناظم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احتزرها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (ولما به) قوله احترازا من نحوي لي عليك شيء النخ وقال المازري تسمع رخ قال وكذا شيء البساطي وهو الصواب اي لان من اقرب شيء فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشيء ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بيته وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بيته بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة وشروطها وهي خمسة بقوله (وكان) المدعى به (محققا) احترازا من نحو اظن ان لي عليك الف (ومعتبرا شرعا) احترازا من دعوى الهبة على انها لا تلزم بالقول او بالوعد ومن الدعوى على محجور انه باعك اوهبك واما العكس وهو المحجور على الرشيد فتسمع (ولما به صلا) اي وصل بما ذكر علما بالمدعى به احترازا من نحوي عليك شيء رخ فيدعى بمعلوم محقق قال ابن عبد السلام لا يقال المعلوم والحقق مترادفان فاحدهما يغني عن الآخر لانا نقول المعلوم راجع للمدعى فيه فلا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة الناقصة وقوله متميزا في ذهن المدعى النخ هذا التميز الذي قدمه الناظم في قوله بكون الذي ادعى معينا النخ كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغني النخ لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى او انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال ان طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا فالدعوى هنا ذات غرض صحيح لاتنفع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه من القاضي اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تفسد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحط منزلة القاضي او الشهود إلا وادعى مثل ذلك فيردى ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه اعتقه اذ لا تشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضي والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخير ولا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التي فيها معرفة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذي ادعى النخ وقوله فلو قال عوضا النخ اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضي والحق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلاشترط العلم لا يسمع لي عليه شئ ولاشترط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر مسممة وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغني عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على محجور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاضر ساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب اليقينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا النسخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله يكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحة وكان معطوفا عليه كما يوهمه الناظم فلو قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر النسخ ويكون متعلقا بصحة لتحرر كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر مجيبا) بجواب المدعى (وابطالا) الدعوى من اصلها ولا تامر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب ثالثها ما قطع بكذبه كمسالة الحيازة لم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ما تاصلا)

يعني ان هذا المأمور بالجواب هو

المدعى عليه وهو من يرى كلامه مصحوبا بالعرف كدعوى من شهد له العرف عند الاختلاف في متاع البيت وكمن ادعى عليه بدين او بانه عبده فانكر لان الاصل الحرية وبرائة الذمة (وذا) اي امرك المدعى عليه بالجواب (بعد الاستعداد من مدع) اي بعد ان يطلب منك المدعى ذلك قال في القاموس استعداد استغائه واستنصره (وقيل ادلاوه) اي المدعى بحجته عند القاضي (كاف) في استنطاق المطلوب (ومقصوده) في ذلك (جلا)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معنا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادنى تأمل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا الاعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتي قريبا بيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية لآخرين النسخ يعني انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اراد ان يعلماه بمكانتهما من العلم فاتيانه فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعي جوابي وقال المدعى لم اذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اي سكت فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكت عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) ظاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ح قاتلا بيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يوخذ ذلك من قول نخ وادعى عليه السؤال من السبب واعترضه طفي قاتلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازري عن بعض الشافعية ابن مرفعة اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضي خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التداعي طيه وفي التبصرة عن المازري الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضي ان يساله وان لم يقل المدعى للقاضي سلمه اكتفاء بشاهدي الحال والعادة وان كان لاصل انه لا يجب على القاضي ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه وجهان وذكر حكاية لآخرين قال المازري وهي مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كنز وجث (يكتفي

ممن ادعى (وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصادق والمراد ان من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له في ذمة المطلوب ويكفيه ان يقول من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضي (عن موجب) لذلك الحق (جار) اى جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضي ان يقول للطالب من اى وجه ترتب لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعدد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف القاضي من وجه ذلك وموجبه

صار كالمخاطب خط عشواء اذا لا يؤمن ان يكون ما يدعيه من وجه لا يجب له به حق اذا فسر فان لم يساله القاضي جهلا او اغفالا فللمدعى عليه السؤال من ذلك فان ابنى ان يبينه لم يلزم المطلوب بالجواب وان قال نسيته قبل قواه بغير يمين الباجى القياس عندى يمين ثم يلزم المطلوب ان يقر او ينكر قاله في كتاب ابن سحنون لا يقال كيف يوقف المطلوب والفرض ان الدعوى لم يعلم صحتها لانا نقول ما قبل نسيانه حتى حملت على الصحة واذا صحت الدعوى وامر المدعى عليه بالجواب فلا يخلو اما ان يقر واما ان ينكر او لا يجب

نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففي الجموعة عن اشهب ان ابنى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب عن شئ ونحوه في كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى يذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ بناتى الظاهر ما للشيخ اذ لو كان بيانه من تمام صحة الدعوى ما قبل نسيانه ولبطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس كذلك فيهما اه قلت وفي اعتراضه على طغى نظر ظاهر لان كونه ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى صحيحة وهذا مخالف لما في الجموعة وابن حارث وغيرها وقول خ والمدعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من حق المطلوب فله تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او انكار والكلام انما هو في التشاح مع العلم بالسبب بان يقول المدعى لا اينه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حينئذ عن الموضوع فالصواب ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار المجيب) قول ته وهذا الذى قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما في ضيغ النخ

(فان بان اقرار المجيب فنقدن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه بل بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل به فيما عليه مجلس الحكم اشتمل) وقال في ضيغ مذهب مالك وابن القاسم ان القاضي اذا سمع قول الخصم لا يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سحنون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم

ولم ينكر هو مفاد صحيح وصرح به ح ولا جهوري واتبعاه وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه ويعتمد القاضي على علمه في التعديل والتجريح اتفاقا ولا يحكم بعلمه في شيء من الاشياء كان مما اقر به احد المتهاكمين عنده او لا إلا ان يشهد بذلك عليه شاهدا عدل قاله ابن القاسم وبه العمل وعمال ابن الماجشون يحكم عليه بمسا اقر به عنده وان لم يشهد عليه وهو قول عيسى واصبغ وسحنون وليس به العمل ومثله في المفيد وابن مرزوق عن النوادر وقال الشيخ طفي ان محل الخلاف في الحكم بالاقرار اذا انكر المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا استمر على اقراره فمحمل اتفاق على انه يحكم عليه فان انكر بعد الحكم عليه اقراره لم يفده الخصم اختلف اذا اقر بعد ان جلسا للخصومة ثم انكر فقال ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار الى ان حكم ام لا والخاص ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام على الحكم ابتداء اي هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكروا على الثاني الذي هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفي هذا الخلاف وظاهر ح وصحيح ومع ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده الخ فمفهوم الطرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفيدة ولا يحكم عليه حينئذ على قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينتصر هو وغيره كما يفيدة الطرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف ما جزم به خ من عدم افادة انكاره بعد الحكم كما لا يخفى والجلاب وايي بكر بن عبد الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التحفة وذلك ان استمرار اقراره حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضي فاما ان يقبل عليه فيمضي حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضي حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعي مرتب على مجرد الاقرار ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد عندي بكذا او اعذرت الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى حكمت او اقر عندي فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده انه قضى بكذا والله اعلم وقول ت ففى كون محل الخلاف في

عبد الملك وسحنون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه ولذلك قصده وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقرر بشيء لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب انه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جحد
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك انه فني كون محل
الخلافا في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن
مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر عن اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
اللاحمي وظاهر ابن رشد تردد
(وان يبتغ لا شهاد ذوالحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر فلم لا شهاد عليه وللحاكم
تنبهه عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتلليل
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهي عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلقي احدهما حجة
مجزئتها واذا حكم عليه بعد
لاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ إلا الشاهد بما في
الجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلتفت لانكاره ح وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
ينقضى انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يبتغ لا شهاد ذوالحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهي عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله إلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعذار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالا عذار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذا استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره فيه ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حينئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
المنصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الطرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول ت فان ظاهر قولهم نقضه
هو فقط انه ينقضه وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للمتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسخنونه
ومن وافقه نعم ان كان ينقضه هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فتحكم عليه نقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سخنون وقبل المجلس نقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التاجيل بالحق)

متعلق بالتاجيل وهو بالنصب

مفعول بقوله (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه المحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كاليوم اعطى حميلا بالمال

وهو راى سجنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا يؤخره إلا باذنه

تنبيه قول النظم التاجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

وحمله على التاجيل في دفع

اليئنة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يرد المطلوب النسخ ثم شبه

في التاجيل ما اذا زعم المدعى

ان له بينة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بينة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حق

واليه الاشارة بقوله (كبينته

غابت بقرب) كاليومين كائنة

ايضا في استمرار الاقرار استجبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك للاقرار كما في المدونة (وللمحاكم التاجيل) قوله صريح فيما قررناه النخ يعني لقول النظم بالحق اى في اداء الحق وعلى ما للش يكون المعنى في نفى الحق فالباء ظرفية على كل حال وهل يقدر المضاف اداء او نفى كلام النظم محتمل نعم حملة على الثانى يوجب التكرار كما قال (كبينته غابت) حاصله ان اليئنة الغائبة اما قريبة او بعيدة فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له بينة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب الحمل بمجرد الدعوى وهو معنى قول خ في الشهادات او لاقامة بينته فبحميل بوجهه خلافا لما درج عليه في الصمان من قوله ولم يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بالوجه بالدعوى وان كانت بعيدة حلف الطالب ان له بينة غائبة ويسمى الشهود على الراجح وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شئ عليه فان قامت بيئته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لي واذا قدمت بينتي قمت بها نظر الامام فان كانت بيئته بعيدة الغيبة وخاف تطاول الامر وذهب الغريم احلفه له وكان له القيام بيئته اذا قدمت وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه إلا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن قنوج انما له ان يحلفه في بعد بيئته ان سمى اليئنة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتقد فيما ليس ببعيد انه بعيد والخوف في المفازة يصير القريب بعيدا اه فتقول النظم لمدع صفة لبينة او حال لوصفه بجملة غائبة وضمير به للمطلوب وقوله يمين المدعى فاعل تحصل والباء في بذين ظرفية فيمين المدعى شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

(المدعى فيؤسر مطلوب بان
يتحملا حميل به بالوجه) بدل
(بالعجز سجنه) مبتدأ وخبر
اي فان عجز عن الضامن سجن
وهذا اذا ادعى غيبة قريبة
وحلف عليهما (وان بعدت)
الغيبة (يحلف) المطلوب (له)
وانما يسجن له في القريبة
ويحلف في البعيدة (ان تحصلا
بذنين) الغيبتين (يمين المدعى
ان ما ادعى) المدعى (من
البيانات صحح باسم) اي مع
تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم
فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا
قيام له فان ابي تسميتهم لم يكن
له ان يحلفه إلا بترك حجة
وتسميتهم منصوطة في البعيدة
وكان الناظم قاس السجن في
القريبة على حلف المطلوب
في البعيدة (وقيل لا) يحلف
الطالب في البعيدة بل يسمى
الشهود فقط (وان يرد المطلوب
دفعاً) في البيعة التي قامت
عليه بتجريح شهودها مثلاً
(وشبهه) كاثبات البراءة من ذلك

تحليفه في الثانية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى
في المسالتين وجملته صحح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على
حذف مضاف اي مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حال
من يمين المدعى والتسمية خاصة ببعد الغيبة كما مر فيرجع
لها فقط قال ذلك كله الش وقول ثم فلا قيام له كذا في الميتية
وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء
حجته فلذلك كان لا يمكن من تحليفه إلا اذا شهد انه لا شهود
له غيرهم وحينئذ فاذا لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم
فلا شيء له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر
كلامهم انه لا قيسام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية
والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف
فلا يدخل هذا تحت قول خ فان نفسها واستحلفه فلا بينة إلا
لعذر كغسيان وقول ثم وكان الناظم قاس السجن في القريبة النخ
عبارة غير وكان الناظم قاس السجن في القريبة مع العجز على
لاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضاً وإلا فلا سبيل الى السجن اه
قلت كيف يقال ان الناظم قاس ذلك مع ان السجن المذكور عند
العجز صرح به شارح التحفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها
واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتماً وبقوله القضاء
فان قلت مرادهم قاس التسمية في القرية على التسمية في البعيدة
فلا سجن عليه في القرية إلا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن
واكن كان اصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجن النخ وبالجملة
فالمنصوص في القرية هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها
كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان
قوله باسم راجع للبعيدة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على
التحفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كغيره كان النزاع في الديون او

فمع ضامن بالمال يرضى (اى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) اى اخر المطلوب واجله
 خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال اى لشبرت الحق كان اراد
 اقامة ثان او لاقامة بينة فبحميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
 وضامن المال مع شاهد او امراتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرقى او جمع (وتقريظ
 تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (وضد) لها وهو القلة كل ذلك موكل (الى) اجتهاد (المحكم)

و بعد كونه الى المحكم (والعرف

اعملا) اى اتبع مساهله
 النصاة العـدول ولا تخرج
 من احكامهم وقد اشار الى
 جملة منها ويناس عليها
 غيرها فقال (ففى حل عقد
 للثلاثين) يوما (يتتهى) التاجيل
 وكذا فى اثبات لاصول حيث
 تكون البينة حاضرة والورثة
 فيوجد فيه خمسة عشر يوما
 ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة تلوما
 وقيل يوجد ثمانية ثم ثمانية ثم
 ثمانية ثم يتلوم بستة وقيل
 بعشرين ويتلوم له بعشرة او
 يجمع الجميع فى شهر قال شارح
 التحفة وحل العقود يكون باشيء
 اما لظهور تناقض على السواء
 فى الاسترعاء وهى الشهادة
 التى يودبها الشاهد من حفظه

فى الاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
 فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لئلا يطول الدعوى
 عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح حج عليه عند قوله فى الزكاة
 وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
 عند المحاكم ان كانت له دعوى على فلان فليذكرها ويوجل لاثباتها
 ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرر مستمر على
 بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
 كان النزاع فى الاصول لا يحتاج فيه لضامن لانها انظر شرحنا
 على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
 تناقض على السواء النج مثاله ان يشهدوا بملكية فرس لشخص مثلا
 وانه من ماله ونتاج كسبه لا يعلمونه خرج من ملكه منذ تملكه
 بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدوا به
 باع لفلان الدار الفلانية التى ورثها من ابيه التى لا زلت اتصرف
 فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدوا به حبسها على اعتابه
 تكون مالهم وملكهم وقوله واختلف قول النج اى كاختلاف قول
 الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى الاصل فالاول كان
 يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غصب من فلان كذا فى

الاصدرة يعرف شهوده فلانا النج او يشهد من يضع اسمه النج او بظهور تناقض من المشهد او من فى
 حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التى يملها المشهود عليه على الشاهد كاختلاف قول
 واضطراب مقال واعلم ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ وايداع الشهادة
 (واثبات دعوى ما سوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء الاجل (الى واحد مع
 عشرين) اى الى احد وعشرين يوما فيوجد ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ويتلوم له بثلاثة (وان تكن

بأصل (أي في أصل انتهى لأجل) (لك الشهران) والثلاثة وهذا إذا كانت البيعة غائبة كما قال ابن عاصم
« وفي أصول أرب أو سواة ثلاثة لأشهر منتهاه » (٣٢) و (في) أثبات (الدين قلا)

لأجل وهو أمر ولا ف بدل من
نون التوكيد الخفيفة أو ماض
ولا ف للإطلاق وقدر هذا
المفعل (ثلاثة أيام) ونحوها
(كقد بشفعة) أخذ بها الشريك
فيوجل في دفع الثمن ثلاثة
أيام على ما به العمل وهو
المشهور وقال أصبغ بحسب
قلة المال وكثرته واقصاه شهر
الخميس الشهر كثير (تلوم بها)
أي بالثلاثة (أيضا وفي العدم)
يدعيه المدين ولم يثبت ولا
أتى بضامن وجه حتى يثبت
(اعتلا) أي أحسبه أيها
القاضي (بقدر ديون) ففي
الدرهم اليسيرة الشهر ونحوه
وفي الدراهم الكثيرة أربعة
أشهر وفيما توسط شهران (مع
مراعاة حال) (غريم) من عزة
نفس ورفع همة أو عكس ذلك
(و) من جهل حاله أو علمت
قلة ذات يده (سرحن بعيد)
أي بعد السجن المذكور خ
وأخرج المجهول أن طال حبسه
بقدر الدين والشخص ولو

وقت كذا إلى أن يقول شهد على أشهاد الغاصب بالغصب من
أشده به والثاني مثاله أن يشهدهم بأن هذه لأرض ورثها من
أبيه ثم يشهدهم أنها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على
التحفة ففيه الشفاء أن شاء الله وانظر واسط اقضية البرزلي ففيه
ما يدل على أن الاضطراب في الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد
وغيره (كنفد بشفعة) هذا إذا عبر بالمصارع وقال أنا أخذ بها كما في
خ وأما أن قال أخذت بعد أن أجابه الآخر إليها وتسليمها له
فذلك بيع والتمن حينئذ تخلد في ذمة الشفيع فيباع المشفوع
فيه أن عجز من الأداء من غيره كما قال خ فبيع للتمن انظر شرحنا
للتحفة عند قواها كمثل احضار الشفيع للتمن الخ وقال ناظم
عمل قاس

وأجلوا ثلاثة لأيام — — — — —
ولأخذ بالشفعة للاتمام
وزيد في أجل احضار الثمن أكثر من شهرين أن ضاق الزمن
قال شارحه يوجل لا تمام أخذه بالشفعة ثلاثة أيام ولا حضارة
التمن أكثر من شهرين انظر تمامه (اعتلا بقدر ديون) هذا في
مجهول الحال وأما معلوم الملاء وظاهرة فلمها حكم آخر وهو الحميل
بالمال أو السجن حتى يودي ولو طال كما قال خ أعطى حميلا بالمال
والأ سجن كمعلوم الملاء (أن تم ما قد تاجلا به) قول ت أي
أحكم عليه وعجزة الخ يقتضي أن قول الناظم عجزن أشار به إلى
أن التعجيز أمر زائد على الحكم وهذا هو الذي اختاره في التنبيه
بعد هذا واستدل له بكلام اللساني وغيره والصواب أن يقال أن
قول الناظم عجزن هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه
تقبل له الحجة أم لا سيأتي في قوله وإن قسام ذو التعجيز أي

هزل القاضي أو مات بني الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لأجل
وكذا في موت أحد الخصمين (نعم أن تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان أو مطلوبا

الحكم

الحكم عليه وبهذا يلثم كلام الناظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانتطاع الحجته لم يبق لقوله وان قام ذو التعجيز النج محل يحمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجته لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقر بالعجز ام لا وبالجمله فقله عجزن اى احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجته واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقر بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجته لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف فى مسالة لاقرار لانه ح حكم بابطال المقابل بخلافه على الاول لانه حكم بمقتضى لاقرار من غير تاجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجرى فى قطع حجته الخلاف المذكور فما قاله طفى من ان التعجيز مرادى للحكم وانه ليس زائدا عليه هو المتعين علة ونقلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز امرا زائدا على الحكم ولا تنقطع الا به لم يكن للتاجيلات والتلومات فائدة فى قطع الشغب والهجج ويصير المدار فى قطعها على التعجيز الذى هو زائد على الحكم بالحق او نفيه ويستوى مدعى الحجته وغيره فى قبول الحجته حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لقطع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجال والتلومات الا ذلك وجرى خلاف فى قبولها فيما اذا اقر بالعجز للعذر كما مرولو كان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجته ما تاتي له حكاية الخلاف بعد لان حكم الحاكم يرفع الخلاف واما الثانى فلان الفاضى عياض وغيره كالتيطى فى مدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال المتيطى فاذا انقضت الآجال ولم يات بشئ عجزه وانفذ القضاء عليه ولا تقبل له حجة وكذا قال نخ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع عجز عن النفع) حال اى
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اى احكم عليه
وعجزه الا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادوته المرأة مع
عناق ادعاء العبد واجلا فى
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان عجزه بعد التلوم وهو
 يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز
 الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يظافوا التعجيز على الحكم بعدم
 قبول الحجة ثم يحكموا بالخلاف في الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم
 الحاكم يرفع الخلاف وانما سموا الحكم بالحق او نفيه تعجيزا لانه
 يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب
 الاجالات والتلومات فخاصب سخ ان يقولوا حكم عليه بالعجز اى
 بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله
 عجزه على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى
 انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب
 يحكم عليه في غيرها ولا تسمع حجة بعد بخلافها فلا يحكم عليه
 اذ لا شهرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يقوم القاضى
 للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما
 تقدم في القاعدة عند قوله وذا غرض صحيح وكما ياتى في قوله
 فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت
 الا بشاهدين فلا يفين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان
 الزوج يحلف لرد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج لحكم لبقائهما
 في العصمة او الرق اذ لا اصل بقاؤهما فالحكم به من ثمصيل
 الحاصل وانما يحتاج للحكم في الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما
 هذه فتثبت بدونه وتامل قول خ وغيره وحلف مطلوب فيترك بيده
 وقوله وان طال دين ونحوهما وغايته هنا ان الزوج والسيد اذا
 حلفا خلى القاضى سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال
 لا احكم بالشاهد واليمين او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس
 من الحكم في شئ وانما هو اعراض عنهما ككما قالوه عند قول خ
 او وجد ثانيا مع يمين لم يره الاول وكما في التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عددا وادعى القاتل عفو الولي واجل في ذلك فلم يات بما
ينفعه وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد

دم مدعى الدم يعجز عن اثباته

فان هذا يعجز والضابط في ذلك كل حق ليس لمدعيه اسقاطه بعد ثبوته جلا تميم كذا نسب عجز عن اثباته وحكم عليه بنفسه ثم اثبتته وقف على غير معين واما على فلان بخصوصه وعجز عن اثباته فيمضي عليه التعجيز فقط واكتبه قسالة في التبصرة ولم تجر العسادة بافراده بعقد وانما يضمنونه في عقد السجلات وان افرد فلا باس تنبيه في التوضيح ان التعجيز هو الحكم بعد تبين اللدد وصوبه الشيخ مصطفى واستمدل له بكلام عياض وغيره واطل في ذلك وقال ناصر الدين اللقاني التعجيز هو الحكم بانقطاع الحجته وانه لا يقبل منه بعد ذلك حجة قال فجعله قضاء القاضي بالحق والبراء منه تسامح وهذا هو الذي اعتمدته لاجهوري واصحابه قسالة

الزرقاني وعجزه اي حكم

كله تعلم ضعف ما قاله اللقاني ومن تبعه من ان التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجته وفهموا ذلك من الاستثناء مع انه ح بصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في التاجيلات والتلومات ويستوى ادعاء الحجته وعدمها ولا يتاني حكاية الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه مثلا ولا نقلا كما مر وسياتي ان المشهور من الخلاف الآتي هو عدم قبول الحجته ولو اقر بالعجز وقول ثم وادعى القاتل عفو الولي النخ حملته على هذا بعيد من كلام النظم وغيره والظاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذي لا عفو فيه كقتل الغيلة او القتل بالحرابة اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره ولا يثبت الا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فقام الشريك الآخر واثبتته فان الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا الثاني لا ينطبق عليه الضابط الذي ذكره وانما ينطبق على قتل الغيلة ونحوه وقوله واما على فلان بخصوصه فيمضي عليه التعجيز النخ قد يقال هذا داخل في الضابط المتقدم اذ الحبس حق لله فليس للمحبس عليه بعد قبوله اسقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز فيه وكل من عبر بالحبس اطلق فيه ولم يقيدة زولا غيره ممن وقفت عليه وقول ثم في التنبيه لا ينافي ذلك النخ صوابه كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن فرحون الذي ذله ثم هنا انما هو في مسالة لاقرار الذي درج عليه نخ في قوله فان بقاء واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنيان النخ لان قوله من غير صدور تعجيز اي من غير ادعاء الحجته

عليه بعدم قبول بينته ياتي بهما بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالة وليس هو الحكم بعد تبين اللدد لان هذا لا يمنع من يقاومه على حجته اه ونحوه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

وقول ابن فرحون فان كان
الحاكم قضى على لقائم باسقاط
دعواه من غير صدور تعجيز
ثم وجد بينة قضى له بها اه
لا ينافي ذلك وعلى كل حال
لا يشترط ان يلفظ بالتعجيز
وانما يذكر التعجيز ويكتب
لمن سأل تأكيداً لا ان عدم
سماع الحجّة متوقف على دذا
اللفظ وظاهر المصنف ان القاضي
يعجزة ولو لم يطلب الخصم منه
ذلك وهو ظاهر رخ ايضا وقال
ابن ماصم
وسائل التعجيز ممن قد قضى
بعضى له في كل شيء بالبراءة
والظاهر انه حق لهما معا
للمحكوم له وللحاكم
لما فيه من قطع الشغب وتطويل
الدعوى وراج شهيدا غاب
بالقرب واقام شاهدا فيما لا
يثبت إلا بشاهدين مطلقا او
عند القاضي او اراد ان لا
يحلف أجلا بالاجتهاد بعد
اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه
فقط ولاول المعمول به

والتلوم لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما
يدل على انه قضى عليه مع ادعاء الحجّة من غير حكم بعدم قبول
الحجّة حتى يكون شاهدا للاماني ومن معه وقول رخ فان نفاها اي
اقر بنفيها ابتداء وحكم ببراء المطلوب مع يمينه فلا بينة النخ
وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته
كان له عذرا لا ففى كتاب ابن دبوس اذا فصل الحاكم بين
الخصمين لم ينظر له في بينة بعد ولم يعذر في غيبتها او جهلها او
جهل من يخرج من شهد عليه اه وفي ابن سهل انه الذي به
العمل وفي الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التحفة ولا بد
ان اردت زيادة النقل في ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس ينفى النخ (وراج شهيدا غاب)
قول ته ولاول المعمول به النخ صوابه وهو المشهور ايضا وما في
المفيد واعتمده ابن رحال من ان العمل على قول سخون بضامن
الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع
الشاهد وإلا فالحق قد ثبت بشاهدين حيث لا يمين كالشاهد
وقول ته وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا النخ هذا هو
المتعين فيما يظهر ولا احتمالا ان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم
قريبا في قوله وفي اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفي
الدين قللا (وان قام ذر التعجيز) اي الحكم بالحق او بنفيه بعد
تبين اللدد كما صرح به في قوله وقد كان ينفي العجز فلو كان
التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجّة كما زعمه اللفاني ومن معه
لم يحتج لقوله وقد كان ينفي العجز وقول رخ وظاهرها القبول النخ
ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجّة بل هو مفهومه لان موضوع
لاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثاني انه اقر به فكان مفهومه
له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذي هو ظاهرها طالبا كان او

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه قام بمجرد الدعوى فيوجل للآتيان به لقطع دعواه وعدم ذكر
الناظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بالوجه وقيل يجب وبه
العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورعى
ذلك فيوجل ايضا زيادة على (٣٧٠) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن يكتى بيتا) او دارا
او حانوتا (لومت) اى لمدة

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب القضاء بقوله
فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر كنيان النخ فقوله نفاها
اى اقر بالعجز وحكم القاضى ببراءة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قولا لابن القاسم ايضا
لكن المشهور عنه كما في المتبعية وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
له عذرا لا اقر بالعجز ام لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
ثم لا حجة للمحكوم عليه بعده وكذا ان اقر على نفسه بالعجز على
المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير الناظم به يفيد رجحانه ايضا
وما في الشامل من انه يقبل عذره بالنسيان على الاشهر ونحوه في
المعار كنه لا يعول عليه اذ لو كان عذر النسيان ونحوه مفيدا لم
يكن لضرب الآجال والتلومات فائدة كما قاله سحنون وغيره
وتقدم من ابن سهل انه الذى به العمل (وان وقع الانكار)
قول نه ولا يكفيه ان يقول لا اظن عندي شيئا النخ فيه نظر فانه
سيأتى للناظم وان قل لا ادرى وحلف على ذلك فانه يفيد
ويعمل به فكيف بقوله لا اظن النخ اللهم الا ان يريد انه قال
ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعلى هذه الامور النخ قد يقال
وهو الصواب انه من عطف المرادف او يقال الحل للقاء التفرعية
لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

من سنة او شهر (وينتضى)
فيريد المكى اخراجه
(ويطلب) هو (ماوى) يارى
اليه (ان يجده تحولا) اليه
فيوجل بحسب ما يراه الحاكم
ولا اشكال في وجوب الكراء في
مدة الاجل كمسالة اذا تمت
السنة وله زرع اخضر (وان
اقام ذو التعجيز) اى المعجز
(بعد) اى بعد تعجيزه (بحجة)
وجده من بينة وشبهها (و) الحالة
انسه (قد كان ينفى العجز)
ويدعى ان له حجة حين الحكم
وحكم عليه مع ذلك (فارد)
ما اتى به من حجة (وابطلا)
وان كان قد التى السلاح)
حين الحكم اى اعترف بالعجز
(فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
اولا ترد اقوال اشار لاولها
بقوله (نعم) ترد وللثانى بقوله

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع بينته ان عجزه قناض مدعى حجة وظاهرهما
القبول ان اقر على نفسه بالعجز والثالث بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
واليه اشار بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى الحكم فيها وهو تنبيه ثم اشار الى
قسم قوله فان بان اقرار المجيب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع الانكار) الصريح ولا يكفيه ان يقول

لا اظن عدى شيئا (اعذر وطالبين بينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) افعل هذه الامور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما يكون ثانيا اي قبل للدعى الك بينة فاذا جاء بها اعذرت للمطلوب فيهما ابن عرفه والاعذار سوال الحاكم من توجه عليه الحكم هل له ما يسقطه وهو واجب والحكم بدونه باطل وقيل يستأنف الاعذار فان قال المدعى لا بينة لى فطالب المدعى عليه باليمين (ان اهلا) اي الطالب ليمين المطلوب بان تكون الخاطئة ثابتة بينهما على القول باشتراطها والعمل على انها لا تشترط مطلقا وان تكون الدعوى مما يثبت بالشاهد واليمين وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردهما ولهذا عقبه بقوله (فكل الذى) اي جميع الامر (الذى يحتاج للشاهدين) اي لا يثبت الا بهما ولا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والطلاق والعق والولاء وليس منها الشركة خلافا لما فى الشارح عن التبصرة (ان تجرد) ذلك الامر عن الشاهد (لم تلزم

سوال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يسقطه ولا شك ان المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شئ له مع يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يسقط هذا الحكم فاذا اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يسقطه وهكذا وقوله وهو واجب الخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه وبالانتهاء بعد اخذ النسخة وعجزة عن الطعن فيها فلا بد ان يقول له الحاكم ايضا هل اتيت بحجة ولا يسجل الحكم قبل ان يساله اذ لعله اتى بحجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو المنصوص عليه لابن سهل وغيره فقال اذ لا بد ان يعذر اليه عند ارادة الحكم له او عليه فى آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاضى ان يقول للمتخاصمين اخيرا ابقيت لكما حجة - اه - وثلاثة او اثل باب الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة فى القضاء (ان اهلا) اي وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انتفع الطالب بنكوله احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا فرض صحيح الخ (بلى اذا لم يكن محتاجا) قول ته فى الطلاق والعق والعفو لا يثبت الا بشاهدين الخ فامل كيف يتصور الاجل فى العفو وما قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها الحكم فيحكم ببقائها فى العصمة وبقائه فى الرق فلا يثبت الاجل فى ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد علمت مما مر انه لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه اتى ببينة مقدوح فيها اذ هي حيثئذ كالدعوى فلم يبق الا مجرد الدعوى وهي لا تسمع فى ذلك واما الاجل فى العفو اذا انكره الولي فلا يحكم عليه به الا بشوته بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت لاجل فيه الا بذلك

يعين به) قال فى التوضيح اذ لا فائدة فى توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف والعق

المدعى واستحق وفك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال والمفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد واحسد توجهت على
تقصيل ذكره خ في قوله وحلف
بشاهد في طلاق وعق لا نكاح
فان نكل حبس وان طل دين
(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)
الشيء (محتاجا) في البات
الى الشاهدين كالمال وما يتول
اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة
وقتل خطا واعلم ان الاجل
بحسب المرجل فيه ففى الطلاق
والعق والعنف لا يثبت إلا
بشاهدين وكذلك الوكالة إلا
ان تعلق بها حق الوكيل من
اجرة او كان النزاع بين الوكيل
ومن عامله بدفع او بيع او اشاء
سلعة من وكيل مالكا فتثبت
بالشاهد واليمين وإلا فلا يحلف
الوكيل ليستحق غيره قل له ابو
الضياء سيدى مصباح واورد على
الكلية الاولى وحلف الطالب
ان ادعى عليه علم العدم وكذا انه
عالم بفسق شهوده وله يمينه انه
لم يحلفه اولا ولا نائل الاستحلاف
على العرفانها يتوجه فيها اليمين
مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما
اورد على العكس من ادعى على

والعق مثله ويمكن ان يكون هذا مراد قله ابو الضياء
سيدى مصباح اى وكذا قل له النظم فيما ياتى في قوله واما اب
فيما تولاه من معاملات الخ يعنى لانه وكيل عن ابه وكذا قاله
غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في
معارضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا
بركالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل
الوكيل فله ان يحلف مع شاهدة ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة
وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة
ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع
بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة
إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين
من عامله بيع او شراء فلن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس
ذلك للوكيل وقوله واورد على الكلية الاولى وحلف الطالب ان ادعى
عليه علم العدم وكذا انه عالم بفسق شهوده الخ في ايراد هذين نظرا
اذ لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التكليف في الثالثة لا
تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عمرو وتقدم التنبيه عليه عند قوله
وذا غرض ان صح الخ وقوله وللقاتل الاستحلاف الخ انظر اذا شهد
واحد انه عفى عنه على ذية هل هو مما يتول للمال فيحلف القاتل
معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا توجب
يميننا قال ارايت ان حلف له فلما قرب له ليل قال عفا عني ذنيته
ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهما اغليتان فقط
(ان كان مشبهاد دعواه صححت) قول قله بان يدعى على مثله الخ او قال
بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه
الدعوى مطلقا على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه
معرفة كالسرقة والغصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عبده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبهاد دعواه صححت)

أى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبه بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معينا او حقا الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يبين) هذا راجع لجميع ما مر وكأنه يقول لا تنع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظن الحال او ما تفهمه اذ تفرستك بل لا بد من بيان المجهل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لذات) كلى عليه عشرة حتى يقول من بيع (وتفسير ابهام) كدناير او دراعم وفى البلد سكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) قال ابن سهل اذا صححت الدعوى سال الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى عقارين محله من البلد او فى شئ من ذرات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الفراءى وفى الحل بالذهب قيمته فضة (ع) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجرة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقة بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولتأمر) ايها القاضى (بتقييد غامض) متشعب صعب (لتسال عنه اولان تتاملا) ما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة تقييد المقال المشار اليها بقول المحقق

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للعدوى وغيره (لكن ان كان مجعلا النج) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول النائل

والفرق بين اللبس والجمال مما به يهتم فى الاقوال فاللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بسالرد لانه اللبس واما المجهل فربما يفهمه من يعتدل وذلك ان لا تفهم المخالفات ولا سواء بل تصوير واقفيا وحكمه القبول فى المسوار فاحفظه نظما اعظم الفوائد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صححت الدعوى بكون الذى

ادعى

والكتب يتخصى عليه المدعى من خصمه الجواب توقيفا دعى

النج لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يفعله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شاغل او مشوش اذا جلست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى حال غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او ضجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الراو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالحزر ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لتفصلا) قال فى التبصرة قال اشهب وسحنون ولا يقتضى القاضى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم

لا يجد من الحيرة فلا ينبغي ان يلغى وهو يجد شيئا من ذلك اه (والا) يحصل الفهم قطعا بان لم تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يا امر بالصلح وليس بهراد بل يا امر الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يا امر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم اغرابته او تشعب امره ولم يجد من يسال عنه ولا قضيا غيره يهرفهما اليه والحاصل انه اذا اشكل على الحاكم كلام الخصمين من جهة بصورة امرهما بالاعادة (ع) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال اهل الذكر وصرف ذلك عنه

ادعى معينا الخ ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه وما تقدم في المدعى اي اذا اقر المدعى عليه بان في ذمته درهم وفي الباد سكك او ان في ذمته مكيلا فلا بد من بيان السكك و قدر الكيل والوزن وهكذا ويتشفي التكرار حيث ذكر ويرشح هذا لاحتمال كونه ذكر هذا في حيز قوله فان بان اقرار المجيب الخ (او الرحم الدعوى) قوله قل اللخمي وهذا بين لا قارب حسن الخ لعل هذا بعد ان يبين ان الحق لاحدهما او يراوده في ان يسمح ببعضه والا فيمنع لانه يحرم مدلس على ذي الحق بكتمانه ظهور حقه معين على اكل اموال الناس بالباطل وقد قال خ ولا يحل لظالم وقال عليه الصلاة والسلام انصروا اخذك ظالما او مظلوما قلوا كيف نصرة ان كان ظالما قل ان تمنعه من ظلمه وما لا توري حسبما للعلمي في نوازل من انه يجوز ان يدعوا للصلح وان تبين الحق ولا يثبت لصاحبه انما هو اذا تعذر جري الاحكام على مقتضاها كما يقع في كثير من البوادي وهو من التفاهم ح هذا هو الحق انظر شرحنا على التلخفة (والا فلا اذا بدا الحكم) البرزلي فان جبرهما على الصلح حينئذ فهو جرحة فيه قال مالك ولا ارى للوالي اني بعد تبين الحق ان يلج على احد الخصمين او يعرض من خصومته لاجل الامر ولا كانت الدعوى بين ذوي الرحم (فلا) يدعوا للصلح (اذا بدا الحكم) اي وجهه قال اللخمي لا يدعوا للصلح اذا تبين الحق لاحدهما الا ان يرى لذلك وجهها قال ابن سحنون كان اني ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهبوا الى فلان يصلح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بيئتك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكن الذال لغته

وامر ولا كانت الدعوى بين ذوي الرحم (فلا) يدعوا للصلح (اذا بدا الحكم) اي وجهه قال اللخمي لا يدعوا للصلح اذا تبين الحق لاحدهما الا ان يرى لذلك وجهها قال ابن سحنون كان اني ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق والامانة فيقول اذهبوا الى فلان يصلح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بيئتك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكن الذال لغته

في الذي (لا يجيب لتعقلا) اي اعلمه بمعنى احبسه (وادب) اي بالضرب بعد الحبس اذا لم يجيب به (و بعد) اي بعد الضرب والسجن واستمراره على ابايته (احكم اطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن الواز وقل اصبع بعد اليمين (وقيل لا) اي لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاية في التبصرة فهي ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بينك على ما تدعى اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت ومثله اذا قال لا اجيبك حتى تبين لي هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعى (٤٢) حلف على ذلك فان ابى

(ولم يحلف املا) بالف بدل

ان يصلح اه اي فان دعى في الفرض المذكور فلا بد ان يبين لصاحب الحق ان التضاء اوجب له حقه والا فلا يلزمه الصالح وله العيام لان الناضي قد داس عليه (مضمن اقرار) معنى التضمن المذكوران ينبت القضاء والشراء مثلا تضمنتا وجود المعاملة والمالك اللذين انكرهما فانكاره تكذيب لكن لا باصراحة اذ لم يقل انها كاذبة و اخرى لو صرح بالتكذيب فقل ما اسلفتني مثلا او ما اشتريت منك الدار في مثال قواء وبها فتوى الاشياخ النخرفي ابن عتاب واختصار المتطبي ان بها العمل قل والا لم يكن لتقييد المقال فائدة وفي شرح ابن رحيال الخليل في باب الوكالة انه الراجح وقوله ثم رجع او قامت النخ اي بان قال هو في الذمة ولكن قصيته او قد ملك الدار ولكن اشتريتها او قذفتها ولكن عفا عني او لم يرجع عن انكاره ولكن لما قامت عليه البينة اتى بما يبرئه وقوله فانه لا يضر كما في صحيح عن ابن القاسم في

من نون التوكيد اي اعلن ما من السجن ولادب ثم احكم بلا يمين النخ (والا) بان حلف انه لا يدري قبله شيئا (ف) يقال للمدعى (اثبت ما ادعيت امدع) الهمة للسداد فان اثبت والا فلا شيء له ثم اشار الى ما اذا اجاب بما يتضمن لاقرار دون تصريح به فذكر ان الحكم فيه مختلف باختلاف الفروع فقال (مضمن اقرار كتصريح) به (ار جلا) اي ان ظهر ذلك وكان (بربع) اي في اصل من لا اصول كدار مثلا يبدل

رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هي بيده وقال ما ملكتها المدونة قط فاقام المدعى بينة بما ادعى فاخرج الآخر بينة بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبها حيث قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته ولاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب اولا بقوله اشتريتها منك ولا بينة له على الشراء (ودين) اي ادعى به فانكر المطلوب المعاملة وقال لم تقع بيني وبينك معاملة قط فاقام المدعى البينة بمدايسته فاقام الآخر بينة شهدت له بالتضاء فلا تقبل منه ولا تنفعه لانه كذبها بانكاره اولا (في) اي على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعزل فيما صححه من تسوية الربع بالدين على ما نقله المتطبي عن ابن العطار وهي رواية حسين ابن عاصم

عن ابن القاسم قال أبو الحسن وبها فتوى لأشياخ وفي ضميمه انكر شيئا بالذمة او انكر
الدعوى في الربع او فيما ينصى للحد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئه اربعة اقوال
لاول لابن نافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما اتى به في جميع
الاشياء الثالث لابن الموازي يقبل منه في الحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في الحدود والاصول ولا
يقبل منه في الديون وشبهها (٤٣) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد لاجهوى

واصحابه قول ابن القاسم هذا
المدونة النج هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن
الذى شهرة أبو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا
ان العمل عليه هو الاطلاق كما اطلق الناطم والعمل مقدم على
المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة
ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس
مذهب ابن القاسم فانظروا واطر شرح الشامل في باب الوكالة
وعليه فلا يعول على ما اعتمدت عليه واتبعه من الاستثناء المذكور
ولا على ما قاله ثم من ان لا قوى في الربع خلاف ما صححه
الناظم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة النج كل من نقل المسألة
كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والتميطي وغيرهم اطلق
وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة
لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد
وان ما قاله الرعيني ومثله لابن محرز ولكن جل قيمة قديمهم وحديثهم
اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص
اذا تواردت مطلقة على وثيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير
واحد فالقول بالقييد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف
وهم قد قالوا ان العمل الجاري لمصلحة عامة او سبب كذلك
والفرق ان الحدود يتساهل

فيها لدرءها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفال الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي
في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان لا قوى في الربع
خلاف ما صححه الناطم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما
الجمال بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكاره الرعيني وقيد به الخطاب وغيره كلام نج وبه
القضاء والفتوى (وان بدا) مضمن لاقرار (بعق واقرار به فعكس تبصلا) اي لا يلزمه عتق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه المبرر بعق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال نعم فتصيب (ع ٣٣) الشاهد حر ولا كثر على

خلافه فمضى الناظم على ما

يستمر ما دامت تلك المصلحة وهم قد علوا العمل المذكور بان المصلحة فيه قطع الشغب والنزاع وإلا لم يكن لتقييد المقال فائدة وهذا الامر الذي هو التكذيب بالانكار المذكور مركز في الطباع وعمل قضائنا اليوم بدوا وحضرا على عند المغالاة واي شغب اكثر من فتح هذا الباب اذ الناس كلهم عوام إلا النادر وتامل قول ابن الهندي وغيره من اوجب سماع بيته بعد تكذيبه اياها فقد فتح بابا من الشغب والتعنيث وامان عليه اه فما قاله الرعي بلفظ ينبغي لا يعول عليه لما قبله للمشهور المعمول به كما مر وانظر شرحنا للتحفة في باب الوديعة ففيه زيادة على ما مر وقوله وبه القضاء والفتوى النخ لم اقف عليه لغيره وقوله (كمن شهد على شريكه الى قوله وكمن شهد او اقر النخ) المسالتان يرجعان لشئ واحد وهذه الثانية اصريح في لاقرار فلا ينبغي ان يعدل عنه في منع استخدامه في ييم نصيبه وان كان التقدير لا يلزمه (وثالثها في مودع) حاصل ما للناظم في هذه المسألة من اولها انهم اختلفوا في لاقرار الاستفادة بالتضمن والمشهور فيه يختلف باختلاف الفروع ففي الربع والدين هو كالصريح على الصحيح وفي الشهادة بالعق ولاقرار به ليس هو كالصريح وفي الوديعة ثالثها كالصريح في دعوى الرد دون دعوى التلف ومقتضى ما للتحفة وغيرها مما مر استواء هذه الفروع في عدم القبول وتصديره بقوله فنصيب الشاهد حر وبقوله في الوديعة وبجدها ثم في قبول بيته الرد خلاف يدل على ذلك ايضا وقول ته وكان الناظم في غنى النخ تامل فان قول الناظم مضمن اقرار النخ واسطة بين صريح الانكار وبين قوله لا ادري فهو انما ذكرها في الدعوى ايضا اي في جوابها

عليه الاكثر وكمن شهد او اقر ان اباه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستخدمه في يوم نصيبه (وثالثها في مودع) اي وفي مسألة الوديعة يتكلم المودع ثم يقر او تقوم عليه البينة فتشهد له بيته بردها او تلفها ثلاثة افعال حكاها ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعدمه مطلقا في ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلائها وهما لمالك والثالث لابن العاصم تقبل بيته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بيته واليه اشار بقوله (كهو) اي ثالثها ان مضمن لاقرار كالاقرار (في الذي الى رده يلجأ) فيدعي الرد (وفي) تالف اي في دعوى التلف فلا) وكان الناظم في غنى عن

هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى نخ وان انكر مطلوب فليس النخ (ومن في حساب يدعي غلطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبنا وتباراى وكتبنا البراءة

بيئهما قام (بعيد الكتب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بيئنا
فطلب يمينه (فليس له احلافه) نقله الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
نفعت البراءة ولا انقطعت (٤٥) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا

او جورا هل الحكم فيها كذلك

فليس له تحليف المنكر لذلك

وليه اشارة بقوله (هل كذا

بقسمة) فليس له احلافه (ام

له لاحلاف قولان) والثاني

مذهب المدونة ولذا قيل (ذا

اقبالا) وهذا كله اذا قام بالقرب

كما افادة تصغير بعد وحد ابن

سهل القرب بسنة وفي المقصد

المحمود ان العام كثير وهذا كله

ما لم يثبت دعواه خ ونظر في

دعوى جور او غلط وحلف

المنكر فان تقاحش او ثبت

نقضت ثم تكلم الناظم على

مسألة الحكم على الغائب يعنى

بغير ايبالة القاضى وهو من اهل

البلد وله مال يعدى فيه فذكر

ان الغيبة اما قريبة كاليومين

والثلاث او متوسطة او بعيدة

جدا فقال (ومن غاب في قرب

كمن هو حاضر) فلا يحكم عليه

إلا بعد لاعذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان اى حكم عليه في كل شئ كما اذا لم يجب باقرار ولا

انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته ومان مع امن انجلي وإلا) ينجلي الامر في مسافة اليومين بان كان

خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) الحاكم عليه (مع يمين) القضاء انه

ما قبض ولا احوال ولا اجتنال ولا وهب ولا تصدق ولا استقط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عثار

يستحق) اى يحكم عليه في كل شئ ما عدى استحقاق العقار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى في خ والذى

لابن سميون عن مالك ان له ان يحلفه ومثله في نوازل الصلح من

المعيار ومجالس المكناسى قائلا وقع الحكم به وقال سيدى عبد

القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو

الذى ينبغي او يجب الحكم به لان قول مالك اولى ما يقلد اه

وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على

ان ذلك لم يدخل في الابراء وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول

الناظم فيما يأتى ويقضى الخصم بعد تنفى حذوقه النعم ان العمل

على اليمين قلت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان

عمم الابراء والخلع سابق اليه اذ الابراء في هذه جرى على سبب

خاص وهو العاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح

بذلك كما يأتى (بغير اعتبار يستحق) قوله ومفهوم يستحق النعم

قال البرزلى في مسائل المديان من ابن بطال ومثله في المدونة

لا يبيع القاضى من دار المدين إلا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه

من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه في

باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبت البراءة

فانه لا ينقض البيع إلا ان يجدها لم تتغير فيخير بين امصاته واخذة

ودفع ثمنه قاله زوسيانى قريبا ايضا وقوله (وفي نفقة الزوجة)

اى لان نفقتها من باب المعارضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

عنه قوله راجع الى

باب المراساة فاذا كان الولد غنيا سقطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعته نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيته اذا كانت لها صنعة فاذا كانت
الصنعة تفي ببعض نفقاتها كمل الاب باقائها الا تخفى اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرة ما لم تكسد صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه الانتفاع بفاضل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجواز قولان لبعض الموثقين واصبح مع ابن لبابة انظر
الفلساني وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن لام خالعت لاب بالنفقة على الاولاد والا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع الميعار (لمدع لديه متاع)
قوله قال الشئ هو فاعل جلا النح ونصه جلا الشئ يجلو اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهمة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد ولمدع يتعلق بثبوت
وكذلك لديه والصير للفاضى وول عطف على اعدى بحذف
العاطف وموصلا نعت لمحذوف اى شخصا يوصل الحق ويبيع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
بياء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النج اى
وحيث تعلق بعيد يفتضى فيكون قوله اعد معطوفا على يفتضى بحذف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى فيفتضى في القرية وفي المتوسطة بعد ثبوت المرجبات لمدع
من نعت وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف لانشاء على الخبر
جاءت لك اذا تأملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للتسوق والاستقصاء فى الثمن وحلف
اربابها على بقائها وثبوت ملك الغائب وهل يفتقر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

دائه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفي نفقة الزوجة لا
لاولاد (بعيد ثبوت المرجبات)
من الدين او الزوجية واستمرارها
والغنية وقدرها والمخاف (لمدع)
يتعلق بثبوت (لديه) اى عند
الفاضى (متاع) قال الشئ هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضى واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العقار وقوله بعيد يتعلق بيفتضى
او باعد ولديه متاع مبتدأ
وخبر والجملة صفة لمدع اى
مادة متاع للغائب يرود ان
يعدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يبيع) ما يعدى فيه
(كما يدري) قال خ
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان ايسر من غيره قلنا ابن عرفة وان كان غير رهن فلا بعد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا النسخ قال عبيد الله لم يبين من له الخيار وفي كتاب المعتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثاني لما في ذلك من الغبطة اه قلنا انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينقص ولا سيما حيث كان بعد التسويق ولم يلف زائد غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كسبي هذا وقفت على نوازل البرزلى وفيها ما نصه سئل المازرى عما اذا باع الحاكم حصه فدان بعد ان عرض بيعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضي الخيار ثلاثا وبطله فلا تقبل منه زيادة البرزلى جرى العمل عندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلى واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع القاضى على الحاجير وكثيرا ما يقع هذا في بيع غلات الحبس واكرية ربعة ما لم تنجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغير لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات معلوم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو ام بيع القاضى على خيارها والله اعلم فرع في اجوبة الشفاونى ما نصه وفي المعيار سئل البابسى عن مديان له ربع واسع فلم يجد من يشتريه منه فساله رب الدين ان يشتريه بخمس كثير فاجاب ليس له ان يبيع ربعة من صاحب الدين وانما تباع

وانها لم تخرج عن ملكه في عدم ثم بينت بالخيار وقال في الفلس وبيع ماله بحضوره بالخيار ثلاثا قال في صحيح ليس خلاصا بالفلس بل كل ما يتولى الحاكم بيعه على غائب او يتيم او نحوهما كذلك (ويقتضى) ما لزم الغائب (وان يكن) هذا البيع (بجعل) او اجرة (ففى معطيه) لمن قدمه القاضى لتوليته

(قولان اعملا) معا الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني عيسى قال ما ارى الجمل
الا على الراهن قل ابن رشد وقول عيسى اظهر من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب
عليه فعليه فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اي
وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتحكمين بلام لامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة
اعليه بكل) اي في كل شيء حتى في استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما انجلي) ذكره معها من اثبات
الوجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استوفى المسألة (٤٨) خ بارجز عبارة اذ قال

والقريب كالحاضر والبعيد جدا
كافريقية قضى عليه بيمين
القضاء وسمى الشهود والا نقص
والعشرة او اليومان مع الخوف
يقضى عليه معها في غير استحقاق
العقار فرع فان قدم الغائب
بعد بيع اصله واثبت براءته
من الدين او النفقة بما يسط
ذلك عنه مسمى البيع ويرجع
على الطالب بما اخذ وحكى
التونسي ان له نقص البيع
ودفع الثمن للمشتري قاله
البرزلي وقاله ابن الناطم في
شرح التحفة عند قولها وغائب
فن مثل قطر المغرب عن ابن الحاج
قال الشيخ ابن رحال في ابن
يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرابع لمن يشتريها فاذا خلى البلد وام يبق من يشتري من سائر
الناس فيوجل الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب في الشراء
في تلك الناحية هذا الذي ارى في هذا الوقت في المواضع التي
اخلاها تغير الزمان اه قلت وهذا لا يخالف ما قالوه من انه يوجل
ليبع عتاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة
لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما في المعيار انما
هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره
انما هو في غير ذلك انظر شرحنا للشامل في باب الرهن وشرحنا
للتحفة فيه ايضا (قولان اعملا) قول ثم وجه قول ابن القاسم
النج اي وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني
ارجو ان يتيسر لي الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجمل
(مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت
الغيبة في غير ايالة القاضي والطالب والمطلوب من ايالته واما
ان كان المطلوب من غير ايالته فهو قوله في التحفة والحكم في المشهور
حيث المدهى عليه وقوله وسمى الشهود اي ليتمكن من الطعن

في البيع
بغير
شهود
او
بغير
يمين
او
بغير
تعيين
الوقت
او
بغير
تعيين
المكان
او
بغير
تعيين
القيمة
او
بغير
تعيين
الصفة
او
بغير
تعيين
الصفة
او
بغير
تعيين
الصفة

اذا فات البيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بثمنه كما لو قامت بينة انه
مات او قتل فيبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسالة الموت اشرح بقوله وان انفذت وصية
مستحق برق لم يضمن وصي او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما يبيع وام يفت بالثمن كمشهود
بموته ان عذرت بيته لمقتض والا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من
الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف في بيته ومتغيب لم يدبر ابن
هو فاشار الى الثاني بقوله (اعملا بطبع) الخ

واشار الى الاول بقوله (اذا يخفى خصم بميت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسل
مدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على
بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا لا تحضر) مجلس الحكم مع خصمك (والا)
تحضر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسال وينادي على طريق التنازع (يقام) خبر
المبتدا اي والا تحضر اقام لك وكلا فان خرج وحضر مجلس القاضي والا اقام وكلا وسمع من المدعي
وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويمضي) الحكم عليه (وحصل
لبعض به هجما) اي ولبعض (٩٤) من العلماء انه يهجم به اي يدخل عليه في بيته
على حين غفلة (وقيل يفتشه)

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجري العمل بتسمية الشهود الحكم
بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا والا نقض الحكم لضعف
العدالة في قضاة الزمان كما مروسياتي انه يعطيه النسخة من
الحكم وقوله اما اذا وجد متاعه بحاله النج تقدم هذا من زقربا
مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويمضي) يعني ولا ترجى له
حجة حيث كان تغيبه بعد حجة والا رجيت كما ياتي (وقيل
يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من
العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي
هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضي عليه الى ان
يقدر النج وترجى حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة والا فلا وقوله
ومنهم من يرى انه يرسل النج الظاهر انه اذا لم يوجد من يجري
على المتغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكلا وقوله في
التنبيه الختم المذكور هنا غير الطبع النج لا يخفى ما فيه اذ الختم

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة
ومعه شاهدان ينادي بحضرتيها ثلاثة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان
يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان والا نصب لك وكلا فاذا فعل اي ولم يخرج
نصب له وكلا وسمع البيعة وقضي عليه الا ان يقدر على استخراج المال منه ومنهم من يرى انه
يهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل عدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان ولاعوان فتكون
لاعوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بفتنة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية
في بيت ويفتش المنزل اه من التوضيح ونحوه في الطررون الشهباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الا ترى في النظم لانه هنا حتى ياتى العدول ولا عنوان لئلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى الحكم تنسكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس الحكم على التوارى قائلا لم اجده في النوادر عن سحنون قال وتوارى الخصم عن خصمه وهو معه في بلدة بغير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه يضيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في دارة سمرها عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على التوارى بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما تسمعه قريبا من صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن سلمون ومن له على غيره دعوى دعاه الى القاضي فان اجاب وإلا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر الحاكم او على الاميسال اليسيرة وفي البعيدة يكتب الى من يشق بفهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبية وفي خ وجلسب الخصم بخصاتم او رسول ان كان على مسنافة العدو

ليس هو للحضور فقط بل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناداة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولا عنوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطره ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدراين هو في الاول نقله ابن فتوح قائلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوههما داخل الدار ليظلا حقه وسال من الحاكم ان يسر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للحاكم تسميرها حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار بكراء او غيره اه بنح (اعقلا) قول قد يعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالة الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله إلا ذلك اذ المقصود من الطبع

لا اكثر كستين ميلا إلا بشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي منع بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نقش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لحاله فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسدرون ولا يبالون (اذا تغيب) بالغين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ماله روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج نوى الروح مسجلا) قال ابن سلمون عقب ما مر منه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلته ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطره ذلك الى الحضور وقال في المقصد الحمد وان تغيب المدعى عليه

طبع القاضي على داره وهو احسن من التسمير لانه يفسد الباب فسان لم يفسده سمرة عليه بعد ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبنى آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قال في البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجه فرارا من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجه تلوم له فان لم يخرج وتمادي على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجه واليه اشار في التخصة بقوله

ومن الد في الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج
ينفذ الحكم عليه الحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لها ان استتر

لم تنقطع حجه اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احصائها او

يعين وكلا عنها لانها في بيتها

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يحلف ولا شيء عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجرة عن

مسجد يدعى) يعنى ان من

وجب عليه يمين في الجامع

لكونها في ربع دينار فأكبر

وادمى عجرة عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

ف قيل اذا ثبت عجرة بالبينت

منع المتوارى من الصرف في الدار إلا بافساد بابها وهذه الامور الضعيفة يمكنه ازالها بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سجنون يكتب بعقلة ضياعه النحر هذا صريح في ان التغيب يفعل به ما ذكره الناظم كان له مال ظاهر ام لا خلاف ما مر عن ابن شعبان وصريح ايضا في انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التي يملكها والحاصل ان التغيب اذا ثبت تغيبه وصيانته وفي معناه المريض المحبوس يمتنعان من التوكيل بحكم عليه القاضي بعد التلوم بالاجتهاد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب الخصومة وسواء قلنا ان التغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم في نقله عن ابن شعبان ونحوه في الشامل ولكن ترجى له الحجة حيث لم يستوف حجه كما قال في التخصة

ومن الد في الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج النخ تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة فيتغيب فان الباضى يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف في بيته وان لم يثبت عجرة اخرج واليه اشار بقوله (فهل يحلف في بيت) يميننا بالله من غير مصحف (اذا عجرة انجلي) بالبينت الشاهدة به (وإلا) ينجلي عجرة (فاخرج) للمسجد وقيل ان ثبت عجرة حلف في بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا راكبا ولا ماشيا فان حلف خير المدعى بين ان يحلفه في البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) في تحليفه (ببيت وتأخير) له الى ان يبرأ فيحلف

له في الجامع وهذا التخيير (ان اقسم) المطلوب الذي لم يثبت عجزه (اولا ولأ) يقسم (واخرج)
 وله قلب اليمين لاصليته فيغرم الحق واما يمين الخروج فلا تعلق لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت
 عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان
 يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشار بقوله (او يميننا بمصحف) في بيته اذا ثبت
 عجزه (ولأ فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) قوله او يميننا هو معطوف على قوله يحلف في
 بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلي والقول الاول لابن بقرى والثاني لابن حصار
 والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب ينخبة القاضي بشاهدين وانكراه ابن ميسر
 ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يتلى في مقالته يبعث له (٥٢) مع شاهدين وابطالا

وقال الغبريني في قول ابن
 لبابة دليل على ان التكليف
 بالمصحف جائز ولم يقع فيما
 هلت إلا هنا وقال القابسي هو
 بدعة وقال التونسي هو جائز
 اذا رجي ان يرتدع به ومثله
 الحلف بسالمة عند ضرائح
 المشايخ لا يهمل فيمنع تستتمت
 اهل البادية يجلبون الى
 الجامع ان قربوا منه كثلثة
 اميال وقيل الى عشرة ولأ
 حلفوا مكانهم والله اعلم اه

(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع النخ قال اللخمي يجلبون
 الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيجلبون في مواضعهم
 إلا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوها وقال ابو
 مصعب يجلب الى لامصار من كان على ثلثة اميال وهو احسن
 * فصل *

(كما عن تعدد) اي لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة
 عنده بخلاف الدين الذي عن معاملة فانه قد رضيا وقول ت
 او كان القيام بالغبن النخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بسلعة
 مثلا فكل منهما القيام به واما اذا كان البائع باعه وغاب فقام

يتبع

* فصل *

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من متدين له حاصر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور
 انجلي) اي ولا اب له ولا وصى او غاب عنه وادمله قال في المدونة وينظر لالامام في مال المفقود
 ويجمعه ويوقفه كان بيد وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يبرأ من غرمائه
 من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن هات يلزم القاضي قبض ما يجب للغائب
 وايثقه وابزاء الغريم اه وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرا ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم
 (كذا ما على باغ براءة ذمته) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقا ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب
 دفعه المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما عن تعدد) اي كذا يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان لأمام يأخذ منه القيمة ويحبسها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحره (و) ك (الذي قد تحصل له) اي الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفصلت فضلة لزيادة (٥٣) ثم انه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى

يأتى الغائب (او شفعة بما

قد ابتاع) اي بسبب شخص

ابتاعه ثم غاب فقام الشريك

فاخذ بالشفعة و اراد دفع الثمن

فيقبضه المحاكم (لا ما فات

من) مبيع بيع (فاسد جلا)

يعنى ان من اشترى عبدا مثلا

شراء فاسدا وقام بالفساد بعد

ان فات العبد ورجع للقيمة

فكانت اكثر من الثمن فمان

المحاكم يقاصمه من القيمة

بقدر الثمن ويبقى الباقي عنده

حتى يأتى الغائب ولا يقتضيه

منه بل يقيمه عنده حتى يأتى

ربه بخلاف ما لو عثر عليه

قبل الفوات او كان القيام

بالغبين فانه يباع العبد ويرد

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجاب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يخص بالبائع وكثير من الناس لا يتنبه لهذا المعنى فيوجب القيام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والدرهم لا تتراد لاعتنائها لكن يقال ثبتت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يقال زاد على القيمة للرغبة إلا اذا كان عارفا بها وقوله قال عياض مفهومه النسخ المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتي العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا النسخ لا يخفى ما فيه لان المشتري لاذمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض النسخ لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه نقل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غير اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها

للمشتري ثم انه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بيعة انه ابتاع منه

عبدا ببيعه فاسدا فان لم يفت بتغير سوق او بدن فعل فيه لأمام كفعله في العيوب وان تغير في

سوق او بدن حكم عليه لأمام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع

الفضل متى لقيه اه قال عياض قوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة

ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ولمسالة العيب لما قال توقف الفضلة ولا تتركه عند

المشتري فقليل لم لم يثق هناك بالمشتري وثق به هنا اه وقال ابن بونس لان في العيب

وعدم الفوات يباع العبد ويقضى المشتري ثمنه وتبقى الفضلة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبع
وانما الزم المبتاع بقيمته فان كان فيها فضل فكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مال
غائب فللسلطان ان يأخذ القيمة من الجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ
البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكانه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان
البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فضل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض
بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (٥٤) بالحكمة فرأى ابن القاسم
ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

للامانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ
عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما
قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق
بها حق الله وحق من ليس بموجود النخ يعني بعضها تعلق به
حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس بموجود لان الامرين
حاصلان في جميعها (بالسبب اجلا) قوله إلا الربع فبما ان
السبب خلاف النخ اي فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة إلا من
قبله وان اثبت احتياجه لها بالينة كان احسن كما في ابن عريون
واما بالنسبة للغة او كونه بين ذميين او جيران سوء ونحوهما
فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فافتي السيوري
النخ يعني اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا
له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديه واما
ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي
لاصل في العقود كما لو زوج بغير اثبات المرجبات فهو محمول على
الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا

للامانة وتعريضه للتلف فان
خشى الحاكم على ذمته نقله
الى حيث يشق به اه وقوله
ابو الحسن وقد يقال كان يمكن
في مسالة العيب وعدم الفوات
ان تبقى الفضلة بذمة المشتري
ايضا ولا تنقل للامانة وتعرض
ايضا للهلاك فالصواب تاويل
هياض انه لا فرق بين المسالتين
وان وثق منا بالمشتري ولم يثق
به هناك والحاصل انه فرق
في المدونة بين المسالتين كما
فعل الناظم وهل ما بينهما خلاف
او وفاق تاويلان (ورشد وضد)
اي الترشيذ والتسفيه (والوصايا)
اي النظر في صحتها او بطلانها

(و) امر (غائب ومال يتيم للقضاة) لا للمحكمين ولا للوالي ووالي الماء ويحكم
فيها نائب القاضي والسلطان الذي ولاه فالحصر اضافي (كذا الولاء) اي لا يحكم في ثبوته ونفيه
حند التنازع إلا القضاة (وحد) و (قصاص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في
المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس
بموجود (ويعك ولا نكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجعلا) اي لا تتبع ايها القاضي
مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب إلا بعد اثبات الموجبات والسبب في ذلك خ والوالي لا

وله البيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو إلا الربع فيبيان السبب خلاف
ثم حاكم وباع بثبوت يتم وأهماله وملكه لما بيع وأنه لا أولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد في الثمن وفي تصريحه بأسماء الشهود قولان قال البرزلي فان باع الفاضل تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيوري بنقض البيع وان فات لزومه المثل في المثل والقيمة في المقوم
يوم تعدى ولا بد في الفليس من اثبات الديون ويعذر للمراء بعضهم لبعض وأما النكاح فان كانت
بكر فلا بد من ثبوت يتمها (٥٥) وانها لا وصى بها ولا مقدم ولا عاصب نسب وبلوغها وغلوها

من زوج وكفاءة الزوج لها

وان الصداق صداق مثلها من

مثله وان كانت ثيبا اثبتت موت

الزوج او طلاقه وانها لا ولي

قربة لها وأما الطارئة ففي

المسائل الملقطة اذ قدمت

امراة من مكان بعيد حيث

لا يمكن ان تكلف البينة

وقالت لا زوج لي صدقت

وقال الباجي في وثائقه اذا

قالت كان لي زوج ففارقني

في الطريق ولا ادري احي هو

أم ميت طلقت نفسها بعدم

النفقة وفي خ وقبل دعوى

طارئة التزويج اى والطلاق

منه او الموت لتحل لبياتها

الا فاحرى اذا ادعت عدم الزواج

حس ما قاله ابن المكوي وشيرة وأما ان باع البركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال في ضمانه بخلاف بيعها لحاجة لا يتم
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نص في شرح التحفة عند
قواها في النكاح وحيثما العقد لقاض قد ولي النخ ان المعتمد في بيع
الوصى دون اثبات الموجبات مضيه حتى يثبت ما بوجب فسخه
وكذا يقال في مقدم القاضي اذ هو كالوصى كما قاله ابن رحال في
حاشيتها وقال الميطني في باب الوصايا عن بعض المؤرخين ما نصه
الذى جرى به العمل ان حكم مقدم القاضي حكم الوصى في
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل في باب النجس وشرحنا على التحفة
في فصل في مسائل من احكام البيع وقوله فاحرى اذا ادعت النخ
اى فاحرى الطارئة الغير المبتوتة اذا ادعت عدم الزواج النخ وفي
الفصل الثامن في التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلفها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالي ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا

او موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهرى الربع الدار والمراد هنا جميع لاصول قال

ابن سلون والاصول قسمان رباوع وهى الدور والخوانيت ولافران ونحوها وعقار وهى الفدادين والجنات

والكرم ونحوها (لا يباع) اى لا يبيعه الوصى ولا الحاكم إلا لواحد من الاسباب الآتى ذكرها وأما

الأب فيبيع لها ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للأب ابن يونس

الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للأب ولا يجوز للأب ان يبيع عقار ابنه إلا لوجه نظر

كالوصى ابن عرفة تامل هذا مع نقل الميطني انه على النظر اتفاقا قلت لا نظر لان الاول في حكم

أقدام لآب وما لا يجوز له ابتداء والثاني فيما يحمل عليه بعد صدورة منه عبد الحق للآب أن يبيع
 عمار ابنه الصغير ولا يعترض عليه وليس كالوصي الذي لا يبيع إلا لنظر أو وجه أبو عمران محمل بيع
 الوصي على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف لآب وهذا في الرباع خاصة وأما غيره فهما جميعا
 على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها أن كان الوصي عدلا عارفا حمل يبعه على النظر في الربع وغيره وإن كان
 جاهلا أو امرأة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلي وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلاد
 قل في شرح التختة فيمضي فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اهـ (٥٦) وما ذكرناه من أن الذي يبيع

للسباب المذكورة الوصي والمحاكم هو الصواب قال في
 الجواهر وولي الصبي أبوه وعند
 هدمه وصيه أو وصي وصيه فإن
 لم يكن فالمحاكم ولا يتصرف إلا
 على ما يقتضيه حسن النظر ولا
 يبيع عماره إلا للحاجة أو غبطة النخ
 ونحوه لابن الحاجب والشامل
 والمختصر وبه قررة شراحه
 س وعج وغيرهما وقال طفي
 أنا يبيع للأسباب المذكورة
 الوصي وأما المحاكم فلا يبيع إلا
 للحاجة كما هو مصرح به
 في المدونة وابن رشد وابن
 مرفة ولم يأت بكلام المدونة
 وساق كلام ابن رشد وابن
 مرفة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا النخ قال ابن رحال في حاشية التختة الراجح أنه كآلآب
 في حمل تصرفه على السداد باع ربعا أو غيره وهذا ما لم يبين السبب
 ولأ وهو محمول على ذلك اتفاقا ولا يحتاج إلى اثبات السبب
 بل يكفي ذكره له وهذا على غير الراجح وأما على الراجح فهو
 كآلآب لا فرق اهـ فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لأنه
 أن كان عدلا عارفا فهو كآلآب لا يحتاج إلى اثبات السبب وإن
 كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صدقي على نخ
 تشهير القول ببيان السبب لكن يجب أن يكون هو المعتمد في زماننا
 هذا لقلة الديانة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن
 مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن الحاجب
 النخ يعني لأنهم اطلقوا فشمّل الوصي والمحاكم ولا يدخل كآلآب لأنهم
 قدموا أنه يبيع مطلقا وقوله وفي المدونة وإذا بذل النخ قد يقال
 كلامها لا دليل فيه لاحتمال أن يكون البائع هو كآلآب أو الوصي لا
 المحاكم نعم ظاهرها لا إطلاق ولكن تقدم قريبا أن مقدم القاضي
 كالوصي على المعمول به وهو ظاهرها فهو ما يريد الرد المذكور وقال

وفي المدونة وإذا بذل المالك أضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سخنون ابن
 أن كان طيب الكسب اهـ وكيف لا تباع إذا خشي عليها السقوط أو الغصب أو كانت بين الذميين
 أو جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة في قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (أو لما
 يخشى من الهدم) أي السقوط (أو) من (جلا) بالمد قصرة ضرورة أي لما يخشى من الجلاء أي
 انتقال العمارة جلا القوم أي خرجوا من ديارهم (ولا مال للإصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم
 (أو كان) البيع (راجحا) على الهدم والإصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التلخفة وقد اضطرب كلام الناس قديما
وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها
وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلا من
الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على
القول ببيان السبب إلا الحاجة للاتفاق كما مر واما المقدم والقاضى
فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الحاضن فلا يمضى بيعه
إلا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه افتى ابو الحسن
الصغير وندله عن شيخه ابي راشد وقال ابن جلال الصواب الآن
العمل بقول من انزل الحاضن الكافل منزلة الوصى انظر شرح الشامل
ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من
انه لا يمضى بيعه إلا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيق
ان قام الحصون بعد رشده على من اشترى من حاضنه فان
المشتري يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في
التمن وان الكافل انفق الثمن في مصالح الحصون وانه اولى ما يباع
عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثمن النخ فانه شرط عسير قال
ابو العباس المولى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب
الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق
ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب
التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا
اذ لا وجه لاشتراطه اذ غايته انه حيث جاز يبيع في اليسير فهو
كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتم واهماله
النخ ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط
المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد
وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن
سئل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
ثابت (وذى شرك مريد)
لبيع يملك الصفة على المحجور
(او انجلي) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزءا او)
كان (سوء مجاور) كشريب
واص وفاسق (كذى ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذيين فان
كانت للغة لم تبع (او قل نفع)
في ذلك لاصل (فابدا له
ضدما) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبسلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غتباط)
في الثمن كما مر عن المدونة

(وفي التجهيز قولان حصلا) نقل ابن عرفة ان للوصي تجهيز اليتيم من مالها واختلاف ان كان اصلا وجهازها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعا والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تكري بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويقها خالية افضل منه مسكونة ووافي للثمن اخليت والا قيل لهم فتقاووها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فسط)

قال ابن عبد السلام اخبرني بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم بالاخلاء في الحوانيت وشبهها (و) قيل تخلي الديار (الا من ائفال المخازن) يكون فيها النصح والزيت ونحو ذلك مما في نقله كلفته فانه (سهلا) الامر به ولا يلزم اخراجه وهذا القول انما حكاه في التبصرة وضيق في العقلة اذا سال المعقول عليه ان يترك فيها ما يثقل اخراجه عليه اجابه الحاكم وبهذا جرى عمل سحنون فان كان الناظم قاس لاخلاء للبيع على لاخلاء للعقلة فقد يفرق بان يد المعقول عليه اقوى اذ لا تزال الدار جميعها على ملكه الى ان يقتضي عليه (وتكري على بيع) عطف على

لشهوده حين انكروا عليه فعله انه يعارضه في ذلك بموضع آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن لاخ على المشتري فاجاب بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له الغلة كما قالوه فيمن اشترى سلعة تعرف لزيد ممن ادعى انه وكيله على بيعها واما على من يرى ان لاخ والعم يقوم مقام الوصي فلا اشكال اهـ وكرره في المعيار ثلاث مرات (وتكري على بيع) الوار بمعنى او التي لتوزيع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما على ما شرح به هنا من كونه كالمستثنى اى تخلي الا ان يوجد الخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما مر وهذا القول هو الذي يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقيل بعضهم تسوق مسكونة ولم يقل الثمن باخلائها فيقال لهم ان اتفقتم الآن على المقاربة في الكراء الى ان ينعقد البيع فتقاووها ثم يسكنها من وقفت عليه وان ايتهم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع فاذا بلغ كراؤها ثمنا كان لمن قال تسوق مسكونة ان يضم حصص اصحابه الا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتطلي والحكم في الكراء كاليبيع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما والا تكرارها

تخلي في قوة الاستثناء منه واما قول ابن عات الذي افتي به اى شيوخنا انها تخلي للتسويق خالية الا ان يوجد من يكرها من غير الشركاء على شرط التسويق فتكري منه اذا امن منه المبل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اى بذلك لاخلاء (ثمن علا) اى كثر وزاد فتخلي (والا) يملو الثمن بالاخلاء (تقاو) ها اى تزايدوا في كرائها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اى ابوا المقاربة لانه لا يجبر عليها احد كما قلناه

الباجي (للاكثر اشيدت على
 بيع ومن زاد فاقبلا) اي اشهرت
 ونودي عليها للبراء بشرط البيع
 فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
 ان ياخذها إلا اذا زاد (وان
 يبد من ذي الحق) اي من
 الذي استحق سكنها بالمقاراة
 او بزيادة (ضر) كمنعه المشتريين
 او تزويدهم فيها ليخسها
 (فاخرجن) منها لتكرى
 (لغير ولى) مسالة (بيع)
 وجب (لذى حق) اي حظ
 من دار مثلا واراد البيع واجبر
 له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
 فيما اذا وقفت على ثمن واراد
 احدهم اخذها بما اعطى فيها
 هل له ذلك او إلا ان يزيد
 لاول (نعم) ذلك لطالب
 البيع ولا ييه (ثم) اي القول
 الثانى ان ذلك للآبى (لا
 لطالب البيع ثم) اي القول
 الثالث ان ذلك للآبى وللطالب
 اذا لم يقصد اخراج الشريك
 (لا لقاصد اخراج الشريك هذا
 اعنلا) اي بهذا القول لاخير

اي تزايداً في كرائتها وإلا اكريت عليهما فان قال كل انا آخذ بعد
 وقوف كرائتها على ثمن تزايداً قاله في التيطية وهذا قول خ وان
 اكترى حانوتاً فاراد كل مقدمه قسم ان امكن وإلا اكرى عليهما
 اي وإلا تنكاريه وإلا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
 من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
 وليس يجبر على المقاومـــــ ذو حظ ما لا يقبل المقاسمـــــ
 وقال في شرحه ومفهومه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقاراة
 بالاولى ومن دعى الى قسمه اجيب اه وظاهرة ولو كان يملك عليه
 الصفقة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصفق بالبيع (وفي بيع لذى
 حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اي لكونه يملك
 عليه الصفقة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفقة
 واراد احدهما البيع ووافقه الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
 فسوقت بعد التقاوى في كرائتها او اكرائتها للغير ووقفت على ثمن
 بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفقة فتجوز لاقوال
 الثلاثة في المساليتين واما اذا لم يوافق فواضح انه لا يبيع إلا حظه
 فقط (بهذا اعنلا) اي وحيث عمل به فلغير قاصد لاجراج اخذه
 بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
 اذا لم يقصد احدهما لاجراج وقال كل انا آخذها بما وقف عليه
 تنبيهان لاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
 الآخر البيع وقتنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
 المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
 للتحفة في باب القسمة الثانى كثيرا ما يقع التشاح بين الشركاء
 فيطلب احدهم لاجلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
 وانما يريد لاجراربه وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسوق
 شهرين ونحوهما لا يبيع فاز رجع الساكن الى سكنها طلبه باخلاقتها

حصل التضاة قاله عياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له) اى للملكه (الترداد) بفرس ذوى الاملاك املاكهم واغلقوا عليها ومنعوه المرور عليهم وقعت بياجة بياسته فكتب فيها القاضى ابو الاصبع ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمانه فاجاب ابن عتاب لارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد سنة فى الداديين والاحقال حملوا عليها وإلا فان كان صاحب الارض المجبولة يعلم ان مثله يجهل ذلك كغير ورث لارض او غائب جهل امرها لنم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب لارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

يصرفها عليك فتستحق المدخل وان لم تحققها على احد فلا يمين لك واليه اشار بقوله (فالحكم) فى ذاك (ان جلا) اى ظهر (نزاع) الحكم مبتدا وخبرة قوله (بنفى الحق) اى كائن بانه لا حق للدعى (مع حلف الذى عليه ادعى حقا وإلا) يدعى على احد منهم بعينه (فلا) يمين له على احد منهم وهذا اذا كان ممن لا عذر له لصغره او غيبته مثلا وإلا فله الحلف على جميعهم

لليبيع ايضا وهكذا فكنت احكم فى النازلة بعد ان لم اقف فيها على نص بان يعطى مريد البيع صائنا بالبيع بما وقفت عليه فيخرج حينئذ الساكن وإلا فتسوق مسكونة بذلك الساكن (ومن ملكه) قوله ولا حقال النخ هو جمع حقل بكسر الحاء وهو الزرع اذا تشعب ورقه قبل ان يغلط ساقه تقول منه احقل الزرع قاله فى الصحاح والمراد هنا الاجناس وقوله المجبولة النخ اى المجبولة طريقا وهى المستول منها وفى اقصية البرزلى عن الحاوى ما نصه سئل بعض العلماء عن له ارض بين قوم وقد منع طريقها فاجاب طريقه عليهم كلهم يسلك فيها فان ادعى بعضهم على بعض حلف بعضهم بعضا ثم اقاموا له طريقا البرزلى هذا ان لم يقم دليل على انها على بعض مثل ان يتعين ان الطريق لا تكون إلا على احدهم

كما علمت (اقبلا) تميم واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومرون ان يجملوا فانها له طريقا الى كرمه غير مضره به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الممر بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك فى هذا المعنى كتب الى ابى بكر ابن وافد فيمن له ارض ففرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرايته غير محظور عليها فكان يختلف من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم فرس جيرانه وقرايته ارضهم من كل ناحية واغلقوا عليها فمنعوه الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون بها لاقوم السلوك الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سحنون فى المجموعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه ان الأرض التي غرست واغلق عليها ان كانت في الاصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا او غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وان لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فان ادعى على احد بعينه حلف له او رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره وإلا فلا يمين له على واحد منهم وان كانت

الأرض المغرسة في الاصل فدادين اجبروا على ان يجعلوا له طريقا الى ارضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه اه فقد ظهر لك ان القول الاول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والثاني موضوعه في الفدادين والارضين وظاهر النظم ان موضوعهما واحد وانه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو ان الجنات من شأنها ان يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم او حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن شهاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله اعلم ان يجبروا كلهم على الممر غير ضروري كمسألة من شهد عليه انه

فانها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح فلت والراجع من القولين عدم اللزوم لانه هدية مديان كما في نخ في باب القراض قال م علم من انقل ان الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة ولاجارة ونحوهما اذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله او كراء النخ يعني حيث كان الشيء المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد ان لا ضمان او كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لان الكراء لا يجري على قول نخ في العارية وضمن المغيب عليه إلا بينة وهل وان شرط نفيه تردد لان الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه ام لا كما في شرح نخ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذي الكلام فيه والذي يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ ان الراجع هو الاول وهو الذي يفهم من النقل لانه معروف التزمه وقول تد في العارية ولاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في ايضاح المسالك نص الفقهاء على ان التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان او عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولاكراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفى الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الاصح اه لكن هذا كله فيما اذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظائرها والله اعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني ان من اخذ مالا ليعمل فيه قراضا او بضاعة باجر او بغير اجر او وديعة او كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه انه ان حصل فيه خسر او تلف فانه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان احدهما نعم يغرمه لانه معروف التزمه وصححه ابن ماث في عامل اخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمانه والثاني لا يازمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحة العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيها ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقال (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يمينان يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجبت يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانه ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجه وقبل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا تجمع مع غيرها قال ابن سهل الذي جرى به العمل جمع الدعاوى في يمين واحدة إلا يمين الرد فلا تجمع مع غيرها حتى ما ذهب اليه ابن عتاب اه قال في المفيد مثل ان تكون اليمين قد وجبت على المدعى عليه فلا يجمعها المدعى عليه في يمين واحدة (ومن يحلف بلا من له العلى) اى بغير الله تعالى كطلاق ووجبت ايضا يمين على المدعى فردها على المدعى عليه فلا الخ (اعاد بقرب) فان طال اكتفى باليمين الاول لانه لما طلب تغليظا عليه فان كان عالما بانها

بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه اذ التطوع قبله لا يسمى طوعا لعدم لزوم عقدة قبل الشروع (ومن يحلف بلا من له العلى) قد ذكرنا وغيره ان اليمين قد تغلط بالطلاق حيث كان لا يرجع على الباطل إلا بذلك واذا امتنع من الحلف به عد ناكلا وحينئذ يقال ما الفرق بين ما هنا وبين ما ذكرناه قلنا لعل الفرق هو ان ما ذكرناه حيث كان ذلك بحكم لكون الحالف لا ينزجر إلا به فاجزاه ذلك في القرب والبعد بخلاف ما ذكره الناظم فانه فيما اذا كان الحالف ممن ينزجر باليمين بالله ولم تكن بحكم على ان ابن رحال قال في حاشية التحفة ما لابن سهل انما هو من باب اسقاط لانسان حقه ان كان عالما فلا اشكال وإلا فهو مفترط في السؤال اه وقولنا في التنبيه الاول والاصابة الخ يعنى تستحق جميع الصداق باقامتها معه سنة وقوله في الثانى يلزم فيها جميع الايمان لا في البر ولا في الخنث الخ اى لا في صيغة البر ولا في صيغة الخنث وهذا لا يخالف فيه الوانوغى ولكن يقول دلالة اللازمة بالتضمن على

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلا لم يعذر بالجهل بخلافه كفارة مع الفور فيمكن تلافيه تنبيهان الاول لم يبينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثانى لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او بالايمان اللازمة وتفرقة الوانوغى بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التى تقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الوصف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالإلزامه بأنه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهنا انما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحث لا في البر ففيها نظر من وجهين احدهما ان الإلزامه يلزم فيها جميع الأيمان على القول به لا في البر ولا في الحث (٦٣) الثاني ان الحالف ان كانت صيغته بالأيمان الإلزامه

ما لك علي حق فاليمين

داخلة بالتضمن ولا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية وان كان صيغته لايمان تلزمني مالك علي حق فابعد وابتعد لانه من باب الالتزامات او جبريات الأيمان والله اعلم

(والذي يدعى على رشيد بما

قبل) بالضم بغصب او سرقة

او اتلاف مال تعديا من غير

تأمين عليه وكل ذلك قبل الرشد

وانكر المدعي عليه وقوع شيء

من ذلك فقال ابن لبابة وغيره

لا يمين على المطلوب نظرا لوقت

العداء المدعى به وانكره ابن

بسام وقال لا ادري ما هذا

فان الدعوى انما وقعت بعد

الخروج من الولاية وعليه عول

الناظم فقال (اليمين له اجعلا)

وبه افتى البرقي فان اقام

المدعى بينة على ما ذكر ضمن

كما يضمن في حال حجرة خ

ولا يضمن ما افسد ان لم يؤمن

كفارة اليمين انما هو معتبر في جانب الحث ولا يلزم من اعتباره فيه اعتباره في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالته وعليه فاذا كانت صيغته بالأيمان الإلزامه ففي ضمنها اقسام بالله ولكنها لا تكفي مع القرب ولا مع البعد لانها خلاف اليمين الشرعية لان البرور من الحق لا يقع إلا باكمل الأيمان واتمها الا ترى انه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة او بالعكس لم تجزى بخلاف الحالف بالطلاق فانه اتى يمين مفردة غاظ الخصم عليه بها فبطلت بالقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس الإلزامه على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوشي وجوابه ان يقال اذا كانت اليمين بالطلاق تكفي مع الطول لانها من باب الاستقاط مع انها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا غيره فاحرى او بالمساواة ان تكفي هذه اذ لا اقل ان يكون نقص فيها الصفة او تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول - ولا تكفي لانها خلاف اليمين الشرعية النح لا يخفى عليك مما مر ان الوانوشي يوافق على هذا ويقول لا تكفي في القرب ولا في البعد فما قاله - في هذا الوجه الثاني موافق للوانوشي بتمامه وقوله وان كانت صيغته لايمان تلزمه النح هذه ليس فيها انشاء اليمين وانما فيها التزام موجب الحث وهو الكفارة فكانه قال الكفارة لازمة لي ان فعلت بك قوله علي المشي ان فعلت واذا كان كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمنا ولا غيره فصارت بمنزلة الطلاق من كل وجه فعدم لحوقها به ابعد وابتعد اذ لا يتوهم حيثئذ

عليه (وذر حلف) توجهت عليه اليمين بحلفها (من غير احلاف خصمه) مع حضوره او بدونه

(وغير رضی) او احلفه فبادر او حلف في غير الجامع فلم يرض الطالب (لم يستفد) الحالف

(شيئا املا) من سقوط الطلب عنه وعليه ان يعيد اليمين (ان يزعم الاحلاف) اي ان طلب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لايراده على الوجه الواجب فان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطلوب على نفى
الحق وان نكل حلف المطلوب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلي عن المخمى انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (٦٤) على الطالب ولو ممكن الناس

من ذلك ادخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون كلابان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يمين يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه باظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلي
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم
فصل

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام تـ والله اعلم
تبسيه قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رضيت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضي شهادته عليه وان لم ينكر بل سكت سكوتا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اهـ (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح النخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وما لناظم العمل لا ينهض حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخلو بحق المدعى الذي
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانب احد الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
تـ وليس بظاهر النخ

فصل

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشيء المحكوم به حيث كان
في الذمة اى معرفة قدرة وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
لطالب بحق شهدا . النخ وانظرة وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغى وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التي
جمعناها وقوله (لمعروف) النخ هذه الثلاثة تشترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

(شهادة) شاهد (معروف)
عند القاضى ابتداء او بعد
تعديله عنده وتعريفه (لمعروف)
اى لشهود له معروف عند
القاضى (ان جرت على
مثله) اى على شخص معروف
ضده (والشئ) المشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضى

اما بالاداء على عينه او بالحيازة ان كان ربا او بالعقل ان كان دينيا (ولا) بان
جهل القاضى واحدا من الاربعة (فلا) يحكم قال الفشتالى في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اى
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضى عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضى ان يحكم الا على
معروف معروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتى

من يتسمى باسم غائب وتجري (٦٥) عليه الاحكام وعولم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك الحكم في المحكوم له واما الحاجة الى

معرفة المحكوم فيه فالوقوف على عينه يكفي في ذلك اما بالشهادة عند القاضي او بالحيازة ان كان ربا واما الحاجة الى معرفة الشاهد فلاجل التعديل والتجريح لان العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد اما ان يعرفه القاضي بالعدالة او بالجرحة فيكفيه ذلك واما ان يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه بعدالة ولا جرحة فيعدل عنده واما من لا يعرفه البتة فيعرف باسمه وعدالته وحليته على عينه اه وهو مراد الناطم بما كتبه على يده هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم القاضي الا على معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف واما كون الشاهد لا يشهد الا على معروف فسيأتي في كلام الناطم وانظر هذا الذي قاله الفشتالي فانه ظاهر مع ان القضاة لا يعتبرونه في الحواضر ولا في البوادي ياتي الحصان القاضي من كل ناحية فيحكم على المدعي عليه باقراره وباعترافه انه المشهد عليه وان لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغي ان يفتن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضي هذا مراد هذا الشئ وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضي بغير واسطة الشاهد فان ذلك لا يشترط فالصواب ان الثلاثة لاخيرة شروط في الشاهد واما القاضي فهو وان كان يعرف المشهد له وعليه وبه فلا يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم بعينه وقول تـ وان لم يعرفه باسم ولا نسب الخ هذا لا يمنعه من الحكم لان العدول الكائنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان الحكم باطلا وهذا معنى قول نخ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا يسجل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على منتقبة لتعين للاداء وان قالوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها قلدوا وعليهم اخراجها ان قيل لهم عينها الخ فقوله وان قالوا اشهدتنا منتقبة الخ هو في معروفة النسب وكذا في غير معروفة لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون عليها منتقبة وان وقع قلدوا وعليهم اخراجها الخ وهذا اولى ممن قال ان هذا خاص بمعروفة النسب لان معرفة النسب تستلزم معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنة فلان حتى يعرف عينها ولا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها ونسبها ويجهل اسمها فعليه اخراجها من اخواتها نكح ان كان لها اخوات لا من النساء وعليه فقوله وعليهم اخراجها اى من النساء المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانها ان انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا اشهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالكل في غير معروفة النسب كما هو موضوع المسألة والا فمعروفة النسب تستلزم معرفة العين كما مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فعليه اخراجها من بين

فيه عند الخطر ومواضع التهمة فيسجل الحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والله اعلم ثم شبه في قواه فلا فقال

اخواتها فتحصل ان عليهم اخراجها على كل حال لكن في النقاب
 وبدونه انما هو ان لم يتعرضوا لخليتها وصفتها وإلا فالمدار على الخلية
 والصفة وليس عليهم الاخراج وكذا ان عرف لهم بها معرف
 قنبيها. الاول قال في مختصر المتطية وتجوز الشهادة على معرفة
 الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم ان بلالا ينادى بليل فكلوا
 واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم وايضا فقد اخذ الناس السنة عن
 ازواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله اعلم
 انه يجوز للشاهد ان يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفة الصوت
 كما هو ظاهر كما انه في السماع الذي يفيد العلم ياتي فيه بالشهادة
 على الجزم والقطع وان كان مستندها السماع فان صرح بالسماع
 سقطت إلا بشروطه وليس المراد ان الشاهد يصرح في الوثيقة
 بانه لا يعرف عينها بل صوتها فقط اذ لا يتأتى له الاداء إلا على
 عينها بصوتها وقد تخفيه كما لا يخفى إلا ان يتكرر منها بحيث
 لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
 يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة في
 هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانكحة ولو كانت
 الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انكحة زماننا
 فالامر مشكل اذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
 شهد عليه بحق فانكر ان يكون هو المشهود عليه فان الاصل انه
 هو اذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت ان ثم غيره على صفته
 ونسبه فيكون الاثبات ح على الطالب في تعيينه دون غيره اه
 وقوله على صفته الخ يعني فيما اذا كانت الشهادة على الخلية
 والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
 ان يثبت ان هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
 الحاج ان يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد او تعدد اه

(كالجرح فيه) اى كما لا يحكم القاضى اذا جهل الشاهد مثلاً حتى يعدل عنده لا يحكم اذا علم جرحه ولو زكاة عدلان مقبولان لانه يستند الى علمه في التعديل والتجريح ويحتمل ان المراد لا يقبل الجرح في الشاهد المعروف بالعدالة اذا اجمل حتى يفسر لغاط كثير منهم في ذلك كالذى فسر بقوله لا يرجح الميزان والذي قل انه يبول قائماً وأشار بقوله (وكثرن بغير عدول واجتهد وثاملاً) لما في النواذر والاستغناء من انه اذا كان في بلد لا عدول فيه فانه يكتفى بالامثل فالامثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا ان كلام الناظم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق في بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وانما حضرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه اشارة الى ما جرى به العمل من شهادة اللقيف واعلم ان شهادة اللقيف على وجهين احدهما ان يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة في كلام المتقدمين كشهادة اهل قرية كبيرة بروية الهلال رجالاً ونساء وعبيداً فيلزم الصوم وهذا من باب التواتر والاستفاضة ولا يقدح فيهم باسفاة لانه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهتهم بالكذب فلا بد من (٦٧) السلامة منها الوجه الثانى من اللقيف من لا يحصل بخبرهم العلم وهو الذي

وقل بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا من يعرفها
واما التعريف فهو عندهم ضعيف النخ (كالجرح فيه) اى معلوم الجرحه
عندك اى كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
الجرح بكسر الراء اذا اجمل فيه ولم يفسر (وكثرن بغير عدول)

فيضيع كثير من الحقوق ولا
مستند له هكذا قال ابو عمران في مجلسه الفقهي الحفيل وممن حضرة ابو العباس المقرئ وابو سالم
الجلالى وابو محمد بن عاشر وغيرهم حين جرى ذكرهم اشهادة اللقيف قال واقصاهم على اثني عشر رجلاً
لا اصل له يعنى لا نص في عينه وانما عمل الناس به اخذاً من التواتر وقياساً على غيره اجيز
للضرورة قال الجلالى ولقد ادركنا الكبار من اشياخنا منعوا قبول شهادة اللقيف في المعاملات فضلاً
عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع الاموال والحقوق فانتقلوا الى جوازها فيما يتفق حدوثه
دون ان يحضرو عدول فيضطر الى اللقيف اداء كما يضطر الى شهادتهم تحملاً في بلد لا عدول فيه
لئلا تهدر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجمة الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل
الجاري فيه ان المشهود له ياتي باثني عشر رجلاً كيفما اتفق له من افتراق او اجتماع الى عدل
منتصب للشهادة ثم يختلف العمل في ذلك فتارة يكون بجميع من قدم للشهادة وتارة يقتصره القاضى
على واحد بعينه او اكثر

وهو الاولى لان السماع من اللقيف موكول الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللقيف فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم لاستعاء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضي اي الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضي ايض ثم يطالع القاضي بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثاني شهادة على القاضي بمضمونه وانما يفعل القاضي ما ذكر في رسمى اللقيف والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تاخر عن ستة اشهر

فانه يلقيه ولا يكتب عليه ولا يحكم به وقد علمت ان اللقيف لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لقصورهم عن ذلك وانما يكتب المتلقى منهم ثم يطالع به القاضي فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الشئ مختصرة منها فان زاد على ما في الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضي يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لنباهته ودينسه ولا يجوز للقاضي ان يكتفى بما قيده المتلقى ويكتب عقبه

قول ته وهو الاولى بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللقيف او يقص عنها ظنا منه ان المقصود من الشهادة قد حصل بما كتبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابى الحسن انه اذا قصر سماع اللقيف واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جاز له ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك والا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتيج الى الاستفسار الخ يقتضى بظاهرة ان اللقيف يودى اولا عند القاضي ثم يستفسر عنده ايضا ثانيا وسياتي عن ابى الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذى كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللقيف واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه

يجوز للقاضي ان يكتفى بما قيده المتلقى ويكتب عقبه وقوله شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحقوق المسلمين الذى لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتيج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضي وهو ما قاله ابو الفضل العقباني وابو الحسن وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون الا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد ينفرد به احدهما كالتقاضي بظهر له اجمال او يطرا له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضي

وقوله وانكراه ابو الحسن اى انكر ابو الحسن للاستفسار من غير حضور
القاضى قثلا ليس لاستفهام عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر م وانظر افضية المعيار
فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتحفة وانظر افضية
الزياتى وتبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
يضبطوا المدة فى الاستفسار وقوله عن الونشريسى وجرى عمل بعض
القضاة النخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
القاسى فى التقييد الذى له فى الليف جوابا للفتية النالى وفيه ان
الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهودة وبهذا جرى العمل من
قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا وقوله لا تعطى منه النسخة
اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
معنى قول ناظم العمل المطلق
واستحسنوا ان مرتصف عام من الاداء ترك الاستفسار
وقال ناظم عمل فاس
وسنة الاشهر حد استفسار فى البيئات قاله فى المعيار
وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف لاصول
والقواعد اى وذلك لا يطل العمل لانه استحسن فقط والاستحسان
مقدم على النياس عندهم لانه تسعة اعشار العلم وعن سيدى
علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا عام
المشهود عليه بشهادة الليف والا يكن منه وان طل والقول قوله
فى عدم العلم اه وهذا هو الذى ينبغى اعتماده وبه تتفى حيلة تاخير
القيام بها فرارا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
به من تقاد الطلبة بان يقول
له هذه شهادتك فيقول الطالب
نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
فى الرسم الذى قيدت فيه
شهادته وقال القاضى المكناسى
العمل الآن باعادة الشهود
شهادتهم عند القاضى بمحضر
عدلين يسمعان منهم كان المشهود
عليه حين الاداء حاضرا او لا
وهو المعبر عنه بالاستفسار
وانكراه ابو الحسن دون القاضى
قال الونشريسى وجرى عمل
بعض القضاة فى هذا الوقت
باستحسان ترك الاستفسار بعد
مضى ستة اشهر من ادائها
معللا بانها مظنة النسيان
وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
ان ادائها اثر تحملها فان طال
ما بدن تحملها وادائها ثم
زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
هذا كله اه وصدق رحمه الله
فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف يتساهل ستة اشهر من ادائها وهو انما يودها دائما (٧٠) من حفظه وقد يرد بها السنين

من تحملها حتى صار الهدية من
ارباب الخصومات يقومون اليه
ثم لا يقومون الا بعد ستة اشهر
ثم يحتجون بان الاستسثار لا
يكون بعد ستة اشهر فيجب
طردهم ورد هذه الحيلة عليهم
كما سيأتي فيجلى الذى للثمن
يسعى توصلًا لتبسيها ان الاول
ذكر الشئ ان شهادة الليف
لا يحكم بها الا في الاموال فهي
بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل
الآن بها في الاموال وغيرها لكن
يجب الاحتياط فلا يقبل كل احد
وان كان غير منظور فمهم الى العدالة
فلا بد من توسم السلامة مما يمنع
الركون الى الشهادة كحمية او
عصبية تقتضيها الحال وقد صرحوا
بمنع قبول شهادة الزفانة
والزمانة ومن يجرى مجراهم كمن
يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد
ذكر لي بعض انه احتاج الى
ينته فاقامها بمثل هواء بستة
اراق في ساعة واحدة الشانى
اذا تعارض لفيقان نظر بينهما بما
هو معروف في تعارض البيتين
فينزل توسم الخير منزلة زيادة
العدالة ولا تعتبر الكثرة الا ان

المعار في نوازل الهبات واذا غلط في نص شهادته عند القاضي
فليعرض عنه ويامر الكاتب ان لا يكتب ويقول للغايط ثبت فاذا
ثبت على شهادته امر بكتيها قال ابن فرحون في تبصرته في الفصل
السادس وهو يدل على انه اذا سكنت عن فصل من فصول الوثيقة
سئل عنه فاذا اتى به مجملًا سئل ايضا اذ الساكت عن فصل لا
يحكم عليه بشهادته به ولا بعدمها اذ الساكت لا حكم له وكذا من
فسر كلامه بمجمل فانه لا يحكم عليه بشئ حتى يقول لا اعرفه
الا على ذلك الوجه ولا اعرفه على التفصيل وفي الفصل المذكور
منه ايضا يجوز استيناف الشهادة عند حاكم اذا لم يقبلها الاول
وقال في الفائق جى العمل باستفسار شهود الاسترعاء عند المبرزين
عن شهادتهم بعد ادائها عند القاضي وقبوله اياهم اه قال سيدى
العربى القاسى وهذا شامل للعدول والليف اه وعليه فليس بالاستفسار
خاصا بالليف بل مثله شهود الاسترعاء اذا كان فيه اجمال او
ظن به التليف وقول ته وكيف ينسأها الخ النسيان يقع لا محالة
فكيف يستغرب امره (شهادة اعتاق) قوله لاولى ان يقولوا لا
نعلمه الا حرا الخ وانما احتيج للاستفسار لانه لا يدري هل قصد
بالعلم اليقين او غلبة الظن اى لا نظنه الا حرا ولهذا علمه بقوله
لعدم القطع فوجه الاجمال فيه هو كون الشهادة على العلم لا على
البت وليس هذا من المواضع التى تجوز فيها الشهادة بالظن المشار
لها بقول التحفة وغالب الظن الخ وقوله وهو الصواب اى لانه
لا يلزم من كونه يتصرف تصرف الاحرار ان يكون حرا وانظر
التبصرة الفرحونية فانه نص فيها على ان شهود الاسترعاء يستفسرون
وطال في ذلك وطاعة كان في الشهادة اجمال ام لا لكن مع عدم
لاجمال انما هو اذا ظن به انه جرى على المسطرة او كانت في
الحدود وتقدم قريبا عن الفائق ان به العمل واما الحدود والزنى

بطرة نسخته انه عقد في هذين البيتين كلام الغرناطى وصدق رحمه الله فان ما فى الغرناطى هو ما فيه من غير نقص ولا تصحيف ونص من نسخة اذلية في غاية الجودة ولا تقبل شهادة مجملته في ملك او عتق او تجريح او تعديل او ترشيد او تسفيه او تولي او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطى بعد هذا إلا الشهادة بالحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر المدة بين الوضع وموت الاب ام لا قولان ولاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا او (٧١) وهو حرى علينا فهذه لا تكفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الاثنية

ان يقولوا نشهد بانه يتصرف تصرف لا حرار قبلها ابن عات ولم يقبلها ابن القطان ولا ابن مالك وهو الصواب اذ كثير من العبيد يتصرفون مثل ذلك الثالثة ان يقولوا نشهد بانه قال له انت حر ثم غابا او ماتا فان كانا من اهل العلم لا يخفى عليهم ان ذلك اعتاق وانشاء حرية لا مدح او ذم قبلت شهادتهم وإلا فلا (ورشد) اى قالا نشهد انه رشيد فتكفى من اهل العلم دون غيرهم حتى يقولوا حافظ لحاله غير مبذول

فانه يستفسر ولولم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدرءها كما قال خ وندب سوالهم كالسرقة ما هى وكيف اخذت الخ (ورشد وضده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بالخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسلم من النقص والتحريف فهو مقابل لما درج عليه الناظم كما تقدم عن وثائق الغرناطى ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم فذلك اذ فشم كل كلمة المسائل التى فى الناظم والتى زيدت عليها وايضا فان ما فى المقدمات هو الذى لا بن فرحون فى فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سواله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله فى المعين والمثبطين فى كتاب الماذون ونحوه لابن سلمون فى بيع الوكيل فى باب الوكالة ونقل ابن رحال فى ارتفاعه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للناظم ويدل على انه

اربحسن التسمية على الخلاف فى ذلك ومثله هو سفيه المشار اليه بقوله (وضده) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلا قل فى شرح المنهاج واما الولاية ويعنى بها التقديم على من ظهر منه سفر فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من اين علموا السفه اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البله والغفلة فلا يقبلون قاله فى احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذوى العلم إلا مفسرة واخرى غيرهم والمغفل او الابله لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة فى الرشد والسفه لا تقبل مجملته ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطى كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب فكيف يبر في التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد الذي في ته على فرض صحته على الاستحسان وعلى غير العالم كما ياتي فلا يخالف ما درج عليه الغرناطي الذي تبعه الناطم وحينئذ فكلام الغرناطي والناظم والمقدمات وغيرهم في وجوب الاستفسار وذلك في غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما الابله فلا تقبل منه مطلقا بخلاف المغفل فتقبل فيما لا يلبس كرايت هذا يقطع يد هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجمله فما قاله في الفائق من استفسار شهود الاستعراء يحمل على غير العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجري على المساطير او كانت الشهادة في الحدود وان كان في المدونة والمختصر نص على استحبابها لكن المعمول به كما في التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت المدونة اطلقت فظاهرها كان عالما ام لا لكن المعمول به ان غير العالم لا بد من استفسارة والعالم يستحب فيه ذلك في الحدود فقط لدرءها وبهذا يطابق ما في النظم وغيره والتوفيق بين كلام لايمه مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا في تقرير هذا الحل وقد زلت هنا اقدام وقوله ولا بد ان تكون هنا مفسرة الخ يعني من غير العالم ايضا والا فيقتضي ان العالم بما تصح به اذا غاب او مات لا يعمل بشهادته المجمله بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف المنصوص عليه في غير ما ديوان كما مرو كما في المسائل التي بعدها اذ الكمل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد اذا كانوا علمين بوجوه الشهادة الخ اي يظن بهم عليها اي وليسوا من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم عنه في المقدمات وما ذكره غيره ايضا والا فهو قد اسقط مرتبة فتامله والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اي عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اي تجريح الشاهد بان قالوا هو مجرح او فاسق فتقبل من اهل العلم اي من العارف باسباب الجرح دون غيره وهذا احد اقوال اربعة في المسالة والمشهور لا بد من الايمان مطلقا كما صرح به خ وظم كما مر فذكره هنا من باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قال الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (٧٣) فلا اه ومقتضاه ان القول المذكور يكفى في التزكية من اهل

العلم وهو خلاف قول المدونة

ولا يجوز في التعديل إلا القول

بانهم عدول مرضيون اه وهو ما

اقتصر عليه ابن الحاجب وابن

عبد السلام وصاحب المختصر

والنخبة وغيرهم وهو خلاف قولهم

ان التزكية لا تكون إلا من مبرز

فطن عارف لا يخدع معتمد على

طول صشرة لا بسماع من اهل سوتة

او محلة باشهد انه عدل رضى

وقال ابن عاصم (ومن يرك فليقل

عدل رضى) قلت ينبغي ان لا

يقبل ذلك ايضا مجملا إلا من العالم

واما من غيره فحتى يفسره فان

كثيرا من المنتصين لا يفهمون

معناه (وتاليج اسجلا) اى اطلق

والتاليج لغة لادخال والمراد هنا ما

يشهد به الرجل لابنه او زوجته

من بيع اصل او تصيرة في دين

ولا حقيقة لذلك وانما يريد الهبة

ويشق عليه الحوز او الوصية

ويخاف ان لا يجيزها الوارث

فيشهد بما ذكر فان فسر الشاهدان

وقالا توسطنا بينهما واتقنا على ما

ذكر او اقرلدينا به المشتري ثبت

وذلك على لاحتمال الثانى هناك فقط وقد يقال ان ما للناظم

فيما مروا له وغيره انما هو في غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع

شهادته إلا حيث تجوز هذا محله عندهم وخ اطلق كغيره فلا

يفيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما

نصح به قل ابن فرحون في تبصرته في فصل مراتب الشهود ما

نصه المبرز في العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته

وتجريحه ولا يسال عن كيفية علمه اذا ائهم . وبالجملته لما قل

اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصايهم للشهادة اطلق

بعض الايمه في وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو

خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ كان اصوب

كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو في غير العالم

لانه الذى يقدم للشهادة غالبسا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا

يستفسر وقوله قلت ينبغي ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل

قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم

ويمكن ان يكون هذا مما يشمله الناظم ايضا والله اعلم قال في

ضريح العدالة تشعر بسلامة الدين والرضى يشعر بسلامة من

البلى والغفلة اه وفي نظم العمل

وان يقل رضى منك قبلا وهو اليق بوقت سفلا

ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه

(وتاليج) قوله ولم يفرقوا في هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما

يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الش تمسك في استفسار

اهل العلم في هذه وفيما قبلها بمجرد لاطلاق وذلك لا يتم

به لاعتراض كما مر التنبيه عليه في كل مسالة على انفرادها

التوليع وكان الملك ميراثا وإلا بطل التوليع عند اكثر وقال ابن زرب يحمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يبين كذبه ولم يفرقوا في هذه بين ذوى العلم وغيرهم ويبقى حكم التوليع في كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال أبو الحسن
 ان كان الشاهد عارفا بما يصح
 به الملك قبل اطلاق الشهادة
 بالملك وقليل ما هم وإلا فلا
 تقبل والشروط خمسة كما ياتي
 في قول الناظم يد نسبة طول
 النخ واختلف هل يعتمد عليها
 الشاهد او لا بد ان يصرح بها
 وبه العمل إلا انه يفصل
 في ذلك بين اهل العلم وغيرهم
 (او اخ في وراثته) اي شهيدا
 بانه توفي فلان فورثه زوجته
 وبشبه واخوه ولم يبينا كونه
 لاب او ام (تقسر) وإلا لم تقبل
 (إلا من ذوى العلم فاقبلا) لانه
 لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه
 جميع الربع الباقي وذكر الش
 هنا نظائر للمسائل المذكورة
 اكثرها مجروح فيها لانه ليس
 من هذا القيل كالشهادة بالملا
 على من ثبت عدمه قال في
 التبصرة ان شهدوا على المديان
 بانه له مال ولم يعينوا ذلك
 فليس بشئ كالشهادة بضرر
 الزوجة لا تقبل مجملته وظاهر
 كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابي الحسن شاهد للناظم في جميع
 ما مر وهو الذي تقدم عن المقدمات وابن فرحون وغيرهما لانه اذا
 جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيره
 من الشهادات للاستيعائية من باب لا فارق وقوله واختلف
 هل يعتمد النخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل
 الذي ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى
 العلم فاقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النخ الصواب اسقاط لفظة
 الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة لانه ان الباقية وقوله
 واكثرها مجروح فيها النخ تأمل لا يسلم البحث في واحد منها فضلا عن
 اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النخ يعنى اذا كان من غير
 اهل العلم والذي في زبانه اذا شهدت بان له مالا اخفاء تقبل
 على ما به العمل عبية ام لا انظره عند قول نخ ورجحت بينه
 الملا ان يثبت النخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فتقبل
 من اهل العلم ان لم يقولوا ان له مالا اخفاء بخلاف غيرهم حتى
 يقولوا ان له مالا اخفاء وقوله كالشهادة بضرر الزوجة النخ هذا
 ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر
 حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه
 التاديب وان الضرر ليس هو مجرد البغض وإلا لم يكونوا من اهل
 العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتي وقوله وغبن النخ لان منهم
 من يحدد الغبن بالثلث فاكثروا بعضهم يحده بما نقص عن القيمة
 نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله
 لاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحمل على
 انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على
 الثلث وانه تلفظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس
 هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملته

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقال مثلا (وغبن وكفر سرقة وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عتقه او جرة ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد ان يسالوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسالهم الحاكم او ماتوا قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله الشاش وكذا القذف والشتم لان من لا لفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما والتمنيس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك وقوله عدم النخ اى قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له الا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم وإلا قبلوا وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل النخ اى شهدوا بوقف طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك وقوله سماعهم النخ اى شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود النخ اى لا تقبل شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم حتى يبينوا وجه الفساد اذ قد يظنوا فسادا بوجه لا يفسد به شرا وقوله حمل ميت النخ اى لا بد ان يبينوا المدة التى بين الوضع وموت الاب لانه مختلف فى المدة التى يلحق فيها الحمل بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد به مجملا إلا من يعرف حد ستمته وهو سبعة اذرع ومنها اذا شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملة إلا من اهل العلم للاختلاف فى قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملة إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلان على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملة من غير اهل العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقربها اى بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)
 (وضمر وغصب وقف سبل سماعهم)
 (فساد عقود حمل ميت له تلا)
 ولما ذكر فى تعداد الشهادات التى تفسر ولا تقبل مجملة إلا من ذوى العلم الشهادة بالملك اشار الى ما يشترط فيها بالخصوص والى حكم التعارض فيها او فى غيرها وانه اذا امكن الجمع بين البيتين جمع ومثاله قول المدونة من قال لرجل اسلمت لك هذا الثوب فى مائة اردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين لشويين سواء فى مائة اردب واقاما معا البينة

ادينا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم إلا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلتهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 افقه واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزير (باسباب ملك
 رجن) قوله اخذ لاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقضى له بغيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وبينته واخذه للثنتين لآخرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 لآخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعق عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهاتر انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البيتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص باسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت لآخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعدل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قال ولو شهدوا ان فلانا . . . دنا بمائة في يوم
 عرفة بغرفة وشهد آخرون انه كان يوم عرفة . . . بمصر ان الشهادة
 بالاقرار اعدل قال المكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قلت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ لاثواب الثلاثة في
 مائتي اردب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشيء منها اشتغال
 احدى البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجن ان تعارض)

(بدامن شهود وانتفا الجمع اولا)

مثال سبب الملك (كنسج)

اي شهدت بينته بان الثوب

ملك لزيد واخرى انه ملك

لعمر ونسجه بيده فتقدم

الشهادة بالنسج واما قوله

(لنفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما لا تمكن اءادته (او نتاج) زادته

احدهما على الشهادة بالملك وكذا لو شهدت بالتناج وحده عند ابن القاسم قال في المدونة ولو ان امة ليست بيد احدهما فاتي احدهما ببينة انها له لا يعلمونها خرجت عن ملكه حتى سرقته واقام الآخر بينة انها له ولدت عنده لا يعلمونها خرجت عن ملكه بشئ قضى لصاحب الولادة وقال اللخمي ولا شهب فيمن اقام بينة في امة بيد رجل انها ولدت عنده فلا يقضى بها حتى يقولوا انه كان يملك امها لا نعلم لغيره فيها حقا وقد يواد في يده ما هو لغيره وقول ابن القاسم انها لمن ولدت عنده اصبوب ويحمل الامر على انها كانت له حتى يثبت انها ودعية او غصب اه ونحوه في التوضيح عن التونسي قاله ابن غازي والى قول ابن القاسم اشار الناظم بقوله (ورجحن) اي رجحن الشهادة بالتناج (على الملك الا من مقاسم)

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح عندي ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه الا يثبن وفي ز في اللعان ان محل تقديم بينة القتل ما لم يكثر الآخرون والا فلا قتل (لنفس) يحتمل ان يكون الناظم اشار لتعارض مجرد النسج والتناج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك والتناج مع الملك بالاخرى (ورجحن على الملك) اي رجحن الشهادة بالتناج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النخ وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (الا من مقاسم) ويحتمل ان يكون المعنى وشهرن البينة الشاهدة بالملك المينة لسببه من احياء او اصطياد كلولو من بحر او شراء من ثابت الملكية على الشهادة بالملك التي لم تبين سببه اصلا الا من مقاسم اي الا ان يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجح على التي بينت السبب واخرى على غيرها فلا تكرار حيث ان السبب هنا غير السبب المتقدم وعلى الاول فقال في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد احدهما فاقام هذا بينة انها نتجت عنده واقام الآخر بينة انه اشتراها من المقاسم قضى بها لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه اشتراها من سوق المسلمين فهي لذى التناج حيث ان لو كانت بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان المقاسم تقدم على الملك والحوز قلت لا يظهر التعارض بين الملك والمقاسم بل ذلك . امكان الجمع اللهم الا ان تشهد بينة الملك والتناج باستمراره والتصرف الى الآن فيظهر حيث ان التعارض وترجح بينة المقاسم وعليه يحمل الناظم لا على ما قرر به (وزيد عدالة) قول ت وان شهدت لذى اليد النخ صوابه وان

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على التناج وحده ام مع المالك لا مكان الجمع (بملك) تقدم الشهادة به (على حوز) لانه اعم اذ يكون بالملك وبالودعية وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) اخرى وان شهدت

لذى اليد خ وباليدين ان لم ترجح بينة مقابلة وياق ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

الاستصحاب قال في التوضيح

كمن له دار مات عنها وادعى ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه واقام بينة بذلك واقامت الزوجة بينة انه اعطاها لها في مءداها فتقدم بينتها لانها نازلة ومثله في بينة شهدت ان رجلا كان يغفل جميع ما يملك الى ان مات وشهدت اخرى بانه كان صيرها لزوجته فيما ترتب لها قبله وانها حازتها عنه فان التصيير صحيح ولا يقيم في ذلك تعارض (والاثبات) قال في نوازل ابن سهل افق ابو مروان ابن مالك في هبة اختلف الشهود فيها فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد بانها لم تحز فالشهادة بصحة الحوز اعمل لوجه من النظر مع موافقة الروايات في مثل ذلك قال ابن سهل يريد لان الشهادة بالحوز اثبتت الهبة لصحتها فكانت اولى من التي شهدت ببطلانها قال وأشار بقوله مع موافقة الروايات الى ما في الموازية في شهيدين شهدا بجوز الرهن وشهد آخران بعدم الحيازة فسال شهود

لغير ذى اليد ويمكن ان تكون المبالغة راجعة لقوله على اخرى اى وان شهدت الاخرى لذى اليد لكنهم خلافا المتبادر لان الحدث عنها هي الزائدة عدالة واما ان كانت احدهما اعدل وارخت الاخرى فقل يرجح لا عدل وقيل عكسه وهو الراجح وثالثها يتساقطان (وبالنقل) بينتا الملك والحوز والنقل والاستصحاب ليستا من التعارض في شئ لان المستصحية شهدت بنفى العلم بالخروج عن ملكه وذلك لا يقتضى عدم الخروج فنفى الخروج اعم ولازم لا اشعار له باخص معين وكذلك الحوز لانه اعم قد يكون عن ملك وغيره فلا اشعار له بالاخص نعم اذا قالت هذه وقع النقل بالبائع او الطلاق في وقت كذا وقالت الاخرى لم يقع بينهما بيع ولا طلاق مثلا في ذلك الوقت اصلا فيتعارضان ح وتقدم بينة النقل وفي اقصية ابن سهل عن ابن عتاب فيمن شهدوا لرجل بملك شئ وشهدوا لمن هو بيده بالحوز ان شهادتهما عاملة لانهما شهدا بعلمهما في الامرين وحيازة الحائز يحتمل ان تكون بارفاق او توكيل او ابتياع ولا يلزمهم الكشف عن ذلك اه وتامل كيف لا تكون هذه الشهادة متنافضة لان الشهادة بالملك لا بد ان تعتمد فيه على اليد اى على الحوز اذ هي من جملة ما تعتمد عليه ثم شهدوا بالحوز لغيره فان اتحد الزمان فذلك تدافع قطعاً وإلاً صححت وعليه يحمل كلامه (ولاثبات) انظر كيف ينضبط النفي ولاثبات ما هنا اذ كل نفي يمكن ان يكون في معنى الاثبات ويؤول لاثبات كما يؤول العكس ايضاً فان كان مرادهم ان النافية هي التي تلفظت بحرف النفي فكذلك لا يصح لانه يقتضى انها اذا شهدت احدهما انها اوصت وهي مختلطة العقل والاخرى انها غير مختلطة تقدم بينة الاختلاط وذلك خلاف الواقع وكذا في الهبة اذا شهدت احدهما انها بقيت بيده والاخرى انها لم تبقى بل

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المثبتة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال تقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المثبتة بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تصح
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت النسخ ولو قالت لم يبع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك لوجوه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحينئذ
 فقد يقال ان قول الناظم او ما قد تاصلا يغني عن قوله والاثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه نخ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستصحية شاهدة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبويه واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما فالشهادة بالحيازة اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ لا عمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقلة على المستصحية وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المجرحة لكنها
 ناقلة عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعمل لانها اوجب صحة العقد خلافا له وهكذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب ملك رجح ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في مجلس
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبع بل وهب او طلق اخرى في

الجلس المذكور كما مرو بالجملته فمرادهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن وذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احدهما وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدتا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في التنبية ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهيئة الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بينت عدم الحوزة وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهيئة رجعت الى الواهب
بعد حوزها بالفور قبل تمام السنة كما قال القرأني وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احدهما باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانه حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبينت الحيابة اعمل لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود وهكذا انظر شرحنا للتحفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي ولاثبات على ما اذا شهدت احدهما انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق ولم يبع
وام يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقلل الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مقابلة ناقلته
والاخرى مستصحية فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل النخ اذ
الشهادة بالقتل ناقلته عن الاصل الذي هو عدم العداء الى العداء
وفي الطلاق ناقلته عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لاني اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل في الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصحية شهادة بالاصل
فتأمل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتمع
تعديل وتجريح النخ كالصريح في ان الشهادة بالتجريح هي

ابن عرفة ان اجتمع تعديل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان ولا اربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما ما لم يعلمه الاخر

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكبيئته شهدت بانـه اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن

القاسم قال بعضهم ويظهر الاثر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت احوجه لذلك فرضهم المسالة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لافي الصحة والمرض قال في العتية وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها اوصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلا معنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد الا ان يغلب وبينة السفه على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو لاصل لان الاولى ناقلة

الناقلة اى عن لاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول كالجرح على الشهادة بخلافه النسخ كذا في غالب النسخ وهو الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتي ان بينتي الحرية والرقية يتساقطان ولو كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا بتساقطهما لكن اذا تساقطتا لم يبق لمدع الرقية الا مجرد الدعوى فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناظم اليد من المرجحات لانها ليست منها خلافا لظاهره بل اذا تساقطتا بقي الشئ بيد حائزه كالدعوى للحرية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتجريح للفي والاثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على تداخلهما كما مر مرادة بالاصل بالنسبة للجرحه الغالب كما مر والا فالاصل لاصل هو عدمها وبالجملة لو استغنى المص بالنقل عن الاثبات والتاصيل لسلم مما مر لان التاصيل هو الاستصحاب في المعنى والاثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر الاثر النسخ قد يقال ان هذا البعض انما تكلم على تعارض بينة الصحة والمرض في البدن فان بينة الصحة اعمل كما في المعيار من الزنا سنى لانها لاصل وقيل بينة المرض اعمل فاذا شهدت بانـه تبرع في حال صحة بدنه والاخرى في مرضه المخوف قدمت بينة الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانـه اوصى في الصحة والاخرى في المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر الاثر في التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون في المعلوم والمجهول وفي المرض يكون في المعلوم دون المجهول وح فهما مسالتان وقوله لان الاولى ناقلة النسخ انما كانت بينة الاكراه نقلت النسخ لانها قد خاص لها باطن امره ما نقله عن اصله الذي

(وباتنين) اى الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد وامرأتين ومفهومة ان الزيادة عليهما لا تعتبر وخ وبمزيد عدالة لاعدد الا ان يكثروا بحيث تقيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) اللخمى وان ارجحنا
قضى بالاقدام وان كانت

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن
بخلافه فشهود لا كراه قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون
والسفر مثله (وبالتاريخ) اى ولو كانت لاخرى اعدل لانه
اذا كان يقضى باقدمية التاريخ واو كانت لاخرى اعدل فاحرى
ان تلغى لاعديته فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فـ اذا شهدت
احدهما انه يملك هذه الامتة منذ عامين وشهدت لاخرى للآخر
بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تساقطا فيما تعارضتا
فيه وهو العلم وبقي استحباب الحال لذات لا قدم قاله ابن عبد
السلام قلبت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم لاخير واما اذا
تعارضتا في الاول فيتساقطان فيه ايضا ويبقى الحوز للآخر (ومن يفصل
فمختار) ما مثل به تـ هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما
يظهر كما في الشئ كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا
خطا وشهدت لاخرى بانه عمدا او خطا وهذا من باب الجمع ايضا
والصواب ان يمثل له بالشهادة المجهلة في التوليغ ونحوه اذا
كانت من اهل العلم وشهدت لاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما
فلم يقع بينهما تاليج فتقدم المفصلة كانت من اهل العلم او غيرهم
وكذا في الولاء شهد اهل العلم به مجعلا لشخص وشهدت لاخرى
لغيره ان هذا هو مولاه باشر عتقه او جرة له ولواء بولادة او عتق
الى غير ذلك والله اعلم وظاهرة ان الفصل مقدم ولو كان غيره اعدل
(طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت
لاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته
اخرى فيتساقطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) فامل فمانه
يقضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كالعدل الواحد توجب
القسامة مع ان الدم مما يشهد بالعدل والقسامة فلا اقل ان
يكون زيادة العدالة لوثا كالشاهد الواحد فانظرة وظاهرة انه

لاخرى اعدل (ومن يفصل)
من الشهود في شهادته (فمختار)
اى مقدم (على من قد اجملا)
مثل لهما بما نقله بهرام عن
ابن الهندي في قوله ولو ادعاها
رجلان فانكرتهما او احدهما
وافام كل البينة قال فلو ارجحت
احدهما برمضان ولاخرى
بيوم منه قضى بذات اليوم
إلا ان تقطع لاخرى ان النكاح
كان قبل ذلك اليوم اى فترجح
لانهما اقدم تاريخا ثم اشار النظم
الى ان ما تقدم من الترجيح
بالعدالة محله اذا كانت
الشهادة بالمال او ما يتول اليه
لا فيما لا يشهد إلا بشاهدين
فقال (بعثق) الباء بمعنى
في و (نكاح الغ زبد) اى
زيادة (عدالة كحد طلاق
مع دم جرح) بفتح الجيم اى
تجريح فيقدم على التعديل
ولو كانت بينته اعدل قال
سحنون لو شهد اربعة بالعدالة
واثنان بالجرحة ولاربعة اعدل
قدمت الجرحة واما كونه
بضم الجيم فبعيد لانه يحتاج

للتقييد بالعدد ويكون على غير المشهور (انجلا) اى ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك يلغى

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالانفصال وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حوث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحوث ولم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قللت كثيرا ما تكون الارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشرع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الان
 بيدي وحوزي فكنت وقت ولايتي خطه القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلفت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صراح مدعى عليه وكلفت المترامى
 عليه بملكية ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلفت المدعى
 بالبينة وهذا وجه الفصل فليتفطن له القضاة فقد ضاعت هنا
 بسبب الترامى اموال يعلمها الكبير المتعال (عشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت الفرائض الدالة على صحة الملكية
 وبعثت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة الحقيق القاضى ابو عبد الله بردلته رادا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائلا انه لم ينزل بها كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من لا يمتد باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحتسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثنان قال واثنان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشئ محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسبه
 لنفسه و (طول) لتلك الحيازة
 (عشرة اشهر) فاكثر (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرها

فرطان من امتي ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموفقة آية المنافق ثلاثة
آية المنافق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلي الى غير
هذا مما هو نص في عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفراهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هي شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلف
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتأمل هذا مع قول خ ولم ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ واعلم حيث لم تقم قرينة بانه لم
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
في الارتفاق لاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
لاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يثبت ان بائعه
تصرف المدة المذكورة فانه يقضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للحائز ما يعارضه ثم بعد كتي هذا وقفت
على ان قول خ ولم ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
اشهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارضاء
التونسي قائلا لان لاصل ان من سبقت بيده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا يقين قال العوفي وكلام التونسي ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للخمي انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيرة
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرتي له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرتي لي لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) اى من غير منازع
ولا معارض (بها) اى بهذه
الخمس (الملك يجتلا) ويتضح

ولا بد كما قال ابن هلال من
تصريح الشاهد بهذه الخمس
وان يزيد انه لم يخرج عن
ملكه في علمهم كما قال خ وصحة
الملك والتصرف وعدم منازع النخ
وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
صحة ان كان المشهود له بالملك
ميتا وإلا فكمال وإلى ذلك اشار
بقوله (وهل عدم التفويت في
علمهم) أي الشهود بان يقولوا لا
نعلمه باع ولا وهب ولا خرج من
ملكه إلى الآن (كمال) فلو لم
يقووه صحته وهو ظاهر المدونة
في كتاب العارية (او صحة) وهو
ظاهر ما في الشهادات (للحى)
ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
الاختلاف في الحى وما على
الميت فشرط صحة قطعا وإليه
اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
ابن مرزوق وما قاله ابو الحسن
ظاهر حسن يعنى لان الحى يحلف
على البت والوارث يحلف على
نفي العلم فان قطعوا بالشهادة
وقالوا لم نخرج عن ملكه كانت زورا
قاله في المدونة والمراد لم تقبل

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على المشهود
له اليمين على ذلك كما اوجبوها عليه انه ما باع لما تقرر من
كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس النخ يعنى حيث لم يكن
الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابي
الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
في ارتفاقه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
بها إلا قوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) أي لا بد في الشهادة بالملك
للوروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته إلى ان توفى وان سقط عدم
تفويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اتم كذا لابن فرحون
وفيرة وقال في الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
يعلمون المشهود له فوت ذلك بشئ إلى ان توفى وتركه لورثته
فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته في علمهم ايضا كان
اتم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونه ومثله للغرناطين والميتطين
قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
يشترط في صحة الشهادة ان يقولوا إلى الآن حيث كانت شهادتهم
قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
حتى انتهت إلى الاحياء ثبت الملك لهم لان الاصل عدم النقل قال
في مختصر الميتية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
الورثة القائمين فوت شيئا مما نقلته الورثة اليه إلى الآن فان لم
يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه في ملكه وحوزة لم يفوته في علمهم

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد والا فلا بد من نفي علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار المتبعية ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالي لم يفوت شيئا مما جرت الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
لاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث لاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم الا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في وثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة الحى فمن باب الكمال اه واصله لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
لاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
ورثته انما يحلف على نفي العلم قال وهذا لاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند لايمه من اعمال الشهادة ونظيرة ما في
التبصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليهم ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبض بدينه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل ينقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالمبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الجملة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجع عن نفيه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل للاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رحال في حواشي التحفة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال وإلا
 فالاصل للاستصحاب وبالجملة فالنقل علمته ووجهه قد رايته
 وغاية ما يجاب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف إلا على نفي العلم فعارض الاستصحاب
 المذكور وبطل حق القائم بالشهادة التي لم تصرح بنفي احتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا لاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت ولذا بطل
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات الاول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فانهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفي العلم
 او على الجزم والقطع فتبطل لانها غموس إلا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسألة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رحال وغيره
 في هذه المسألة فان تعذر استفسارهم فليعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحبة
 قائلا الراجح في هذه المسألة انها باطلة لانها لم تشهد على نفي
 العلم اه الثاني قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتي مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على التحفة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النحر
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وشيرة فاذا

وقد تغفر للعوام (وان بعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معالتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحكم الحائز) اى ويبقى
الشئ بيد حائز من المتداعين
(ويحلف) قال ابن الحاجب
الىد مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكم تقدم بينة غير الحائز
وتأفى لاخرى لمحدث البينة
على المدعى النج وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه بمثل ما اتى به
المدعى فان كان الشئ بيد
غير المتداعين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشار بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر
الشهادة بالملك وكان المدعى به
قارة يدعيه لنفسه وقارة يدعيه
لمورثه وانه صار له من قبله
وكان القسم الثانى يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت به اشار
له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وانه صار اليه كله او
بعضه (ليثبتن له) اى لاجله
(الموت والوراث بعد) اى
بعد ما ذكر (لتفصلا) قال ابن
عات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب الا

كانت دار مثلا بيد شخص حائز لها عشرة اشهر بالشروط المذكورة
ثم وجدها بيد الغير فانه يقضى له بها ما دام الغير لم يثبت
حيازتها عنه عشر سنين مع حضوره وسكوته بدلا مانع النج فمهمى
ثبتت الحيازة التى فى النظم الا ولا تقطعها الحيازة الواقعة بعدها
الا ان تكون عشر سنين فى الاصول او عامان فى العيود والدواب
على ما هو مفصل فى قول نخ وان حاز اجنبى الى قوله وانما تفترق
الدار من غيرها النج ولا يحتاج القائم بالاستحقاق فى الاصول الى
انه كان يتصرف فيه عشر سنين كما يظنه بعض الطلبة والعوام
قال ناظم عمل فاس

وحوز ما جهل اصله كفى عشرة لاشهر والعام وفى
تصرف المالك والنسبة مع يد ولا منازع طول وقسع
هذا اذا توفرت فيشهد عالمها بملك من له اليد
اما الذى علم فالشهور عشر سنين وله تقرير
وقول قد تغفر للعوام النج يعنى اذا تعذر استفسارة بموت او غيبة
والا فلا يقضى به حتى تستفسر قسا سيدى عبد الكريم اليازغى
فى بعض تقاييده القطع بعدم الخروج عن الملك فى شهادة
الاستحقاق من العامى لا يضره كما نقله ح عن ابي زيد وابى
عمران وذكر بعض المتأخرين انه المعتمد فى الفتوى وانظر ح فى
النص المتقدم لخليل (فاحكم الحائز) انما يحكم به للحائز اذا جهل
اصل الحوز فى المدونة ومن ورث رجلا بولاء يدعيه واقام بيته
على ذلك واقام قابض الميراث بينة اخرى انه مولاة وتكافاتا سقطتا
والال بينهما قيل له ولو لم يبق بيد الحائز قال انما ذلك اذا لم
يعرف اصله وهذا قد عرف اصله فلا يختص به حائزاه (ومن
يدعى حقا لميت ليثبتن) قول قد فان لم يثبت ذلك لم يكن
له يمين على المطلوب النج هذا هو الذى ياتى للناظم فى قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وتناسخ الوراثة فان لم يثبت ذلك وان

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى منه حتى وسيقدم ويقر انه لا حق له عندي فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك

لم يقبل لما فيه من الزام الحقوق

وانما يكون شاهدا وهذا بخلاف

من اقر انه قتل رجلا فانه يقتل

به وقول احمد بن ميسر لا

يواخذ به يعنى حيث لم يثبت

قتله ولا موته وهو ظاهر ولا بد

في الشهادة في عدة الورثة انهم

لا يعلمون له وارثا غيرهم ولا

يكفى انه ابن الميت كما في

نص التهذيب قل ابن فرحون

فان قالوا لا نعلم عدة ورثته

لم يقض لهذا الوارث بشئ

لعدم تعيينهم فان كان الوارث

ابن عم فقال الشهود احاط

بميراثه ابن عمه ولم يذكروا

الجد الذي يجمع بينهما فهي

شهادة تامة كما في المستطى

ونصفه شهادة من شهد بان

الحيط بميراث فلان هو فلان

ابن فلان ابن عم ابيه ولا

يذكر اجتماعهما في جد واحد

هي تامة اه وقال ابن سلعون فان

لم يذكر اجتماعهما في الجد

اكتفيت بقوله ابن عمه وتمت

الشهادة اه وان ذكرت اجتماعهما

وان يكن اهملا ثبت فعن مطلوب اسقط يمينه الخ ونحوه لابن

رشد في اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار

واين فرحون والبرزلى وابن رشد وتبعهم الناظم فهو مبنى على ان

الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد

ذكرنا في شرح التلخطة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب

اليمين حيث قل انت عالم بموته وبانى من ورثته لانها دعوى

آيلة الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفى

المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبه له وقد قالوا اذا ادعى شخص

على آخر ان اباه اوصى له بمال وعشق عبده فلان لزمته اليمين

بالنسبة للمال دون العتق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى

وحلف هو لرد شهادته بالنسبة للعتق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى

والشهادة بالنسبة لما يثول للمال ولا يعمل به بالنسبة للزام الحقوق

بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه

الخ وايضا فهو مقر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة للزام

الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزمه لاقرارا على

نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ

به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تتزوج زوجته ولا يورث

ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له لا بالنسبة

لما يرجع لغيره وقوله وفي نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ

محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنازعة

بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع

مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدي

علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتصيب كانوا القعدد واما اذا

في جد فهي اكمل واكمل قال الفشتالي وفي نوازل لاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم ان كانت البيعة تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهي عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

اتحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجمعوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدي العربي الفاسي حسبما وقع في نوازل الزنقي وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ الحققين ابن عرفة عن المتيطي وغيره انه لا يشترط ذكر القعدد الذي يجتمعان فيه وبين ما في المعيار انه لا بد في صحتها من ذكر القعدد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدي محمد بن ابراهيم الدكالي في حدود الثلاثين بعد المائتين والالف ورقفت على مثله في جواب لتسؤال فيه ما نصه تحرير المسئلة ومحصلها على ما تفيد اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم البينة كان بيان القعدد فيها شرط كمال وصحة دونه كما في المتيطية والفشتالي وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعدد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا في الزوجات والبنات الخ قال في المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبسوة فلان وفلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة ولا نعرف عين البنتين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتاخص من هذا ان الزوجة حكمها حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهي شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهي تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد في شرح مسالة من سماع رويان ان الذي جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى اعدا فيهم فيما ثبت

فحملها على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى اعدا فيهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا في الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب في قوله تقبل في قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال في المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتاخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن في استحقاق الميراث

(انعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقمت تدعى على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما ييدا به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزوا (٩١) الامر او غير حائز به وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبته

عليهم او على الميت الذين ورثوه فان لم يشبوا اعيانهم لم يبح الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميت ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداء واقروا بالدعوى في مال الميت فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتحفة في المحل الذي قدمناه وفي المتبقيات ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضي يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا الكين امر انفسهم وان كانوا صغارا او جعل عليهم وصى كلفه القاضي اثبات لا يضاء وقبول الوصى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر نفسه غير ان الوصي لا يكلف جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلت وانما لا يعمل بانكاره واقاراره اذا لم يل المعاملات كما ياتى وإلا فاقاراره شهادة على محجورة فتمضى ان كان عدلا فان كانت بدين للميت لم تجز لانه يجبر بها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمته بالحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازما حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قال في المفيد قال الباجي اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم إلا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازما في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استحققت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميت على ميت او غائب لم يحلف إلا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يحلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حبا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف الا صغرا وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التحفة وهى يمين قهمة او القضاء او منكر او مع شاهد رضا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل لاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما المحاضر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاذن يمين الاستحقاق ليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجهة على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كاستحقاق ولا عسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن كما مر قاله فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة باعسار لابق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معـ...ول (يمين قضاء ذى) قوله لا نص فى وجوبها الخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمت راوا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد الخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها لرفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انها راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق الخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم الحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
--	---

خلافه لقول خليل وله تحليف ابيه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع ايدا * سوى اب كلف بالاعسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يمينا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة باتفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العقار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن احدهما اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تنبيها يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وانه لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والحموز ونحوها فالبيعة تقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه الموثقون قاله الباجي

فرع من شهد له شاه دان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على الشهور مخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالته فان دفع الوصي الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصي ان يصلح من يمين القضاء إلا ان يرى عزيمة عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصلح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوحيهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين وقال ابن حمديس يحلف المقر

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له النخ المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلى ويؤيده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة النخ هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يرد لها) حاصله ان محل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشداً وام يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ته وظاهر ما في النوادر خلافاً النخ هذا هو الاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافاً الذي هو الاطلاق والمراد ببعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ته ولم يدفعوا بحاكم النخ فصوابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب او اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ته ولم يدفعوا بحاكم النخ فصوابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب او اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ته ولم يدفعوا بحاكم النخ فصوابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظاهر ما في النوادر خلافاً وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرود دين او وارث آخراء فظاهر النوادر وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحل الخلاف اذا كانوا رشداً ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم باتفاق

ليس على المحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحيث قد دار في وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ المحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدرة (اذا يتغى) جعله ته كالش متعلقا بتلزم
مقدرا وهو يقتضي ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم ليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بتلزم المذكور وكأنه قل وتلزم مطلقا واولم يردوا ذو رشاد بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يتغى دفعا بحاكم وغايته
انه اظهر في محل الاضمار فقال كبير والاولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يتغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشداء كما هو الموضوع فلا نتعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا نهم كلهم رشداء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل واولم يريدوها ولا طلبوها اقروا له بالدين او لم يقرروا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى الاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرروا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحاكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغرا او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهلا) تقدم ما فيه عند قوله ومن يدعى حقا لبيت
تنبيه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لبيت
عن التبصرة انهم اذا قالوا هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم
انطي نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث الاول وجر القائم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يتغى دفعا كبيرا) واحد
او متعدد (بحاكم) فقواه اذا يتغى
يتعلق بتلزم مقدرا لا بتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) في
وجوبها (وان يكن اهلا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعنى قوله
ومن يدعى حقا لبيت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطلوب اعطى يمينه)
بل وجوابه كما مر

(بتعجيز ذى لا يضاء قولان حصلا) هذا راجع للمسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعا فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه او لا يعجزه لان الحق لغيرة ومن الجائز ان يقوم المجبور بهجته في ذلك قولان حكاهما المتيطى قائلا ان الوصي لا يكلف جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه او لا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فـ اذا حلفها القائم على الغائب وتأخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تغادر مرة اخرى لاحتمال

القضاء لانه وهم لا عبرة به

بخلاف ما اوحضر الغائب ثم غاب فتعاد لثورة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين منجمما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نجم كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن) اى لاجل مدين (يثوب) من غيبته اى يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وحضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث لاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة لارباع وبه افتى شيوخنا معرضين عما في المتيطية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما بلغت قاله ابو العباس الملوى رحمه الله (بتعجيز ذى لا يضاء قولان) لاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا النسخ اى فيما لم يل المعاملة فيه ككما ياتى (وتعطى صداقا) قول ته الثالث انها تحلف الآن ولا تاخذ شيئا الا بعد اليمين النسخ هذا اللفظ ليس فى ضريح هكذا كما يعلم من نقل الشئ وغيره وكلام ته المذكور يقتضى انها اذا نكلت يبطل حقها اذا تاخذ شيئا الا بعد يمينها وائس كذلك بل اذا حلفت استخفت وان نكلت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ان رشد استمر ذلك بيدها والا ردت ما اخذت هذا هو الراجع المعتمد فى النازلة انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نكلت فالحكم ما مروسياتى قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صداق او غيره ثابت فافتى ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر لاندلسيين بانها تقبض دينها وكالاشها وتوخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نكلت ردت ما اخذت وعليه اقتصر الناطم فقال (وتعطى صداقا ذات هجر وارجئت) اى اخرت اليمين (لرشد) وقيل يحلف لابل كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تاخذ شيئا الا بعد اليمين قال فى التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر لتلا يضيع حق الخصم اذ قد تبقى طول عمرها مجبورة بل تنصد ذلك لتلا تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق محجور الجلاء) تشبيه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام المحجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يمكن من الشيء المستحق وتوخر اليمين الى ان يرشد المحجور ولا نص فيها بعينها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على هيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين الاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيحلف المطلوب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليتيم ويسجل له ليحلف اذا بلغ وكيف اذا كان فيهم بالغ وحالف فاجاب يمين الاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد

للاجماع على توقف المحكم بالشاهد على اليمين وشهرة الخلاف في يمين الاستحقاق في الربع وغيره وهي اخف عندى من يمين القضاء لغلبة سببه فيمكن الوصي وترجا اليمين وحالف بعض الورثة لا يسقط اليمين عن بقيتهم هذا هو المعروف في المذهب اه وقوله فيمكن الوصي اى من الشيء المستحق هكذا في البرزلى عن شيخه ابن عرفة وصحف بعضهم فيمكن فكتب فيلزم فوقس في اشكال وقد علمت صوابه والله الموفق (كمن غاب) اى كارجاء يمين من غاب ببعده سواء كانت يمين قضاء كمن

اذا توجهت عليه يمين القضاء فانه يقضى لوكيله بالحق وتوخر اليمين لتقديم الموكل فالفقيه اولى بهذا الحكم (كفى استحقاق) قوله الا انهم اطلقوا عليها يمين قضاء النخ اى سموا يمين الاستحقاق يمين القضاء كما تقدم له عند قوله يمين قضاء ذى النخ وظاهر النظم ان استحقاق السفيرة البالغ كذلك وهو ظاهر خلاف تخصيصه له بالصغير وقوله لغلبة سببه اى ولغلبة سببه وجبت اتفاقا واضعف سبب يمين الاستحقاق جرى فيها الخلاف وقوله فيمكن الوصي النخ وكذا يمكن الوصي ويرجا يمين القضاء اذا توجهت على صغير من غير خلاف (ولاقوال اربعة) قوله من ابن رشد لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة النخ هذا تقدم له ايضا عند قوله يمين قضاء ذى النخ وان يمين القضاء اخف خلاف ما مر له عن ابن عرفة فوق هذا من ان يمين الاستحقاق اخف من يمين القضاء هذا وقد يقال ان يمين القضاء اخف من جهة ان يمين الاستحقاق من تمام شهادة الاستحقاق ويمين الاستحقاق اخف من جهة ان في وجوبها خلافا دون يمين القضاء

وكل على اقتضاء دين من ورثة والموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له ووكله من يطلبه (ولاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما ف قيل يقضى للوكيل في المسالتين حملا لمسالة الاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصبح وقيل لا يقضى له في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيحلف حملا لمسالة القضاء على مسالة الاستحقاق وقيل يقضى للوكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يقضى للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة الاستحقاق قال ابن رشد وهو لاظهر وهو الذى يعزى لابن القاسم لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والآخرى إنما تجب بقول الغريم أنه قد قضى فيقال له إذا الدين للوكيل وحلف صاحبك أن لقيته أه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا وأما في القربية فلا يقضى للوكيل إلا بعد بين موكله فيهما بلا خلاف قال الخطاب وظاهر الخلاف المذكور أنه ليس على القاضي أن يستحلف الموكل على قبض حقوقه الغائبة أنه ما قبض منها شيئا وأنه يكتب له دون يمين سواء خرج أو وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب لاقضية أنه لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج أو وكل أنه ما قبض ولا أحال قال وعلى

الرواية الأخرى أجرى العمل

لأنه يقول لا تحلفني لعلم لا يدعى علي اقتضاء وقيل يستحلفه إذا وكل ولا يستحلفه إذا خرج قال ابن رشد وهو أولى لاقوال وأعدلها قلت وبه العمل وفي خ وان قال ابراني موكلك الغائب انظر إليه وقد أهدى الناظم هذه الصورة وأجمل في التي قبلها في لاقوال وموضوعها ولو قال مثلا

(كمن غاب ولا أقول أربعة ترى يمين قضاء مستحق ثلثة لا وثالثها حلف الوكيل ورابع يمين القضاء ترجأ ويقضى وفضلا وهل يحلف قبل الشخص فثالث يحلف في التوكيل لا غير فاقبلا)

وقوله فيقال له إذا الدين وحلف صاحبك أن لقيته الخ هذا هو الاعتماد فإذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض وإلا حلف المطلوب واسترد ما أخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع هذه لاقوال الثلاثة أن شخصا أثبت حقا عند القاضي على رجل غائب وأراد الخروج لذلك أو توكيل غيره وقوله وقد أهمل ظم هذه الخ يعني أهمل ما أشار إليه عن ح من لاقوال الثلاثة وأجمل في لاقوال الأربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة أن من عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في لايات مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف أي يمين مستحق فرع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله أن غاب قبل حلول أجل قاله في قضية المعيار (بانفاذ إيضاء) محلهما إذا زاد الدين على ثلثة هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن ناجي في شرح المدونة أن العمل على أعمال الشرط مطلقا بلا يمين أه فان تطوع بعد العقد فقل لا يجوز لأنه هدية مديان في البيع والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من التبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وأرجئت لرشد وهو القول الثاني فقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا حاجة إليه لأنه مقابل (بانفاذ إيضاء) بدين لربه بلا حلف قولان) لما قدم أن من قام بدين على ميت لا بد أن يحلف يمين القضاء أشار إلى ما إذا أوصى الميت بأسقاطها وإن يصدق صاحب الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بها وهو ما اتفق به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير أن الحق لغير الميت فلا تسقط اليمين فتقوله قولان مبتدأ وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا) تشبيه في القولين يعني أنه إذا كان الحق على غائب أو ميت وقد كان رب الدين شرط أنه يصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه
سلف جر نفعا وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين إلا العدل المبرز وفي التوضيح في باب
الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن
هل يوى له بذلك او لا او يوى للتورعين عن الايمان من اهل الفصل دون غيرهم على ثلاثة احوال وقال
في التفليس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في لاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مأمونا لاجل الشرط او لا تسقط لان الحق
للغرماء قولان لابن القصار وابن الفخار اه وعلى التصديق
لو مات صاحب الحق لم يورث ذلك عنه لانه انما
رضى بامانته وقد علمت ان يمين القضاء ويمين الاستحقاق
كلاهما مع قيام البينة ويأتي الكلام على اليمين مع الشاهد
في قوله ويحلف عبد او سفيه اذا بدا شهيد النج واما يمين
النكر فتقدمت فلو اراد من توجهت عليه يمين لانكار
او اليمين مع الشاهد ان يلقبها على خصمه بعد ان التزمها
فله ذلك كما اشار له بقوله (المتزم مطلوب) باليمين لانكاره
او لقيام شاهد له في حق مالى

ح وشرحنا للتحفة في باب اليمين والصلح والضمان فرع ذكر
سيدى عمر الفاسى انه اذا عرف باختلاف اهل العلم فاخذ بقول
من يوى سقوطها فانه لا ينتفع بذلك اذ ليس لاحد المتحاكمين
ان يقضى على نفسه باحد القولين انما ذلك للحاكم قلت وهو
خلاف ما للبيطية من ان له ذلك انظر شرحنا للشامل في باب
القرض وانظر التزامات ح وقول تـ بخلاف القرض لانه
سلف جر نفعا الخ تأمل هذا القول فان النفع كما تقرر هو السبب
الحامل على السلف ولا معنى لكونه سلفه ليصدق في عدم القبض
ولذا كان العمل على اعماله مطلقا وقوله لانه انما رضى بامانته
الخ مثله يقال فيمن رضى يميننا من شخص فمات الشخص قبل
استيفائها منه فلا تورث عنه لانه يقول انما رضى بيمينته لتورعه
عن الايمان ولعلمي انه لا يحلف على الباطل (المتزم مطلوب)
قوله وقال اللقانى ولا نسلم الخ ما قاله اللقانى صواب اذ هي
على الخيار ومعلوم ان من التزم شيئا فقد اسقط حقه من غيره وهو
من التزم ان لا ينتقل عن اليمين الى قلبها والمدعى له حق في
عدم القلب كما انه اذا نكل عن اليمين وقال له احلف انت ثم
اراد ان يقلع من رضاه يمينه لم يمكن لتعلق حق الطالب بذلك

المتزم انه يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب كما
في الاولى والمطلوب في الثانية ويسقط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى
عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد
من الزام الله تعالى له فقال وقد خالفني في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما
قدمناه اه قال اللقانى ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردا على المدعى ومن التزها فقد اسقط حقه من ردها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويتم نكوله بان يقول لا

احلف احلف انت اوستمر

على الامتناع ومفهوم قوله قلب

لها الى اليمين انه لو رضى من

خصمه اليمين ثم رجع وقال انا

اتى بالينة فله ذلك وهو كذلك

قال ابن سهل في اخر الاستحقاق

ما نصه وسالت ابن عتاب عن

قال لغريمه انا ارضى يمينه

يحلف على ما شاء ثم ينزع من

رضاه واراد اقامة البينة على حقه

فقال ليس قوله ذلك اسقاطا

لينته وله الرجوع عن مقاله

والقيام ببينته حتى يفصح ويصرح

بترك البينة وهو ظاهر شهادات

المدونة اه قلت بل له ان

يرجع الى البينة ولو بعد تحليفه

حيث لم يعلمها كما قال خ فان

نفاها واستخلفه فلا ينة الا لعذر

كنسيان والله اعلم ولما تكلم على

يمين القضاء وشبهها وعلى ما اذا

اوصى الميت بتركها وما له تعلق

بذلك من قلبها اشار الى مسائل

العقلة لما لها بذلك من المناسبة

فقد تجب بالشاهد قبل اليمين

فقال (وعقل اماء لازم مطلقا)

كما في النظم فالصواب ما لا ين الكاتب قاله ابن رجال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقال

والخصم يختار اليمين ونسكل فما لقلبها سيل او محسل

(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء

التزم المقلوب عليه حاهها اثر قلبها او سكنت حتى مضى زمان وهو

كذلك كما في ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب

ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته الخ هذا وان اعتمد شراح خ

وقرروا به قوله وان استخلفه وله بينة حاضرة لم تسمع قالوا

معناه حلفه بالفعل والا فتسمع الخ لكنه خلاف ما افتي به

ابن رشيقي مع ان رضاه باليمين مع علمه بالبينة الحاضرة يوجب

عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول خ في

لاقرار كان حلف في غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف

واخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه

التزام اى لانه لما رضي باليمين اسقط حقه من البينة كما ان

من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها في

الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى

وقوله عن خ فلا ينة الا لعذر كنسيان الخ تقدم ان هذا هو قوله

في تنازع الزوجين وظاهرها الفبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم

ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع لاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله

نعم ان ثم ما قد تاجلا وحيث قد افتي به ابن رشيقي اصوب بموافقه

لما قاله ابن الكاتب ولما في النظم من قوله اما رجوع بعد قلب

كما مر وبه شاهدت الحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا

فقال (وعقل اماء لازم مطلقا)

رائعة كانت او لا ما بونا كان سيدها او لا طلب ذلك القائم او لا لحق الله تعالى والعقلة وتسمى ايضا المحيولة
ولا يقاوم منع من بيده الشيء المتنازع فيه من التصرف فيه في الجملة (و) عقل (غيرهن) اى غير الايمان

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واثي بشبهة على دعواه كعدل أو شاهدين يحتاجان للتزكية (ممن قد اجلا) لاثبات دعواه يعني اذا وقف الشيء فلا بد من ضرب كاجل فان لم يات عنده بشئ رجع الشئ لربه فان لم يطلبها القثم او لم يات بشبهة لم تجب نخ وحيلت امة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان لا انتفيا وطلب ايقافه لياتي بيته ثم عقل لامة بوضعها عند امينة وعقل غيرها يختلف (فارض) اي فعلة ارض تكون (بمنع المحرث والدار ان تكن لسكنى) اي وعلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اي عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والمحانوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى في جميعه وقف الكراء كله وان

وغيره من مبتدا على حذف مضاف وخبره لمن ينبغي وقوله
اولم يات بشبهة الخ سيأتي ان العمل على خلافه (ذلك
فاقبلا) قوله وهو الراجح الخ نحوه قول نظم التحفة
قبل جميعا او بقدر ما يجب للحظ من ذاك والاول انتخب
قال ولده توقيف الجملة لا يخلو من اشكال اه قلت بل هو مخالف
للفواعد فلا ينبغي ان يعتمد لان توقيف الجميع ضرر على المطلوب
بمنعه من التصرف فيما لا نزاع فيه ولا يضر باحد ليستفعر فيرة بل
لا يقع للطالب في وقف الجملة نفع اصلا وشاهدت في حدود
لاربعين بعد المائتين والالف الحكم بتوقيف الحصة فقط وبه
حكمت وقت ولايتي خطة القضاء فكنت اعقل ما ينوب الحظ
المتنازع فيه من الخراج واعقل قدر الحظ المتنازع فيه من حراثة
الارض والسكنى بان يترك نصف المتنازع فيه مثلا بلا حراثة ولا
سكنى وهكذا وقوله ونحوه لابن الحاجب الخ هذا الذي لابن

كانت في جزء منه فقل كذلك
وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب
ذلك الحظ فقط وهو معنى قوله
(لتعقلا كراء له) اي لما له
خرج والخرج لغة في الخراج
واختلف (هل) يوقف (كله
ان بحصة) جرى (نزاع جرى)
وباء بحصة بمعنى في متعلقة
بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك)
اي القول وهو توقيف الكل
(فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام
الناظم هذا مع ما سيأتي من قوله
وهل شاهد كاف الخ ان العقلة
تكون في الاصول على الوجه

المذكور ولو لم يكن إلا شاهد واحد يفتقر للتزكية ونحوه لابن الحاجب واعترضه
ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف
معه وذكر ان له شاهدا آخر وفي احكام ابن بطال لا تجب العقلة إلا بشاهدين وفي مسائل ابن زرب
كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العقار لا يعقل إلا بشاهدين
وحيازتهما اه من التوضيح وفي التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى
ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطنخ والسبب كالشاهد العدل او المرجو تزكيته والطنخ الشهود غير
العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال في الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطنخ فيوقف

يمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببينة قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له لاجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناطم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناطم الخلاف في العتل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كاف بعقل نعم) هو كاف (ولا) اي لا يكفي وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقلية بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجوب العقلية به وهو في الدار بالا فقال لها وفي لارض يمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقلية بشاهد ولكنه يمنع المطلوب ان يحدث في العقار بناء او بيعا او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى شاهدا عدلا عقل عليه اه

الحاجب هو الذي لابن رشد واعتمده ابو الحسن قاتلين الشاهد الذي لا تتوهم فيه العدالة ولا المجرحة توجب شهادته اليقين عند بعض العلماء وتوجب القسمات والحميل وتوقيف الشيء المدعى فيه اه وقال بعضهم عليه العمل لكن في الاصول بالمنع فيها من الاحداث وفي غيرها بالحيولة ليوافق ما ياتي وبالجملية فالاصول لا توقف بالانتزاع من اليد إلا بشاهدين بقي لاعدار فيهما واما غيرها فينزح من اليد بكل لطن وسبب بل وبمجرد الدعوى على ما ياتي (نعم ولا) الراجح منهما انه يمنع من التفويت فقط ولا يزال من يده كما اقتصر عليه في التحفة (وحلفن مع العدل) قوله عن عبد الحق ان شاهدها واحتاج للتعديل الخ فيه دليل على ان ما يخشى فسادا يباع ويوقف ثمنه حتى مع الواحد

مطلقا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فاكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثمنه ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يحلف المطلوب ويبقى بيده والى هذا اشار بقوله (فمع شاهدين الوقف) مبتدا (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطلوبا ويبقى الشيء بيده كما انجلا) خ وحيلت امة مطلقا كغيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويبيع ما يفسد ووقف ثمنه معهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثمنه فيهما او يحلف ويبقى بيده فيهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه يمينه فتكره ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل واثار المازرى لفرق آخر وهو ان الشاهدين المجتهولين اقوى من العدل الواحد لانا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتهما ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيم لا احلف فان قال اطلب شاهدا آخر فان وجدته وإلا حلفت بيع الشيء ايضا كما قاله خ وغيره (وان لم يكن لطح) من شاهد ولا بينة سماع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) = عبد ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عبد او دابة (١٠٢) بيد آخر وسال توقيفها الى ان

يأتى بينة فان ادعى انه يقيم ذلك فيما قرب من يوم وشبهه وقف له وإلا فلا وقال سحنون عن ابن القاسم ان ادعى شهودا حضورا رايت ان يوقف له فيما بينه وبين الجمعة ونفقة في زمن التوقيف على الذي يقضى له به فان قال ان بينته ببلد آخر وذهب الى ان يضع قيمته ويعطى له ليذهب به فان قام له سبب مثل الشاهد الواحد او شهد له بالسماع انه متاعه او ان عبده ابق منه وضع قيمته ودفع له ليذهب به وإلا فلا اه ومثله في خليل وشهادات المدونة واليه اشار الناظم بقوله

المحتاج للتركبة وهو ما تقدم عن ابن رشد وابى الحسن (ويطلب وقف غير ربع) جرى العمل بالايقاف بمجرد الدعوى وتمكينه من وضع القيمة ولو لبلد بعيد حيث كانت الطريق مأمونة انظر شرحنا للتحفة وهو معنى قول ناظم العمل

وكل مدع للاستحقاق مكن من لاثبات بالاطلاق لكن ينبغي للقاضي ان يقول للمستحق ان لم تثبت دعواك غرمت للطاوب تعطيل المنفعة لانه تبين انك مبطل فيها فان خشيت ان لا تثبت ذلك ويتوجه غرم المنفعة فخذ منه كفيلا بعدم التفويت حتى تاتى باللطخ والسبب الموجبين للايقاف وبهذا يندفع الضرر عن المستحق منه (وان كان سمع) اى ثبت بعدلين او بعدل واحد وهو قوله او شهيد وليس مرادة الشهيد العدل لانه يتكرر مع قوله وهل شهيد كان النخ والمعنى حينئذ اذا طلب التاجيل بكاليوم ليأتى بينة قاطعة او بينة سماع ثابت بشاهدين او بشاهد واحد (ويتغى ذهابا به) بعد لاثبات بذلك (كى يثبت) الشهادة على عينه (فاقبلا) النخ وهذا الحمل اتم فائدة ويتفنى معه التكرار

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانه ذهب له عبد مثل ما يدعى (او شهيد) عدل لانه بذلك المدعى (ويتغى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على عينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها إلا ان يرضى الآخر وان سال ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد النخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسأله لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخلص او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشيء ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتحة أى كالمستحق (يريد) أى يريد الذهب (به مستحق منه
للنفس) أى لاجل ان يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالضمير قبله والمعنى انه كما ياخذ المدعى
فيه مدعيه ليذهب الى بلد البيعة ويضع قيمته كذلك ياخذ المستحق منه ليذهب به الى بلد البائع
ويضع قيمته ويضرب له اجل كالاول وهو قوله (اجعلا له اجلا) بحسب المسافة (ان لم ينجى حين
ينتضى) لاجل (فقيمته) (١٠٣) التى وضع (المستحق) ياخذها (وفصلا) ان جاء وساق

ما ذهب به (فان سيق ذا

نقص بعيب) حصل فيه

(فخيرن) المستحق ان شاء

اخذة معيا ولا شئ له فى ارش

العيب وان شاء تركه واخذ

القيمة الموضوعة (وإلا) يسق

ذا نقص بان اتى به سالما

(فرد) أى فيرده للمستحق

وياخذ قيمته فان لم يات به

وثبت هلاكه بساوى كموث

الدابة او العبد فضمانه من

الذاهب به كما قال (والهلاك

ان انجلا فمن حامل) أى فان

تلفت القيمة مسع ذلك

فمصيبة كل ممن هو يده فان

جاء بها وهلك القيمة اخذها

منه ومصيبة القيمة من رباها

قاله فى سماع عيسى (والامن

شرط بحمل ذا) أى ويشترط

لانه اذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه

خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك إلا ليذهب به ليشهد الآخر

على عينه او ليحلف معه كما انه فى الشهود غير العدول أى

المؤمنين المجرحة يوقف الشئ بهما ويمكن من الذهاب به كما مر

عن التبصرة والعدل الواحد بالسمع او بالشهدان كذلك او اولى

ويكون هو معنى قول خ إلا ان يدعى بيعة حاضرة او سمعا يثبت

به فيوقف ويوكل به فى كيوم ويفهم من ظم حينئذ انه اذا اتى

بالسمع بعدلين او بعدل ابتداء انه ذهب له مثل ذلك يوقف

له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك او اولى وهو قول خ

وان سال ذو العدل النخ ولذا قلنا ان الحمل المذكور اثم فائدة والله

اعلم (كالمستحق يريد به) يعنى وليس المستحق منه ان يرجع على

البائع قبل الحكم عليه بل اذا سلم البيعة حكم الحاكم بالاستحقاق

ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبائع حينئذ ان يخاصم

او يسلم وهكذا انظر نوازل البرزلى فى الشهادة والاقضية (ان لم ينجى)

الصواب ان يرجع هذا للمستحق منه والمستحق فى الصورة الاولى

كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه ان لم يذهب به احدهما

ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما ياتى (والامن شرط)

فى حمل الشئ المستحق اتمه كان او عبدا او غيرها الى بلد البائع كون الطريق مأمونا واما مع

الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من لامة الرائعة ولا من المستحق

بحرية كما ياتى والرجوع بالصفة كافى فى ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) أى كان امن

ام لا لانه لا يذهب به حتى يضع قيمته فاذا ضاع اخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر اذ

قد لا يريد بيعه بالقيمة ولذا قسنا



(بذلك) القول الاول (فاعملا) ومفهوم قوله يريده مستحق منه انه اذا اراده البائع من المستحق
منه ففي المندمات انه يمكن منه كالذي قبله وعلم جراوفي المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشئ
المستحق الا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عداة فيرجع بالصفة

قوله الحميدى وبه العمل
تنبيه اذا تم الاستحقاق
خير المستحق منه بين ان يسلم
ويرجع على بائعه او يخاصم
فان اختار الخصام ثم عجز عن
الدفع فهل له ان يرجع على
البائع قال الش في قولان
ابن العطار والرجوع القضاء
الميطى وهو اختيار الشيوخ
بالاندلس ابن عبد السلام
والاصح عدم الرجوع اه وفيه
نظر انما القولان في المشتري
اذا علم صحة ملك بائعه
والاصح لا يرجع كما في خليل
واما اذا ادعى مدفعا في بيته
لاستحقاق وعجز فانه لا رجوع
له على البائع قولا واحدا قال
في معين المحكام اذا اعذر للذى
الفى في يده الشئ فالصواب
ان يقول لا حاجة لي الا ان ارجع
فان ادعى مدفعا في الشهود اجل
فان عجز حكم عليه ثم لا يكون
له رجوع على البائع منه لان

هذا شرط ايضا في ذهاب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك
فاعملا) قول ت وفيه نظر انما القولان النخ حاصله ان المسألة
اعم مما للش لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا
شك فيه فان قسمت ما وجه عمومها لانه اذا طلب الطعن
فقد كذبها وتكذيبه اياها اقرار بصحة ملك البائع فتجربى فيها
لاقوال التى فى ش ولا يتجسس عليه الاعتراض قلنا لا يلزم من
تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع
اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع مشكوكه
عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع
لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى
ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه
يعلل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طم للبائع فهو
عنده لا يرجع ولو لم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم
لمن يعلم صحة الملك وان لم يدعه في الظاهر وحينئذ فهما
مسالتان والطعن صادق بهما فتكلم الش على احديهما وترك
لاخرى وانظر شرحنا للتحفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه
لا رجوع له قولا واحدا النخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون لاقرار
ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في
الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في
الدر الثير عن ابى الحسن انظر شرحنا للتحفة وقوله عن ابن ناجي
ليس هناك ما يخالفه النخ مرادة ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

قيامه عليه انما هو بالبينة التى اعذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه
وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من
باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه ونقله ابن ناجي في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك وإلا فيبعد كل البعد
 ان يقول ابن ناجي لا يخالف له مع كون المسألة من مضمون
 الافرار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله
 ليتأمل الوثيقة الخ اي باستفسار شهودها ان كانوا لفيضا او كان
 في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة
 ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك
 في صحة الملك وفي كون البيعة استوفت الفصول او في كونها
 مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف
 على ذلك اي ويغرم الثمن ففي السماع ستل من الرجل يشتري
 السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البيعة انها اغتصبت
 منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه
 مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد
 يمينه لقد هلك إلا ان ياتي بيمينه على هلاكه قيل له فان باعها
 قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعي انه باعها به اه
 تنبيهات الاول قال البرزلي في نوازلها اذا اشترى الدابة
 سن استحققت من يده اي بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على
 البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته
 والاولى وضع القيمة ولا يشتريها ويأخذ الدابة ويذهب بها الى
 بائعها ثم ان شاء اشتراها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق
 من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان
 كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون اي
 التي تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق
 فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها
 فلا يتوجه على البائع طلب لتركه ركنا من اركان الحكم واذا بطل
 الركن بطل الكل وان قلنا انما هي استحسان ففي جريها على

المتطلى وليس هناك ما يخالفه
 اه ويفهم من كلامهم ان الموجب
 لعدم الرجوع هو الطعن في
 بيعة الاستحقاق وتكذيبها واما
 طلب المشتري النسخة من
 رسم الاستحقاق ليتأمل الوثيقة
 ويسأل عنها اهل العلم ويراجع
 شهودها لعل ما قيد عنهم من
 فصول الوثيقة لا يشهدون به ونحو
 هذا مما لا يتضمن تكذيبهم
 ويفعله المشتري تقاديا من مشقة
 الرجوع على البائع سيما ان كان
 بعيد الغيبة فاذا حصص الحق
 رجع فانه لا يبطل حق المشتري
 في الرجوع على بائعه قاله في
 حواشي التحفة للشيخ ابي علي
 وهو جلي فروع الاول من تلفت
 له دابة فوجدها بيد رجل اشتراها
 من يد مغلوب او غيره فذهب
 ليقيم البيعة فقال قد بعته او ردتها
 واخذت ثمنى فان ثبت لاقالة
 او اراه المشتري خاصم كل منهما
 بيعة وان لم تثبت لاقالة او قال
 بعته من غائب بعيد الغيبة او من
 رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الثاني من اعتراف دابة اي استحقتها فوضع القيمة وذهب ليقيم البيئة وضرب له لاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة للمستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتها اخذته (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يشتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام للآخر الا ان
يكون القاضي اعطاه القيمة على
ان يردها ان جاءت الدابة
الثالث قال في العتية وان
استحققت لامة بالحرية لم يلزمها
الذهاب مع المشتري الى موضع
باتعها ليرتجع منه ثمنها وانما
يكتسب له القاضي بصفتها ذكره
ابن عبدوس عن ابن القاسم وقال
ابن حبيب يلزمها ذلك ابن
كنانة ان كانت غرته يعني بان
اعترفت بالرق حال البيع لزمها
والا فلا قال ابن رشد وهو جيد
فينبغي ان يحمل على التفسير
لقول ابن القاسم وابن حبيب
وافتي ابو ابراهيم بلزومها فيما
قرب وبه العمل قال الجلائى
الذى كانت تجرى عليه الاحكام
بالحضرة الفاسية انهم لا يكلفون
المستحق بحرية بالذهاب مع
المستحق من يده الا في المواضع
القريبة بحيث لا يكون على الحر
في ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا
سيما ان كانت انثى والا فان كان
فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المسألة الاولى نظروا ما ان صالح قبل الثبوت فلا يقال له لان
البائع يملك الثمن ولم يثبت خلافه فلا تثبت عليه دعوى واما
عكس هذه وهو ان يشتريها مريد للاستحقاق ثم يريد الرجوع
بالثمن فان كان شراؤه لها لما يخافه من تغييبها قبل ان يشتها
او قبل ان يذهب ليقيم البيئة على عينها فلا رجوع ان كان علما
ببيئته ولم يستدع انه انما يشتريها بما يخافه والا فله الرجوع
به كما انه يرجع له اذا لم يعلم بها اه الثاني لو اقام شاهدا فلم
يحلف معه حتى ماتت بمصبتها منه فان استحقتها واقام البيئة
عليها بعد موتها فمصبتها من الذى ماتت عنده ويرجع مستحقها
على بائعها بالثمن او القيمة ان كانت اكثر من الثمن قاله سيدى
عمر الثالث اذا هلك الشئ المستحق بيد مشتريه ثم ثبت
لاستحقاق فانه لا ضمان على المشتري ويرجع المستحق بالبائع
على بائعه او القيمة على الغاصب كما في ز عند قول خ في الفلس
وان تلف نصيب غائب عزل فمناه الرابع اذا وقع لاستحقاق
فانه يقال للمستحق من يده انت فخير بين ان تسلم او تخاصم
كما مر فاذا سلم ونازع البائع المستحق حتى غلبه فان ذلك الشئ
يكون للبائع لا للمستحق من يده لانه قد اسلمه وانفسخ البيع
قاله سيدى عبد القادر الفاسى وقول ته في الفرع الثاني وان
لم يشتها اخذ الدابة الخ واما القيمة فقد ملكها المستحق من يده
(ويحلف عبد اوسفيه) فان فكلا ففي العبد تفصيل فان كان
مذونا له حلف المطلوب وبرئ وان كان غير ماذون له حلف
سيده واخذ واما السفية فعند ابن القاسم يبطل الحق بنكوله مع
يمين المطلوب وبه قرر المختصر شراحه والذى رجحه ابن رشد

المستحق بحميل بحضوره لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويحلف) والرجراجى
عبد) قام له شاهد بحق مالى مع شاهدة (اوسفيه) كذلك (اذا بدا) اي ظهر (شهيد) له ف (قط) اي

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب تلاً) لابن وهو تميم (بما لم يعامل قط)
ويأتي مفهومه (ولو كان) لآب (منفثا) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه
لستوط نثقة لابن عنه (و) الحكم انه (يحلف مطلوب) لرد شهادة الشاهد للصبي (ويبقى) الشيء بيد
المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلا) اي كتب القاضي شهادة
الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او مزل القاضي او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي
حلف فان نكل فلا شيء له مخ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لا صبي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا
بلغ وان نكل اكتفى يمين المطلوب (١٠٧) لاولي فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلا ومثل
الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجي وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى
رثده كالصبي قالوا لان بطلان حق السفية بنكوله مرد الى جواز
فعله والفرص انه غير جائز الفعل

فصل في الوكالة *

قوله لغيره يتعلق بنيابة وكذا قوله فيه وصميرة يعود على الحق
وقوله ولو اسقط ذي النخ والحاصل انه لو حذف ذي الثاني
وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفا على امرة لكان اولي ولكن ابن
عرفته جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول
لذي الثاني عنده إلا انه يبطل جمعه في الامام يوكل في حق
نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعا لكن
لا يصح مع اثبات ذي إلا على ضرب من المجاز ولذا قال لاولي
حذفه (فامضين به نظرا) قوله عن مخ إلا ان يقول ويشير

* فصل *

في مسائل من الوكالة والوكالة
لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد
فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا
من دوني وكيلا وشرعا قال ابن
عرفته هي نيابة ذي حق غير ذي

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة اميرا او قاضيا او صاحب صلاة
والوصية اه ولو اسقط ذي من قوله غير ذي امرة لكان اولي ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه
والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك مرفا (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف)
في صحة التوكيل (فامضين به نظرا) اي فصم الوكالة وينصى كل ما فعله حيث كان نظرا (كالد) اي
كما يمضى فعل الوكيل المفوض الذي (بتفويض انجلا) اي ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا تمضى إلا
بتنصيب الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) يريد دار سكناه لا مطلقا (و) تزويج (بكر و) بيع
(عبدة) القائم بامورة ومفهوم نظرا ان غير النظر لا يمضى ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر النخ ابن عرفة مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وميسااتي للخمي عن المذهب
 منع توكيل السفه اه قال ح ومقتضاه انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيحه وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والمحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اراد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا والا جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك النخ والامضاء
 الذي ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ نخ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه الا ان يقول وغير نظر اي عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذي لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضي بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن نخ بما يدل عرفا النخ من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 ليتجوبه فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم لاصياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهدوه الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه الا ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلي في نوازل
 عن عبد الله التالى وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيمضي فعله الا لاربعة
 المسماة نخ بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكنتك حتى يفوض
 فيمضي النظر الا ان يقول وغير
 النظر الا الطلاق النخ

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداة بما ينوبه اللهم
 إلا اذا صرح بالبراءة عند الشراء واعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بثمان وثمان ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الارصياء ومنها ايضا ما اذا واجركبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطالب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 ولاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على غيره وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا الاصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت الخصومة بين القبيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيقضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سيدي
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر عن ق وبقولهم ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ من اخته كما في التحفة وغيرها وبقولهم ان لآب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر من العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتي
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد عقده
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكبر الفريقين في نصف الوادى الذى يسقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضروا ولم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل الميساء متصلا

(أم الحكم) أي فيما إذا اطلق ولم يعين (بطلان) وذا صح (١١٠) فاقبلا) ولا تعمل بآخروان

كان لابن رشد وعلى الصحيح
والفرق بين الوصية والوكالة
فإن وصي تصح به الوصية
وتكون عامة هو احتياج اليتيم
لمن يقوم به في جميع أمور بعد
موت أبيه بخلاف الموكل فإنه
حي والغالب أن يبقى لنفسه
شيئا ثم الوكالة على الخصام
لعذر كمرض الموكل أو سفرة أو
كونه امرأة جائزة اتفاقا وفي
جوازها لغيره ثالثا للطالب
دون المطلب والاول هو المعمول
به والمعروف من المذهب وعليه
ففي جوازها مطلقا أو بعد أن
ينعقد بينهما ما يكون من دعوى
انكار أو اقرار نقلا ابن سهل
مصححا للشأنى قائلا لظهور
اللدذ واردة أحداث الشغب
فرع ولا يلزم حضور الموكل
مع وكيله لأن يد الوكيل كيد
موكله في اقرار وغيره (وإن وقع
التفويض اثر) توكيل (مقيد)
(ببيع) كوكلتك على بيع دار
أو مقيد ؛ (خصام) و (شبه)
كقبض دين وقال في شيء من
ذلك توكيلا مفرضا (اخصص)
التفويض بذلك المقيد جاعلا

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين أهل الحل والعقد حيث
لم ياذن غيرهم لأننا نقول ما للمازري وما في نوازل المياه ليس موضوعه
أن الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لأن الكلام إنما
هو إذا ثبت أن مادتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد في زماننا اليوم
حتى أنه لا يختلف فيه أئنان وانظر نوازل الدماء من العيار
والمأزونية فيما إذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا أو قتلوا فلانا إنها
شهادة مجملة (أم الحكم بطلان) قوله عن ابن عرفة أو بعد أن ينعقد
النخ هذا إنما هو فيما إذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر
الش تنبيه : ذكر العبدوسى في الذي جعل له الأقرار في التوكيل
فقال لا أجاب حتى أشار موكله أنه ان قال طلت ما عند موكله
أجبر على الجواب ولا يمهل وإن قال لا علم عندي فيمهل إذا كان
موكله حاضرا أو قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره
(وإن وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل أن بهذا العمل قائلا
متى انعقد في وثيقة التوكيل تسمية شيء لم ذكر بعد ذلك التفويض
فإنه يرجع لما سمي وإن لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام
في الجميع وسيأتي عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه الخ أنه
قوله جميع لأصحاب ابن عبد السلام عن بعض أسيادهم ولا
يدخله الخلاف بين الأصوليين في العموم إذا جرى على سبب
خاص هل يقصر على ذلك السبب أم لا وفيه نظر البرزلي ورد
شيخنا يعني ابن عرفة هذا النظر بان العموم في الوكالة إنما هو
في المذكور أولا والعام الجاري على سبب يقتضي غير السبب
البرزلي وقد يتخرج فيه الخلاف من مسأله ما إذا خالع زوجته
ثم بارأها مبارأة عامة الخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم في
الوكالة إنما هو في المذكور أولا الخ أي إنما هو في أحوال المذكور
وأوقاته فإذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة أي في

التفويض (مكمل) لما قبله على نحو ما يأتي في قوله

جميع

جميع الاحوال والاوقات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضى
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم لابرء والخلع سابق الخ الماء طهور لا ينجسه
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد ظهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 مما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرافي فتامله منصفان ثم
 بعد كتبى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلاف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحمل على عموم لاصح منهما ان يحمل
 على عموم لان الحجة انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقوله المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجرى على مسألة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنع صاحبه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم تنبيه واما عكس هذه
 المسألة وهو ان يفوض ويعمم اولا ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى بمحل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو ماله ايضا عن الطبري ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاه لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويقتضى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان لاخت اذا ابرأت اخاها من جميع التركة

وان عمم لابرء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاف
 لاصولين فى العموم اذا جرى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظري عنى بل يجرى
 فيه اذلا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيذا فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (لاقرار إلا بجعله) اى جعل
 لاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له

لاقرار رابى الآخر من مخصصته

لزم الموكل ان يجعل له لاقرار وهو قوله (ليجعل) بلام لا مرخ ولا لاقرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطرارة اليه واذا جعل له لاقرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بلا خلاف وان قال قبض موكلى فقولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقراران موكله فعلة (قبيل) اى قبل التوكيل (وما نافي خصاما) كمن وكل على خصومة فاقرا ان موكله وهب دارة لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن عتاب وغيره وعليه يقتصر ابن عاصم اذا قال

(وحيث لاقرار اتى بمعزل)

(عن الخصام فهو غير معمل)

والى القولين فى المسألة اشار

ما كان من ذلك فى ذمة او امانة ابراء عاما ان ذلك يقصر على ما فى الذمة والامانة وقد تقرر ان المعتمد فى كل نازلة على ما هو المنصوص فيها والمروى فى الوكالة هو ما ذكره وقال سيدى عمر بنهم من قوله اثر مقيد انه اذا ابتدئت الوثيقة بالتفويض ثم وقعت التسمية لم يقصر التفويض على المسميات وهو كذلك وهى مسألة تنظر الى ذكر الخاص بعد العام والصحيح فى الاصول انه لا يخصصه اذ قلت وقد يرد بما مر عن ابن عرفة بان العموم هنا لا يستقل فتأمل (او ان كان ذا التفويض) ظاهرة انه اذا وكله على الخصام وقال فيه توكيلاً مفوضاً عاماً انه لا يشمل لاقرار إلا بالتنصيص عليه وقد يقال انه يشمل لانه من عوارض الخصام فهو حينئذ مما يشمل التفويض كما يشمل الخصومة عند اى قاض شاء فانظره عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه النخ وقوله عن نخ ولخصمه اضطرارة اليه النخ هو ظاهر اذا امتنع الموكل من الحضور مع وكيله ايضا اما اذا قال لا افوض ولا اجعل له لاقرار لئلا يرشيه الخصم ولكن احضر مع الوكيل فى المجلس او قريباً منه لاقر بما يدعيه فانه يجب الى ذلك كما فى البيان (فما بعد توكيل) قوله فى التوطئة وان قال قبض موكلى فقولان النخ اى وان قال بعد التوكيل كان قبضة موكلى قبل التوكيل فقولان النخ وهذا هو مراد ظم بقوله وما قيل اى ما اقر به بعد التوكيل ان موكله فعلة قبل التوكيل اذ هو الذى فيه الخلاف المذكور واما ان قال بعد التوكيل قبضته قبل التوكيل فلا خلاف فى عدم اللزوم فلا يحمل النظم على هذه كما فعل الشافعى فاعترض وان كان ظاهر النظم يشملها (وما نافي خصاما) من ذلك ان يوكله على الاخذ بالشفعة فيقر بان موكله اسقطها او على قبض دين فيقر بان موكله قد وهبه او بيع شئ فيقر بانه لا حق فيه للموكل ونحو ذلك فقوله عن الفشتالى وظاهرة سواء

كان

يقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل من الذي وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط من
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله

لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عباس في
طهارة وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت القولين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل لاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصي احدا على الخاصة
عن يثيمه والا فلا يجعل له
لاقرار كما لا يقره عنه ولا
يرى المباشرة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهي) التوكيل
(بالسكت) عن الخصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رايت بعض
شيوخنا يستكثر اساك الوكيل
عن الخصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقال
المتطى في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النسخ للاشارة للقبض ونحوه اى سواء قال الوكيل بعد
توكيله قبض موكله قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قال ذلك قبل توكيله النسخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النسخ ولاشارة للقبض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النسخ يعنى فيما اقر به على محجورة لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به ولو ادلا كما مر (وهل ينتهى بالسكت
ستة اشهر) تصديرة به يدل على انه الراجح وهو كذلك قال
المكناسى في المجالس الذى عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
احدى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن الخصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مرفق الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
ما في المتطية واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكناسى ونحوه في المتطية قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت الا بتوكيل ثان القول الثانى لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا مثل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
غائبا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يسترسل) التوكيل (والا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلى اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضى الا بتامها اه ونحوه قول المتيطى وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان او شئ بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد فى ذلك المعين وانما يحتاج
للتجديد فى غيره وهو قول النخعة ومن على خصومة معينة النخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثانى جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى فى المعينة قرره ثم على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له النخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف فى المعينة
وغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت اطلاق
المكناسى المتقدم وعلمت ايضا اطلاق نظم العمل الآتى لان العمل
كما علمت على مقابل ما لسنحون وخلافه جار فى المعينة وغيرها
انشب الخصومة ام لا وقوله او محله حيث سكت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام النخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سنحون انه سئل عن وكل على مخصصة فلم يقم الوكيل بذلك
الا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشيء
قام يطلب بتلك الوكالة فقال يبعث الفاضل الى الموكل يسأله النخ
وبالجملة فخلاف سنحون جار فى المعينة وغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد محل الخلاف بما اذا سكت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخصم فى غيرها النخ اى طال ام لا
كما مر فى النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا والا
فالاصل بالاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محمل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار فى المعينة
وغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فالطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالطول الا
ان تكون على خصومة معينة
وفرغ منها فليس له ان يخصم
فى غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خاصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خاصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالمرتين كما في المجالس وبالأشرف على الحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي امتنع خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيله) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كعرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (ومل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقبله ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه تقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار ونص عليه في شفعة المدونة

وهو المعتمد (خلاف) محمله (ان أراد تنظرا) أي انتظالا وسفرا (ويجاذرو حق) واحد (لتوكيل) وكيل (واحد) منهم أو من غيرهم (أو ان يحضروا) جميعا لخصومته قال ابن المناصف وإذا كان لجمعية حق واحد على رجل فاما وكلوا واحدا على خصومته أو خاصومة مجتمعين ولا يتعاورون عليه واحدا بعد واحد (أو حكم ان عم) ذلك الحق الواحد (فأقبلا) أي قبل خصومة الواحد منهم ولا تاجتهدم للتوكيل قال ابن

وبعد ستة من الشهور قد جدوا وكالة لأمسور وثقيد شارحه لم بغير الخصومة المعينة غير سديد لما علمت ان الخلاف فيها وفي غيرها وان العمل على مقابل ما لسخنون فالطول حينئذ يؤمنها خلاف ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله اعلم وقول ت وإلا خاصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن عرف وإلا فيتقيد بذلك لان الوكالة تتخصص وتنفيد بالعرف (ويجاذرو حق لتوكيل واحد) قوله وان لم يقر غيره الخ هذا بالنسبة للقائم في حق نفسه ولك ان تجعل المبالغة مقلوبة أي لا يلزم الحاكم ذلك هذا إذا لم يقر الغير بل وان قام وانما ذلك من حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فان كان الحكم عنهم الخ واحترز بقوله عنهم عما إذا لم يعمهم كان يدعى احدهم بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقوله وقال ايضا في ورثة طلب احدهم الخ عبارة ابن عرفة قام بعضهم كما يأتى وكذلك

رشد في ذوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وان لم يقر غيره وينظر فان كان الحكم عنهم فلمقوم عليه طلب اجتماعهم لخصومته أو توكيل واحد وقال ايضا في ورثة طلب احدهم دين ابيهم من المطلوب ذلك اه كذا وجد بطرة بخط الناظم وانه اشار بالقول الاول لكلام ابن المناصف والثاني لكلام ابن رشد اه والظاهر انه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وانه متى كان الحق واحدا وذووة مشتركين فيه بارث أو غيره فالحكم بشبوته يعم الجميع كالحكم بسقوطه وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا لموضوع الاول ونصه ويجب جواب دعوى احد الشركاء في حق بارث أو غيره على غريم طلبه احدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبما آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضي انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البعض
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتي فائحد جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
وسئل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقى فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طلبه فان كان الحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او يجتمعون جميعا فتدلون بجهتكم معا وليس لكم ان تتعاوروا
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لايهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بجهتهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
السخ فقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان الحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
السخ صريح في ان المدار على كون الحكم مهمي به بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يقم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يقم بل يختصم كلا على حديثه وانما قال في الجواب
 انثاني من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون الحكم لا يختص به القائم او يختص به النخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يقم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تقرر هذا صح ما قلناه الناظم فيما كتبه
 بطرته وينظر فان كان الحكم عنهم النخ وصح ما نقله بطرته ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان لجماعة حق واحد النخ لانه
 لا يكون واحدا إلا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 فكلام ابن المناصف وابن رشد متحدان معنى وليس في كلام
 الناظم بطلان نسخته ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قاله ته وفيهم الش
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة النخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطرة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متحدان
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم النخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اي
 وال حال ان حكما عم وعليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للفاعل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم النخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضها ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه النخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها باي التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحمل على التفسير

ان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

ولو حضر مع شركائه أو بعضهم
اختصاصته فللمدعى عليه ترك
مخاصمتهم مفترقين حتى يقدموا
لخصومته واحدا فقط وقول ابن
المناصف إذا كان لجماعة حق
واحد على رجل فاما وكلوا كلهم
واحدا على خصومته أو خصومة
مجتمعين ولا يتعاررون عليه
واحدا بعد واحد اطلاقهم وهم
من وجهين اما الاول فلفواها
في الولاء لمن ورث حقا في
دار الخصومة فيه ولا يقضى له
إلا بحقه والجواب ابن رشد في
قوله في سوال مياض لمن قام من
اصحاب جنات لهم حق في
ماء الخصومة في حقه ويمكنه
الحاكم من ذلك وان لم يكن
بقية اصحابه معه واما الثاني
فالجواب عن ورثته قام بعضهم
بقوله من حق المطلوب اجتماع
الورثة أو توكيل واحد منهم لسماع
ابن القاسم في الاقضية في ورثته
ادعوا منزلا بيد رجل يوكلون
من يخاصمه ولا يتعاررون
عليه هذا يوما وهذا يوما

لما بعد الوار أو المباغنة وظاهرة حيث لم يتروا كانوا حضورا بالبلد
أو غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطلوب بجواب القائم وحده
واستدل لذلك بمسالة الولاء وموضوعها ان غير القائم فائب عن
البلد وبمسالة ابن رشد في الاجنات وهو قد جعل المدار على كون
الحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا
بالبلد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان
الحاضر الذي لم يقم وهو بالبلد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي
عمر القاسي وهو ظاهر ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه الى
لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلد
ليطبق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه أو
بعضهم الخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلد لا يوقفه المطلوب
واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له
لان ابن رشد اذا اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة
الصادق بالواحد والمتعدد ومعوم ان الحكم في الورثة لا يختص
بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر
وقوله اطلاقهم وهم الخ قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم
يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم
يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلد فهذا يرد حتى على
ابن رشد لانه لم يقيد في جوابه معا بذلك وان كان مراده انه
لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهرة بل صريحه فان هذا لا دليل له
عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي
عمر في شرحه لهذا المحل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام
السماع كما اعترض عليه ايضا اعراضه على ابن المناصف قائلا
تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لاقتضائه ان المطلوب لا يوقفهم
لادعوى ان كانوا حضورا في البلد ولم يحضروا كلهم أو بعضهم معه

ومراد باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المانصف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراة بالثاني ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه النخ فلما خالف ابن المانصف وجعل المسألة على وجهين استدل بكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مختصمتهم مفترقين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته اللذين في كلام (١١٩) ابن المانصف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في

هذا الثاني نظر له في سماع ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجتهم اه فلو قال الناظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوي الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل)
ياجا (مدع ياجا لجمع حقوقه)
هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متعدد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مقالاتك وتحصر دعواك فسان كانت

في الخصام وليس كذلك ولا دليل له في كلام المدونة لانه فرضها في الشريك الغائب وقد نقل لفظها سيدي عمرو ياتى نحوه عن المعين والمتيطية كما لا دليل له في كلام ابن رشد ايضا لانه قد صرح فيه بان موجب التوقيف هو عدم اختصاص المحكم بالقائم وجعل التوقيف من حق المطلوب اه ولا في كلام السماع ايضا لان كلام السماع هو عين جواب ابن رشد الثاني كما يعلم بالوقوف عليه وقد علمت ان اعتراضه صواب فاعرف الرجال بالحق وقد اعتبر بكلام ابن عرفة في تكميله وكذا الزرقاني في باب الوكالة وفصل تفصيله المذكور وقد علمت ان النقل بخلافه والكمال لله وقول ت ومراة باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره النخ صوابه على تسليم عدم الاعتراض عليه عدم تقييد الموضوع بما اذا قام معه غيره وقوله ولا بد من اخراجه قد علمت ما فيه وقوله فلا يرد اعتراض المشدالي عليه النخ قد علمت مما مر ان اعتراض المشدالي صواب وما اشار اليه من الاصلاح مبني على صحة ما لابن عرفة وقد علمت ما فيه فالاصلاح حينئذ لا يحتاج اليه والله اعلم (وهل مدع ياجا لجمع حقوقه)
قوله الدعوى متعلقة بالمراث النخ كثيرا ما يكون الخصم عالما

الدعوى متعلقة بالميراث لم يلزمه ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وبه العمل والقول الاول (نعم) ياجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اي الطالب ولدده (او نفا) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لعل الادعى على ما مر والقول الثاني قوله (ولا) اي لا ياجا وظاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتيطي قال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها وساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعوايك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المتيطى هذا خلاف ما
قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه
الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى
دعاويه كلها (وقيل بجمع عند احلافه فقط) لا عند دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما
جرى بينهما فقال المدعى عليه
ان كنت تريد احلافي فاجمع
مطالبك لا حلف لك على
ذلك في جميع ذلك يميننا
واحدة فذلك من حقه بخلاف
من وجبت عليه يمين بسبب
ميراث فليس له ذلك وهذه
تدعت الحص في قوله كجمع
الدعاوى في يمين وكأنه ادخلها
باعتبار ان الجمع اما في اول
الدعوى او في آخرها والا فهي
خارجة عن الموضوع ثم ذكر
الرابع بقوله (وتميزارث من
سواه قد انجلا) اى فلا يلزم
جمع الدعاوى ولا اليمين في
لا رث ويلزمان في غرة (وان
غاب بعض من ذوى الحق)
الواحد وقام بعض وسمعت
دعواه كما مر وحلف له المطلوب
(يكتفى باحلاف بعض) فلا

بالدعاوى التى يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان
يحصرها على ما في علمه فيمتنع الآخر فكننت استحسن تكليفه
حصرها على ما في علمه فاذا ادعى بدعوى اخرى حلف انه لم
يعلم بها وقت حصرة لغيره ما يكلف المطلوب حيث يشذ بجوابها قليلا
للشغب واللدود ولا يعرف هذا إلا من ابتلى به وبهذا كنت
احكم ثم بعد كتيبى هذا وقفت على ما يوافقه ونقله شارح ناظم
العمل عند قوله في باب القضاء جمع الدعاوى في يمين النخ
والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه
المسألة تعرض لها الزرقانى اول باب الوكالة عند قوله وواحد
في خصوصته وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا قال هذا
هو الذى جرى به العمل قال ولو اقام غير من احلفه بينة عمل
بها في حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم المالك امر
نفسه وهذا خاص بلال اذ هو الذى تجب فيه اليمين وهذا خلاف
ما نقله الش من المعيار عند قوله ويلجأ ذوى حق لتوكيل واحد
النخ من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين
المدعى عليه فله ذلك وليس المطلوب ان يقول لا احلف حتى
ياتى شراكه فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من
جاء منهم اذا طلب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو
مذهب الرسالة كما رأيته وفي المعين اذا شهد شهود لرجل ان

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال في المتيطية واذا وجبت اليمين هذا
لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتقتضى اليمين احدثهم فيمينه تجزئ على الجميع اذا كانت
بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثانية ومثله
لابى بكر بن هبذ الرحمن وغير واحد من الموثقين وبه الحكم ولا بن ابي زيد في الرسالة ان غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا ييه لم يقض القاضي لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضي باقيها
في يد المدعى عليه حتى يأتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى عن مالك انها تنتزع من يد المطلب وتوقف اه ونحوه في
التيطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قيل فصل لافضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ت وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة الخ هذا جعله ابن رشد وفاقا قائلا ان الوكيل
لا يتعدى ما سمى له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويضا ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله الخ كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسألة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تأخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعقبها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد هلت
ان العمل عليه واقتصر في التيطية والفشتالية وغيرها كالمكناسي
في مجالسه على ذلك قال في اختصار التيطية وكل من وكل على
التقاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
بصادق منهلا) اى صوابا
سدادا واصل المنهل المورد
ومنازل الفاو ز فان لم يكن
سدادا لم يجوز لان كل من ناب
عن غيره معزول عن غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فوضت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صاحبه وليس بخلاف لاقولها فوضت اليه وامره جائز
(بتوكيل ذي التفويض) اى فى جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا يظن
ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على

جعله له فى رسم التوكيل (و)

الوكيل (الذى يخص فلا) اى

فلا يجوز توكيله ولا يمضى

(إلا بنص) عليه من الموكل (قد)

انجلا) وانضى (ولكن وكيل)

على شيء (لا يليق به) ان

يباشره بنفسه كتوكيل ذى قدر

على بيع دابة او ثوب بسوق

(فجائز او على شيء كثير) لا

يقدر على ان يلبه وحده (توكل)

اى فجائز ان يوكل غيره فى

المسالتين مستقلا فى الاولى

ومعينا فى الثانية لاقتضاء حال

التوكيل لذلك مخ ومنع ذمى

فى بيع او شراء او تقاض او

عدو على عدوة وتوكيله إلا ان

لا يليق به او يكثر فلا ينزل

الثانى بعزل الاول (بتوكيل)

اى فى توكيل (ذى التقديم

من عند حاكم) وهو مقدم

القاضى (بلا اذنه قولان بالمنع

فاعملا) لانه المشهور قال فى

المدونة وان لم يكن يتيم وصى

فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى فى جميع اموره قال ابو الحسن فى

الامهات كان كالوصى فى النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور

انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

فيه فلا يجوز صاحبه وان كان نظرا حتى يفوض اليه فيه اى ينص

له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا قول ظم رحمه الله

فى منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهرة سوى وكيل التفويض

(بتوكيل ذى التفويض قولان) قال فى ضريح المعروف من

المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر فى التحفة حيث قال

وذا له تقديم من يراه بمثله او بعض ما اقتضاه

وقال ابن ناجى فى شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه

لا يوكل إلا بالتنصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه

العصمة ولا يبيع منه الربع للعرف وإلا فالاصل دخوله اه وافهم

قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف

وان المدار فى ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا

عليه وإلا فلا وحينئذ فقول مخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل

للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذى يخص فلا إلا

بنص) قال فى مختصر المتبقيات واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره

قلت بعد ذلك اقامه فى ذلك مقامه وانزله منزله واذن له

ان يوكل عنه من شاء بمثله او بما شاء من فصوله وتكمل العقد

فان قلت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم ترد بمثله او

بما شاء منه لم يكن للوكيل الثانى ان يخاصم عن الوكيل الاول حتى

يجعل له من الاقرار والانكار ما جعله للاول (بتوكيل ذى التقديم)

قال الشاش واما مقدم القاضى فاختلف فى جواز توكيله بلا اذن

القاضى والعمل على المنع إلا باذنه وفى نوازل الرهن من المعيار

ان

فجميع اموره قال ابو الحسن فى

الامهات كان كالوصى فى النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور

انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكن عزله) اى يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا بان قاءد الخصم ثلاثا (ولا مذر) من مرض او نحوه (او) الوكيل (ذى لاجر) اى
 العوض من جعل او اجارة لهما له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجرة او جعل
 فكهما وإلا لم تلزم تردد (والعرس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان
 تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فلم العزل إلا لتعلق
 حق (فى) التوكيل (الذ) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنيا غير الزوجة على
 دلائقها كالتى قبلها إلا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن المسمى وعبد الحق
 و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيله قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذ قال ان
 فوضه لها توكيلا فلم العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق فمقابلته من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر
 (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكلمه ربه على ان
 يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم
 له ومثل هذا مدين له خراج

ان الذى به العمل وانعقدت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه
 فى المتبعية عن بعض الموثقين انظر ما مر عند قوله ويحك ولانكاح
 بالسبب اجعلا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما
 قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا
 ولا مذر) قل فى مختصر المتبعية فان ظهر من الوكيل شئ من
 التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض
 فالموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله
 (ولا يابى) على الرهن (ان)
 جعل (له يبيع رهن كالوكيل)

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما
 نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون
 سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبي فلا يجوز العزل عنها
 كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكلمه الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا
 يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تاخيرا) عن جوابه (الى ان يوكلا)
 من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبره الحاكم على الجواب قال
 ابن سهل وهو الصحيح مندى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقرأ او
 ينكر هو الصحيح اه وفى المتبعية والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان
 يجيب وهو لا بن الطارق قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالحضرة يجيب عنه قال ابن الهندي
 وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا او بعد ان يتعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار او انكار نقلا ابن سهل قائلا

وذكر ابن العطار ان له ان يوكل
قبل الاجابة اذا كان الوكيل
حاضرا اه ثم اشار الناظم رحمه
الله الى اخذ النسخ فذكر انه
يتضمن بذلك في ثلاثة مواضع
فقال (واحكم من الخصم برسم
لانتساخ) مما جاء به خصمه
(ليسالا) عنه يعنى الشهود الذين
شهدوا عليه فيذكرهم حقيقته
لعلهم يرجعون قال في التبصرة
قال ابن المواران سال المشهود
عليه ان ينتسخ شهادة الشهود
فذلك له لانه صادر على ان
يسالهم ويذكرهم فان ذكروا ما
ذكرهم فعليهم ان يرجعوا انظر
الفصل السادس من الركن الاول
او ليسال العلماء عن مضمون تلك
الشهادة وهل في الرسم ما يخل
به (ولكن) ياخذ النسخة
(بلا نقل) والنقل هو ان يضع
الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة
ويكتبون تحتها ونقل سواء كانا
هما الكاتبان للنسخة او لا والمراد
هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود
والتسجيل بعدها على القاضي
(كذا من شهادة عليه به) اى
في رسم احكم له بالنسخ حيث

ام الحكم بطلان النسخ ما اذا قال الوكيل لا اجاب حتى اشاور موكل
فانه يمكن (ولكن بلا نقل) قوله والمراد هنا ما يشمل هذا النسخ اى
فلا يضع ونقل ولا يسمى الشهود ولا ينسخ التسجيل لعدم تعلق
الغرض بذلك لكن هذا اذا كان يعرف الشهود او لا يعرفهم ولكن
لم يتعلق له غرض بتجريحهم والعمل اليوم على نقل اسمائهم دون
اشكالهم وعلى نسخ التسجيل قال الشى وقد اشتمل كلام نظم على
ثلاث مسائل طلب اخذ النسخة ليسال العلماء وطلب اخذها
ليتأمل ما شهد به عليه وطلب نسخة مما له فيه حق من وكالة
ونحوها ووجه بعد جميعها ظاهر جلى اه ثم ذكر بعد هذا عن ابن
ابى زيد اذا طلب احد الخصمين صاحبه ان يوقفه على وثيقة
بيده له فيها حق فانه يجبر على اخراج الوثيقة للطالب لينظر
فيها وليس له الامتناع اه قلت ومثله في الاقضية والشهادات
من البرزلى قائلا من ادعى ان له عند رجل مالا بوثيقة انعقدت
بينهما وبين غيرها وتحصلت بيد الغير وانه صالح المطلب واخذ
الوثيقة فطلب من المطلب ان يظهرها لهما فيها وانكر المطلب
ذلك وقال ليس عندي وثيقة فطلب تحليفه عليها فافق ابن
زرب بان الطالب يطلب البيعة على الحق الذى في الوثيقة
فان عجز وقال لا حجة له إلا ما في الوثيقة حلفت المطلب على
الوثيقة وعلى انكار ما ادعاه عليه في جميع دعواه مما لا بينة عليه
ابن سهل في امارة ادعت على ابنها ان عنده صداقها فحجدها
فانه يشهد على الولد في اظهار الصداق ويضيق عليه بالسجن
فان طال ذلك حلفته واطلقته إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا
فليظهر له على ما يظهر قاله ابن لبابة وغيره وقال ابن غالب مثله
وزاد ارى انه يحبس حتى يظهر الصداق لانه قطع بالشهادة
انه عنده فلا ينبغي ان يزول عن الحبس اه منه وهذا يرد ما افق

طلبه (واحتاج ان يتأمل) اى في الرسم (وقيل على الاطلاق) اى الحكم باخذ به

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطالعا
او ان كان فيما يشكل ويحتاج المطلوب فيه الى تدبر وتامل نقلا المازري عن القاضي والشيخ المازري
وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساح وكالة (وشبه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج معن عقد له بشئ من ذلك (فاكهلا) اى اعطه
النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجته في تمسكه تنبيهه على
الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
وبهذا افتيت ووافقتى على

فتاوى شيخنا ابو عبد الله
جسوس وشيخنا ابو العباس
احمد بن عبد العزيز السجلماسى
وصاحبنا ابو محمد عبد القادر
ابو خريص القاضي وغيرهم
وقضى بها ورجع اليها بعد ان
كان مصمما على خلاف ذلك
القاضي ابو القاسم العميرى
رحمة الله على جميعهم ولما كانت
الوكالة نيابة عن الغير باذنه
نصا او عرفا كتصرف الزوج
في مال زوجته قال مالك هو
محمول على الوكالة نقله ح
واختلف اذا لم يكن واحد منهما
قال في ضيحه اذا قسام عن
الغائب محتسب في شئ

به سيدى عبد القادر الفاسى والقاضى ابن سودة كما بيناه في
شرحنا للتحفة وقوله إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
ابن غالب صريح في انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عنده
فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع في هذا الزمان
كثيرا وقول تـ في التنبيه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
من حكمه الخ نص في اوائل نوازل القضاء من الزبائى ان منع
الحكمين وقضاة الكور المحكوم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
تـ لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تعذر الانصاف
وقلة العلم واتباع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم مكن
المحكوم عليه من نسخهته وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
حتى ان من جملة ما وقع ان المحكوم عليه ليس له إلا مجرد
الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من الحكم عليه بالحق فافتي
ببطلان الحكم وهكذا فلم يبق إلا قلب الحقائق نسال الله السلامة
وقوله في التوطئة كتصرف الزوج في مال الزوجة الخ هذا من

تسور فيه على الغائب او اخذ له او في عيب احدث عليه في دارة او ارضه فهل يمكن القاضي
هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا في ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
الدعوى بدون نيابة) او لا في ذلك خمسة اقوال واجملها في خ اذ قال وفي تمكين الدعوى لغائب
بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب ولاجنبي وهو قول ابن القاسم وقال
سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثانى (لا) اى لا يمكن من ذلك
احد إلا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف في الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم) من ذى

قربة اقبالا) اى يمكن لآب ولآبن ومن له قربة قربة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال الميب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا ما لم يقر المطلوب بالتعدى وإلا نزع الشئ من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب ولاجنى (ان يخف فوت) كالبعد والدابة والثوب لان هذه تحول وتفتوت وتغيب بخلاف لاصول والديون فلا يمكن فيهما إلا لآب ولآبن حكاة ابن جبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالتمكين فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها او فى البعيدة خاصة واما القريبة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وفيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب ففيل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيد والى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاثة اقوال ثم ان محل لا قول المذكورة فى النظم ما لم يتعاق للفائم حق بالشئ المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشئ مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح لاضحية المشار له بقول نخ او بعادة كقريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى التحفة لمسالة الزوجة حيث قال والزوج للزوجة كالموكل النخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول نخ وبر ان غاب بقضاء وكيل تقاض الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة النخ (من ذى قربة اقبالا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القربة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيسامه اخ وابن واب وقال فى التحفة

وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالآب ولآبن الجنس فيشمل الجد وان علا والولد وان سفل وبادنى تامل تعلم ان اقوالا ثلاثة من لا قول الخمسة متفقة على تمكين لآب ولآبن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القريبة دون البعيدة لا وجه له (ومن يستغى حقا بعون)

كمرتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه وإلا فله الخصامة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراق اذا سرق الرديعة فليس للودع منخاصمة السارق إلا بتوكيل من ربه واذا ثبت حق الغائب ووجب عليه يمين لاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب ولا قول اربعة (ومن يستغى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرولا انجلا مطال) اى من المطلوب والجملة حال (او الداد به) اى بالحق (صوبنه) اى صوبن هذا التقيد وهو ان لاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (وإلا) بان وجد منه

احدهما (فيعطى لاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طالب حق ومن سواه ان الد تستحق قال ابن العطار محمد ابن احمد يستاجر الطالب عونا ياتيه بالمطوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فاي وامتنع او منعه حقا يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المنيطى قائلا لانه اذا علم ان لاجرة عليه بعنه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنبا يوجب استباحة

مال مسلم إلا الكفر وحده ورد ابن عرفة بان الظلم الذي لا يوجب استباحة مال الظالم هو الظلم الذي لا يودي الى اتلاف مال المظلوم وإلا فلا يبعد اغرامه كمنع آلة التذكية من اضطرارها حتى مات المذكي وشبهه

فصل

قوله ورد ابن عرفة النخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفة بان الماثل يريد للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المذكي فقد حصل للاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتحد المقيس والمقيس عليه لانا نقول مرادة انه تسبب بعصيانه في اتلاف لاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكنت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال ولازلى ما قاله ابن عرفة

فصل وان عمم لبراء

(وان عمم لبراء) في اثناء رسم (والخلع سابق) في اوله (فقصر) لذلك لبراء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك لبراء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعا) حال من فاعل (تاهلا) والجملة خبراي تاهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلى اذ عممت المبراة

قول تـ عن البرزلى واذا تعقب الجمل استثناء النخ قد يمثل له بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فتاتهم إلا زيدا او إلا بنى فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بنى كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف بيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلى من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مر وقوله كقوله اسباب الزوجية وغيرها النخ هذا نص في العدم ليس من محل الخلاف وانما محله اذا قال وابراته براءة تامة النخ

بعد فقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيره وهي فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلا انه الحق الذي لاعوج فيه ولا امتا لانه الحق وغيره محتمل قال البرزلى وهو عندي يجزى على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع او لا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اه ومحل الخلاف ما لم تقم قرينة على العدم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

وقال في جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عمومه عند الأكثر قال المحلى
نظرا لظاهر اللفظ مثله حديث
الترمذى وغيره عن ابي سعيد
الخدري قيل يا رسول الله
انتوضا من بير بضاعة وهو بير
تلقى فيه خرق الحيص ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
طهور لا ينجسه شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل مما ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدرش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيته ان شئت
وفى تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومرايضا في قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
بيع خصام شبه اخصص مكملا)

او ابراهما براءة تامة او تبارى براءة تامة النخ او سلمت له في
جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبا في
اول لاقتضية من الزياقي اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها
وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق
فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك
فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حقى فيه
فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال
المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه
وعليه فالخلاف انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما
سمعناه منها كبناء ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او
غابوا قبل الاستفسار وإلا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة
ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال
وفصلوا المجهل فى لا بسراء للخلع اسقاطا على السوء
وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحاج فانهم يستفسرون
ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال
فان قالت ما اردت إلا الصداق حلفت واخذت كذا لابن
مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة الاصلية يدخلها
الاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاسترعائية وقوله عليه السلام
لا ينجسه شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق
الحيص ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر النخ
هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفى تقديم ظم القصر اشارة الى
ترجيحه النخ كانه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو
الموافق لما مر في قوله وان وقع التفويض النخ ولكن ذكر في المعيار
ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق
في باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

(ويقتضى الخصم بعد نفى حقوقه) في رسم اتفقت فيه المباراة بينه وبين خصمه واتم لم يبق لواحد منهما على الآخر دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق ثابت ببينة تاريخها قبل المباراة ولم يذكر ذلك الحق في رسم المباراة ولا تعرض له فانه يقتضى له بحقه الثابت بالبينة وهو معنى قوله (ببينة) متعلق بيقضى (والرسم) اي رسم المباراة (من نفيها) اي ابطالها (خلا) خبر والمجمل حال وما قاله ظم في هذا البيت تبع فيه نقل ابن عات في طررة عن ابن عتاب كما في الخطاب قال البرزلي وهليه فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة والمحاضرة والسرو والاعلان وان قام ببينة فهي زور وافك لا عمل عليها اذ قال الخطاب وما قاله خلاف المشهور يعني والمشهور هو ما قاله في المختصر وان ابرا فلانا مما لم قبله او من كل حق او ابراء برئ

في قوله وان وقع التفويض النخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين ان سلما انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه المسألة هي قول نخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراء برئ مطلقا النخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في حساب يدعى شلطا النخ والابراء حينئذ جاز على سبب خاص الذي هو الحاسبة وقد فرع البرزلي حسبا في نوازل لاقضية والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك لبراء العام في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عموم فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك وإلا جاء القولان واما ان لم يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة لاقرار التي في نخ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقتضى الخصم بعد نفى حقوقه) فان كان على سبب خاص كبراء في ارث او قراض وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر وإلا فهو على عموم ونص الطر الذي اشار اليه هو قوله في ترجمته براءة الوصي عن اليثيمة انظر لو اتفقت بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة ولا يمين ولا طقة بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت ببينة انه ياخذ صاحبه به ولا يضره الاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلي فعلى هذا يفتقر الى اسقاط البينة المحاضرة والغائبة النخ قلت تأمل هذا مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وحجته مع كونه ابطالها فكذلك تقبل اذا ابطال بينة السرو والاعلان واذا قبلت البينة مع الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن القذف والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصكك إلا ببينة انه بعده اه

التعميم وای قرینة اصرح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 النخ وحيث قد فما في الطرر لعل موضوعه انه قام بينة نسيها او لم
 يكن عليها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التي لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اي التي لم يعلمها وفي نخ فان نقاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر
 كنسيان النخ واذا كانت تقبل البينة في دعوى النسيان فاحرى
 في دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع الابراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما في الطرر لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناظم وعليه فما في ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ الابراء بعد تاريخ الحق
 الذي يقوم به الآخر فلا خلاف في اعمال الابراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا النخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس في كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه الاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك والا فهو
 معارض لما مر عن نخ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما في نخ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعتمده هنا وما ذكره اثني ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يحلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمده
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن نخ ايضا وتقدم ان تحليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 عتاب بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 في نوازل سيدى عيسى السجستاني في رجل تباراى مع اخوته
 في كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المباركة هل يدخل في المباركة وان لم يعلم به ام لا قال ان
العمل على اعمال الابرار لعمومهم ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
العمل الذي للسجتي لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول ته
عن ابن سحنون برى في اجماعنا من كل قليل او كثير الخ يعني
اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرر بالفتح قال البرزلي اثر ما
مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة اختلف
فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابراته اخته من جميع تركته ايها ما كان
من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في التركة ارض
او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ لاخصاص به للفظ البراءة
وتعميمها فافتي شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
الا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرار وافتي شيخنا الامام اولا
ان الاخ يخص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
لاحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلت ويستثنى من
ذلك ايضا الابرار من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتخصيص
عليه فاذا قال ابراته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من داري او دابتي ونحو
ذلك كما في ح وذكرة ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
بالقيروان وهي ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافتي
بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا ~~الا~~ اذا نص عليه نصيبا
تنبيه ان الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لي
عليك فيما اعلم ثم اقام بينة ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
بيته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت اني لاحق
لي عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قرره بما في النوادر عن ابن
سحنون ومن اقرانه لاحق
له قبل فلان فهو جائز عليه
وفلان برى في اجماعنا من
كل قليل او كثير دين او وديعة
او عارية او كفالة او غصب
او قرض او قراض او اجارة او غير
ذلك ثم قال ولو قال غطت في
الحساب فليس له ان يحلفه
والا ما نفعت بسراة ولا
انقطعت معاملته انظر الخطاب

البينة في اجماعنا اه الثاني الابراء من المعين اسقاط لمطالبته به
 فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف اصله للمبرئ بالكسر كما ان
 الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرئ بالكسر
 والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
 من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقر له اخذ
 ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
 بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
 فانهما في راس المال ولا ييطان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
 ابن دحون لابن زرب فلوان رجلا اقربدار لابن له صغير قال
 يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
 بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
 جاز اقراره وان لم يحجزها وفيها ايضا من ابن لبابة في الرجل يقول
 هذه القرية لامراتي وانما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
 للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صحته وإلا فلا وان
 كانت لا تعرف للزوج فالأقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسه
 وق و ح في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوئشريسي ويعرف
 اصل الملك للمقربان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
 ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تاحقه فيه تهمة ولا توليخ محله في
 غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف اصلها للمقرو ويقيد
 ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح الخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
 مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
 بعدم الحياة واخرجه من يده للمقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
 اليبوع ما نصه اقرار لام بدين لابنة في صحتها نافذ إلا ان تكون
 لابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
 ح بما لا يشبه ان يكون لها محض توليخ اه وقد قال في المعيار

ثم تكلم على العهدة في البيع اذا طرأ استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتشولي للبيع غير مالكة وحاصله انه اذا كان وكلا مفوضا او مخصوصا ولم يعلم بذلك المشتري فالعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) أى الرجوع بالثمن عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديما وقال انه حدث عند المشتري فالتزل للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعنى مع يمينه فيكون الثمن (مع يمين على الذى تولاه) أى تولى البيع وباشرة (بالتفويض) مطلقا (او لا) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلا) عليه بالخصوص (ولكنه لم يخبر) المشتري انه يبيع لغيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (وإلا) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلا) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكمل) أى المسألة (بان يسالا عن الملك) (سمسار) أى ملك ما باعه ثم (ان بدا) أى ظهر المالك وعرف (فياحبذا) ذلك لاستراحته

النساء لا يعرفن بالتكسب فهن محمولات على عدمه وقد قالوا ايضا	البسائع ووجود المشتري من
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذى شأنه ان يكون للنساء ما لا	يطلب بحقه (وليحلفا) أى
يشبه ان تملكه لضعف حالها وصدقاتها وعدم معرفتها بالتكسب لا	السمسار والنخاس (ان تجهلا)
يكون لها منه إلا قدر صدقاتها وبهذا كنت افق والله اعلم (وذو غيبة	أى ادعى جهل المالك وقال
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تاملا كلاما للخمى	لا نعرفه فان حلفا برثا (وان
	نكلا فالسجين) عليهما (ان

ريبة بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربها ان وجده وإلا اتبع قلت كذا ذكره لاكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازرى لكن يومرون باعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها ليحاكموه فيها المتطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فان نكل واستريب سجن قدر ما يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا أى والغائب غيبة بعيدة (ومجوبة الملا) أى والمرأة من لاشراف الذين من شأنهم حجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما هما) أى العهدة واليمين فهما مبتدا والجورور قبله خبرة والجملة خبر ذو (وان باع موسى) على ايتام (تلزماه) أى العهدة واليمين وهذا اذا باع في غير متونهم بل ليتجر لهم ومثله الوصى والقاضى وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضى والوصى ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة فلا شئ على لايتام وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصى لليتيم اتبع ذمته كالوكيل اه والى هذا اشار بقوله (تاملا كلاما للخمى بذا) أى في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن فتأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شئ على الايتام النخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فقد صون به ماله فيرجع في المال المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بانه مال يقيم واشتراه ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم النخ ولم يتعرض له النظم وعبارة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على نزيل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شئ بعينه فعليه اتياءه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شئ عليه وكذا الوصى يبيع لمن يليه للنفقة او لبعض مثنونه وبين ذلك فلا تباة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلي عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانه متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شئ له للضرورة ويبيع القاضى كبيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صداق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعتقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها ولاول احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى ليتيمه اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اه وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقته او لبعض مثنونه وبين ذلك فلا تباة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلي عليه لم يكن عليه شئ

وبيع القاضي كبيع الوصي لا تباعة عليه انه ونحوه في المتيطة وزاد انه يرجع على الوصي ايضا اذا استحق البيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتيم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن في ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واعتقها

ففي رد العتق وازومه ويغرم

الوصي قولان لها والكتاب محمد

(وابن يونس) اي وقامل كلاما

لابن يونس في معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وطلمه بانه غاصب فيخير

في الاولى ولا يخير في الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما في ضيحه من قوله فرع

فان علم المبتاع بعد البيع ان

المبيع لغير المتولى فخيره مالك

في الرد والتنازل اذا علم وذلك

اذا ثبت انه اغيرة وعارضه

ابن يونس بان المذهب في

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المصوب منه ورضي

بالبيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المغصوب منه واجاب بان ذمة

المغصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقبل للمشتري من ذي

شبهة في اجازة المستحق

لانفاد دين رجع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكه او ضاع منهم وان تجر الوصي لبيته اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على لايتام مطلقا وتفصيل اللخمي قد رايته وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح المتن عند قول نخ في الوكالة وبالعهدة ما لم يعلم النخ فان ظاهر كلامهم ان العهدة في مال لايتام مطلقا لا في عين الثمن ولا فيما بيع للاتفاق بل فيما بايدي لايتام لانهم صونوا به مالههم كما قدمناه وكما ياتي قريبا آخر الصفة وانظر فصل بيع الوصي من ابن لمون وانظر شرحنا للتحفة او آخر فصل مسائل من احكام البيع وانظر شرحنا للشامل في باب الوكالة والله اعلم وانظر المتيطة في باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمى قوله وبيع القاضي كبيع الوصي النخ انظر الشرح عند قول نخ ومنع منه بيع حاكم ووارث النخ وقوله قولان النخ اي واما ان كان البيع لانفاد ديون على الهالك فالعهدة في مال الغرماء بقي الثمن بايديهم او استهلكه او ضاع منهم قاله اللخمي (وابن يونس) قول ته في معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد النخ تامل لا يعارض هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث ام يعلم المشتري بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة الا بعد الاستحقاق وهنا قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت عهده عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهدة على المالك وقوله فصار كالعيب الذي يجهله المتبائعان لا يقسم به اي لانه كالدخول عليه وعليه فحقه ان يقول الذي يعلمه المتبائعان

واجيب بانه خلف ذلك علمه اخرى وهي ان الاستحقاق قد تم في جميع البياعات او اكثرها فصار كالعيب الذي يجهله المتبائعان لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

لبيع هو المالك اه (ومسالة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في المبيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بدلها (١٣٦) كما قال خ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها

ماموك لزمتك وهو قوله (مع زائف جلا) اي ظهر وكلاهما في المدونة فقال ابن يونس يحتمل انه اختلاف قول ابن عرفة قد يفرق بانقطاع ما وكل عليه في مسالة العهدة فصار كاجنبي وعدمه في مسالة الوكالات فان قلت انه منقطع في مسالة الوكالة لانه انما وكل على دفع الدراهم قلت لفظها في المدونة ارايت ان وكلت رجلا ليسلم لي في طعام الى اجل ودفعت اليه الدراهم وذكر المسالة وظاهر كلام المازري كالصقلي انه اختلاف قول وذكر في كتاب الوكالات عن بعض المتأخرين انه انما صدقه في مسالة الوكالة لان الطعام المسلم فيه لم يقبض فبقي بعض افعال الوكيل فصدق ولو قبض الطعام انقطعت وكالته ولا يصدق وهو مثل ما فرقت به قبل ان اراه والله اعلم وجلبنا ما ذكرنا لضرورة

(ومسالة التوكيل) ما اشار اليه تسمعن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في باب العيوب في ترجمة البراءة وتلقه الش بتمامه ولم يذكر ابن عرفة في باب الوكالة سوى كلام المدونة الذي في ق وقوله ولو قبض الطعام انقطعت وكالته الخ انما يظهر عدم انقطاعها اذا كان هناك عرف او شرط بان يتولى قبض المسلم فيه وإلا فهي قد انقطعت ايضا لان الدراهم مبيعة كالسلعة اذ كل من الثمنين مبيع بالآخر وبهذا يتم الامر لان الوكيل على البيع او الشراء وكيل على قبض الثمن والمثمن بالعادة خ وطولب بثمان وثمان الخ تنبيهات الاول سئل القاضي ابو يحيى بن عاصم عن اتباع سلعة فوجد فيها عيبا فطلب الاقالة من البائع فابى ان يقبله ثم اراد ان يقوم عليه بالعيب فاجاب ذلك له ويحلف ما كان ذلك منه رضا بالعيب ويرده اه الثاني اذا شهد المشتري انه لا يرجع على البائع بعيب يجده فان كان في عقد البيع فهو بيع البراءة ولا ينفع في غير الرقيق وان كان بعده فان كان على ان حط عنه شيئا من الثمن فهو ممنوع لانه عوض من مجهول اذ لا يدري ما العيب الذي يظهر للبائع الرجوع بما حط والمشتري القيام بالعيب وان كان من غير حط فذلك جائز وكان من باب هبة المجهول فذا وجد عيبا فلا قيام له وقيدة الوشريسى بما اذا لم يعظم العيب فان عظم بحيث يفيت المقصود فله القيام كما لو تطوع له بعدم القيام بعيب يجده في الدار فظهر ان اساسها مخروق وانخسفت الدار بسبب ذلك وهذا كله اذا لم يكن مدلسا انظر تكميل المنهج الثالث من قولهم اذا شهد المشتري انه لا يرجع على البائع بعيب يجده فهو بيع براءة حيث كان في العقد الخ تعلم ضعف

ما

كلام المص اذا لا يفهم بدونه مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر

على ان قال (وان باع موسى او قضاة نعم ولا) لكفاه في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والمحاكم اذا باعا للاتفاق وبين ذلك
 لا عهدة على الايتام في غير الثمن على ما مر وجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للمفقة يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهي لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في خ وغيره ولذا لم يعول شراح خ على
 تفصيل الخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه ببيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهي في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول خ ايضا في التناول وان
 لا عهدة النخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع الاشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للاتفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجدة ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للاتفاق ولكن المشتري
 بجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبيه عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة النخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان امسك المحجور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبيه الذي احلناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشتريته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فاقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف الغاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتبائعين من العاصمية وعند قول خ في
 القراض ككل آخذ مال للتنمية فتعدى وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر ز عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما النخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلاف ما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرک واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشترى له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيجلب انه قد ابتاع له ما امر به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فار كان كالرهن عنده لضمنه السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا يبلد لم يجز ان يامر به بشراء سلعة بدينه الذي له عليه الا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولو ادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الامر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له والا فهو ضامن له قال بعض الثوريين والفرق بين مسالة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذي امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسالة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسالة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذي اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فضايع قبل شرائه له لم يضمن الا بينته كمسالة الغرائر اه من بابي الوكالة والسلم (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزيد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او بالكثير او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما يابى وقول ته ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثن وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك الا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلاث النخ لا مفهوم له لان الناظر والوصي وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بيننا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول نخ والا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الاصول
والرباع الحبسة (ينبطل)
لفساده (ان جرى) اي وقع
(على فسخه بالزيد) اي
الزيادة (من مكثرجلا) اي ظهر
وزاد على الكراء الاول (والا)
بان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله والا (فلا) من
تمام التصوير راجع لقوله يفسخ
ويحتمل رجوعه لقوله يبطل
اي والا يجر على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبت (الغبن) فسخه
بثلث

اي بزيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكثري لاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و) في (الملا سواء او) المكثري (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب وشار بذلك الى ما في المعيار سئل سيدى ابراهيم اليزناسنى هل يجوز هذا الذي يعقد اليوم في اكرية لاجباس وذلك انه ينادى على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكثري مدة ثم ياتي من يزيد عليه الثلث فان زاد هو والا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب الرواية لا يفسخ كراء الوقف لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان ثبت الغبن مع تساوى احوال المتكثريين في الملا والانصاب او يكون الثاني ارجح والكراء على قبول زيادة الثلث باطل لانه من الغرر وذريعة الى بيع وسلف في قول ابن القاسم والى سلف جرنفعا في قول سحنون على اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع وفسخه واما صاحب لاجباس فحكمه حكم الوصى هكذا تواترت نصوص المتقدمين والوصى يحلف فيما ولي من المعاملات باتفاق اه والى هذا لاخير اشار بقوله (وناظر وقف كالوصى تنزلا) يعني في الحلف فيما تولى معاملته واما في ادعائه لاصلاح ولا اتفاق او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

العادة الخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصلحة ولا مصلحة في اقل من كراء المثل مع التساوى في الانصاب والملا وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن لم يلزمك اه وبهذا قرر في قول الخ ولا يفسخ كراؤه لزيادة وقول ته ينادى على الربع الخ كذا هو في الطور عن المشاور قال ابن رحال ومفهومه انه لو اكره من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء الاول فيه غبن ام لا لانه لو نودى عليه لاحتمل ان يعطى فيه اكثر من الذي يستحقه اذ لا حد لثمن المنافع قال ولم ار هذا نصا وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقد الكراء وزاد بعد مضي بعض المدة فما ناب الماضي من الكراء بيع للمنافع وما ناب البقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراطه منزلة النقد بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان لم يشترط فيودى للجهل بقدر المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقوله عن ابن عات ان فات وقت كرائها الخ هذا الشرط راجع لما قبل للاستثناء اذ لا معنى لقوله الا بثبوت غبن فتشقص ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع فيه فات وثبوت غبن اي لم تنقص ان فات وقت كرائها الا بثبوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه وقوله فان كان قبل ذلك الخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله الا بينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر لاجباس على يد القاضي ربع الحبس بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة الا ان يثبت بالينة ان في الكراء غبنا على الحبس فتقبل الزيادة ولو من كان حاضرا وكذا الوصى في مواجهة يتيمة وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقص لاجارة الا بثبوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة بظاهر اول كلامه (١٢٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان

والاول اقيس والثاني احوط

وقد يؤخذ من قوله في كتاب

العشق الاول من المدونة

بيع السلطان على خيار

ثلاثة ايام فان وجد زيادة

والا فلينفذ البيع واستمر

العمل في كراء الناظر في

حبس تونس على انه على

قبول الزيادة فيكون مقعدة

لازما للمكترى غير لازم

للمكترى انظر تمامه في ابن

غازي عند قوله ولا يفسخ

كراوة لزيادة وما ذكره من العمل

مثله عندنا بفاس الا انهم

يكتبون التزم فلان فقد موضع

كذا بكذا من غير اشهاد على

الناظر انه اكترى له والا لم

يفسخ الا بثبوت الغبن وما

حطه ناظر الوقف عن المكترى

لمصلحة تعود على الحبس

يمضى والله اعلم (وفي دفع

باقى الحق) اى باقى الثمن

اذا اشترى عبدا مثلا او دابة

وكان قد دفع بعض الثمن ثم

وجد عيبا فقال البائع لا اجيبك

فيه حتى تردى الباقي فان كان

ذلك اى قبل فوات الابان نقص وظاهرة واو لم يكن غبن وقوله

عن ابن عرفة ظاهر اول كلامه النخ مرادة باول كلامه ما ذكره في

ناظر الاحباس فانه لم يذكر فيه نقضا للزيادة مع عدم ثبوت الغبن

ولو قبل الفوات ومرادة بالثاني ما ذكره في ربع اليتيم بان ظاهرة انه

لا ينتقص للزيادة في الابان ولو لم يكن غبن والاو وهو عدم النقص

للزيادة مع عدم ثبوت الغبن اقيس اذ لا فائدة للعقد الا ذلك

والثاني وهو نقصه لها في الابان وان لم يكن غبن احوط لليتيم

والحبس وقوله فيكون عقدة لازما للمكترى غير لازم للمكترى النخ

وعليه فيكون المكترى بالخيار بسبب ظهور الزيادة وهو حينئذ مخالف

لما مر من ظم واليزناسنى من انه يبطل لا يقال هذا لم يصرح

فيه باشتراط قبول الزيادة لانا نقول العادة كالشرط ولا يقال ايضا

بيع السلطان محمول على انه بالخيار ثلاثا فكذلك الناظر والوصى

لانا نقول حمل الوصى والناظر على هذا يفضى الى الجهل بمدة

الخيار وهو الغرر المتقدم ثم على ما قاله من العمل المذكور اذا زاده

حينئذ احد اخرج مكترية ان لم يزد ولا يكون مكترية احق به مما

زاده هذا المزيدي كما في فر وقد تقدم نظيرة عند قوله وتخلي لتسويق

ديار النخ تنبيه ذكر ابن عات ان اجرة ناظر الاحباس الذى قدمه

القاضى تكون من بيت المال فان لم يكن بيت مال فاجرة

على الله قال في المعيار هذا مما لا عمل به والعمل شرقا وغربا باخذ

الناظر لاجرة من الاحباس قالوا وان ترك ناظر الاحباس قبض الكراء

وامهله حتى افلس المكترى فهو ضامن وان اخرة التأخير المعهود بين

الناس فلا ضمان وكذا وصى لا يتام يهمل دين يتيمه او يهمل

ربعه حتى يضيع (وفي دفع باقى الحق) موضوع قوله خلاف اذا

يخفى العيب واما اذا كان ظاهرا فهو مفهوم اذا يخفى ولم يتعرض

له ظم الا في قوله والا فلا اى وان لم يكن فيه طول بان كان

ظاهرا

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب

وان كان مما يطول فقولاين ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى
 القضاء به عليه (قبل تحاكم به) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما
 قد دنا (وإلا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسيم
 قوله وفى دفع النج (خلاف) مبتدا خبره قوله وفى دفع النج ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من
 دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه
 وقال ابن رشد ان كان ينقضى من ساعته اه وفى الفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى
 ينقضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تطاول فيه لا يام
 فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ظاهرا فرع قال اللخمي وغيره من اشترى عبدا بعيب مشكوك
 فى زواله فانه لا رد له بعدم زواله قلت وكثيرا ما يشتري
 الانسان العبد والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروه فانه لا رد
 له اذا لم يبرأ فان بيع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى
 البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرأ منه البائع وتشهد اهل المعرفة
 انه لا يمكن التبرى منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح
 البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع
 يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى
 يمينا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غير هذا هو
 المذهب قال ابو الحسن انظر قضاة البوادي يفعلون هذا وليس لاجل
 دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف
 الاحكام فيحتمل ان يوخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل
 غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

مع شاهدك فقال اخاف ان
 احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجعله فى ذلك اذ لا يجب له الحق إلا بعد اليمين وقيل
 لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجي واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص
 العطار فذكر الاول عن نفسه والثانى عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه ملى
 بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غير اه وفى ابن
 سلون فيمن ادعى انه قضاة وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال
 النج ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى رد
 دعوى القضاء وان كان لا ياخذ إلا بعدها بخلاف ما اذا كانت مكملته للنصاب

* فصل في التولية *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحيازة او دفع المدة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحاز عنه إلا بعد موته وذلك مما يطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولية كما في (١٤٢) المعيار على ثلاثة اقسام معلوم

ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

الرد والمظنون يوجب اليمين إلا

ان يتوى الظن فيصير كالعلوم

والموهوم لا رد فيه ولا يمين

فالمعلوم ما ثبت بيينة او اقوال

واليه اشار ظم بقوله (ويثبت

تولية باقرار مشتر) بان الشراء

لا اصل له وانما هي عطية

وتولية (وبيينة) الواو بمعنى

او اي ويثبت التولية ايضا

ببيينة فسرت (اولم تفسر)

عطف على محذوف كما قدرنا

(وقيل لا) اي لا تقبل إلا اذا

فسرت قال ابن عات التولية

يكون باحد اشياء ثلاث لا اول

ان يقول الشهود قد توسطنا

للعقدين البائع والمشتري واتفقنا

على ان البيع الذي عقده في

الظاهر انما هو سبعة لا حقيقة

* فصل في التولية *

وهولغة لادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجانا بهبة

او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من لاغراض

(اولم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة

إلا مفسرة وقول تـ شهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ

يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله

توسطنا للعقد الخ يعني من غير اشهاد وهذا اولي من جعلها من

شهادة النقل تنبيهه اذا حاي البتة في الثمن فقط مثل ان

يبيع بمائة ما يساوي مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقص البيع

كله لانه اراد به التولية ولو اتم هو ببيعة الثمن ما كان ذلك له

لان اصل البيع وقع على التولية اليه وقيل ان اتم هو ببيعة الثمن

فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادي عشر من الفائق قلت

ظاهر ما للتحفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له

من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبيه آخر اذا حاي

المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عيدة

فبيعه منه بمثل الثمن او اكثر فللورثة نقص البيع في ذلك قاله

له الثاني ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا شهدنا بذلك فلان

وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي الميظي فلو اقر بذلك لاب لم يستصر به الابن وعد

اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بيته بان البيع وقع على وجه التولية شهادة مجملة فقال ابن

حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زوب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل

شهادته على اتم الوجوه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم ولأقبلت كما مر في قوله

الشهادة اعتناق النخ (وإلا) يثبت
 التولية بشئ مما ذكر (فلا)
 تولية والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جى نزاع) من
 بقية الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (تولى) و (الحال انه) ميل
 (تحصلا) فيحلف (اذا لم يعاين
 قبض حق) للثمن فتقوى
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوين القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فقولان
 والى ذلك اشار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يمين قال في المنيطة ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بشئ قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيه
 فذكروا ان ذلك البيع تولى
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين إلا ان يثبت
 ان لآب كان يميل اليه دون

النخسي والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمد وهذا احسن اه
 ويوافق ما ياتى عند قوله واشهاد زوج النخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقاتهم وصرح به الش
 وهو الموافق لاحد شقى التردد الآتى في قوله وفي كون مشهود
 لعرس النخ وحاصل ما للنظم في هذه الآيات ان التولية اذا لم
 يثبت بينة ولا بقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اى ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل النخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذى هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 النخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يبصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يمين
 على الصغير الآن وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا تولى قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلمى بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع لآب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبى لولده اذ الدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء لآب لولده من اجنبى
 وسواء قال اشترى له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جبار في الصورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمده ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض لم

غيره فتجب اليمين انه ابتاع بيعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بيئته التبايع بمعاينة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان كلاب يميل اليه وتقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى فى اليمين وذكر الضمير باعتبار تاويلها بالحلف والإلا فاليمين موثقة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (١٤٣) تهمة قوية (جلا) تسميم

للبيت قال فى المتبعية ولو نص فى عقد التبايع على معاينة البيئته لقبض كلاب جميع الثمن لم يترتب على الابن يمين وان شهد بميل كلاب اليه وانحرافه من سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين فى ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف فى اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجرده ففى التبصرة قال ابن رشد وقد قالوا فى كلاب يبيع من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه توليهم من ابيهم ان كتب فى الوثيقة قبض الثمن بالمعاينة فلا يمين

يصر يمكن ان يحمل على الخلاف فى ذلك كله فى خصوص لزوم اليمين وعدمها كما هو ظاهرة ويمكن ان يحمل على ان الخلاف فى ذلك فى لزوم البيع وعدمه هذا ما عندنا فى حل المص وامام قد وقع منه ما قرأه والله اعلم (مع تهمة) اى الميل وما نقله ت عن المتبى هنا متحد معنى مع آخر النقل الذى نقله عنه قبله وانما زاد هنا عليه بخلاف ابن حبيب والمتبى ذكر الكلام الاول فى محل الكلام الثانى فى محل آخر وانما نبه الناظم بقوله وخلاف فيه لتلايتهم ان المعاينة لا خلاف فيها وقوله كذلك هو مع الميل بمجرده الخ اى ليس هنا إلا الميل ولا معاينة وهو قول ظم لكن يحلف ولذا جعلنا فى التحصيل قوله وخلاف فيه راجع للمسالتين وقوله وانما اختلفت اقوال العلماء الى قوله ولا مضاء والرد الخ منه تفهم ما اشرنا اليه فى التحصيل من انه يمكن ان يحمل ظم على ان الخلاف فى لزوم البيع وعدمه الخ وما يأتى للناظم فى قوله واشهاد زوج صح وفى قوله مثله وفى كون مشهود لعرس صريح فى ذلك وقوله وعلمت لاقسام الثلاثة الخ يعنى التى هى كونه معلوما او مظنونا او موهوما فالعلوم ما ثبت بيئته او اقرار والمظنون هو المشار اليه بقوله لكن يحلف الخ والموهوم هو قوله وان بدا الخ وقوله ثم شبه فى مطلق الخلاف الخ الظاهر كما تقدم فى التحصيل انه تشبيه تام اى كما اذا كان القبض بالمعاينة وام يكن ميل ولا عرف اصل المال المقبوض

فهما

على الابن وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان

اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء فى اليمين وعدمها ولا مضاء والرد فى المسالة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت لاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه فى مطلق الخلاف لانه كان فى اليمين وعدمها وهذا فى امضاء البيع وردة فقال

(كان لم يكن ميل) من لآب مثلاً (ولم يعرف أصله) أى المال المدفوع فان عرف صح بلا خلاف وإلا فقولان أصحهما المضى قال فى معين المحكام وإذا اشترى لآب لابنه الصغير فى حجرة ربعا أو غيره وقال ان المال للابن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره لآب مضى ذلك للابن وان لم يذكر لآب وجهها فهل يصح ذلك للابن ففى ذلك قولان أحدهما انه يصح للابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والآخر انه لا يصح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك توليحا قاله مطرف وأصبغ ولا ينفعه ائساد لآب بعد ذلك انه انما يكرها له فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر عن المشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٤٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للابن مال فان مالكا يلزمه اقراره ويجعلها للابن وان اعتمرها

لآب أو سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للابن مال بحيث لا يعلم وأصبغ يجعله توليحا وليس بشئ اه من الاستغناء ومثله فى النهاية والوثائق المجموعة فلو اشترى لآب لابنه من اجنبى ولم يقل من مال ابنه صح ولم يكن توليحا باتفاق أصبغ وغيره ولا يحتاج الى حسوز لمصولة بالشراء له وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له على الصحيح المعمول به قاله فى

فهما احتمالان وما قلناه اقعد بالنظم وحاصله انه يعمم فيما تقدم اشترى له من نفسه أو من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى له من اجنبى أو من نفسه لكن تارة يعاين القبض وهو ما هنا وتارة لا وهو قوله أو القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف أصله راجع لجميع الصور وما قرر به تـ هو قوله أو القبض لم يبصر من انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا توليح ولو فرضنا انه عطية كما تقدم فى التحصيل وقوله فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا الخ هذا من كلام أصبغ وقوله باتفاق أصبغ وغيره الخ هذا ما لابن رشد وقال غيره خلاف أصبغ جار فى الصورتين كما مر فى التحصيل وهو الظاهر لان أصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال الابن فاحرى ان يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (أو القبض لم يبصر)

المعيار (أو القبض لم يبصر)

يعنى ان لآب اذا باع من نفسه لولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي الملك بيد لآب الى ان مات ففى صحة هذا البيع وفسخه لكونه توليحا قولان والأصح المعمول به منهما صحته ونفى كونه توليحا كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاعملا) قال فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه أرضا واشهد انه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا ارأه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليح انه ماض ان اقر بالقبض وكان لابن كبير او ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل مالك عن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى أو ابنتى أو وارثى بمال

مظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقال لا يجوز هذا

وليس ببيعا وانما هو توليع

وخديعة ووصية لوارث اه نقله

ابن سلهم وغيره وجعله ابن رشد

مقابلا للمعروف من قول مالك

وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا

قال ظم وبالنفي فاعملا وانما

جعلنا كلام المص في الاولى

فيما اذا اشترى لاب من اجنبى

لولده الصغير وان كان خلاف

ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع

من نفسه لولده ولم يقبض المبيع

ليطابق النقل فيهما ولئلا يخالف

في الاولى ما مر من قوله لكن

يحلف النخ المتيطى انه اذا لم

يكن ميل وعوين القبض مضى

البيع ولا يمين ولانه لو كان

المراد بنفى القبض في الثانية

عدم قبض الثمن كما قال الش

لنا في قوله لكن يحلف مشتر

اذا لم يعاين قبض يعنى والبيع

ماض وما نقله من المعيار من

جواب ابن لب شاهد لنا لا

له (وفي كون مشهود لعرس)

اى زوجه (يبيعه بعلة موت)

الباء الاولى للتعدية والثانية

للطرفية وهما متعلقان بمشهود

واعرس متعلق ببيعه اى وفي

اى كان القبض لم يبصر وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى

قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النخ تقدم ان موضوع

هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يحلف النخ البيع

لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك

فاخرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع لاب

من ولده فلما راي تـ ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبى

وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا

المعنى حتى يقال بنفى المخالفة بل مثل هذا يقال فيه لئلا يتكرر

لان الثانى ماخوذ من الاول بالاخرى وقد تقدم في التحصيل ان

قوله كان لم يكن ميل النخ هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف

اصله فالموضوع حيث شذ مختلف وما ذكره عن المتيطى هنا هو ميم ما

قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله

من حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح

به قوله وبالنفي فاعملا والّا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله

لكن يحلف النخ اى لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النخ)

الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يحلف ان جرى

نزاع النخ هو لزوم البيع وعدم كونه توليجا وقد تقدم انه لا فرق

في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن

هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض

المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى

في بيع التوليع ما يفيد ان الراجع في هذه المسألة التفصيل بين

ان يبيع منها خيار املاكه واغبط امواله فالمنقول عن سحنون ولم

يحك الالحصى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض

الثمن قال وان لم يحايبها بعين المبيع ولا بثمانه فان كان الدفع

بالعاينة فلا كلام وان كان بالاهتراف والمرض مخوف لم يفد اقراره

للثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) وأشار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي
 فوريته زوجته وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصي لابن البيع وقال انه تولي
 ليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال
 البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبح بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة وأشار القاضي
 ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا قال وهو مندى لاختياره
 ومفهوم قوله ولا روية انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعله موت انه لو صح
 من ذلك المرض لصح ولزم لاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين
 قال اشهب وسمعت يسال (١٤٧) عن اعتراف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال
 انما اردت ان اربحها اترى

هل يلزمه قال نعم اقر لها وهو
 مريض وينكرها وهو صحيح
 وستل عنها سحنون فقال مثله
 اه قال ابن رشد هذا كما قال
 لان لاقرار في المرض يلزمه اذا
 صح ولا خلاف في هذا وانما
 الخلاف فيما اذا اقر احد
 الزوجين لصاحبه في مرضه ثم
 مات من مرضه ذلك وقد مضى
 تحصيل القول فيه اه ومفهوم
 بعله موت انه لو اشهد لها وهو
 صحيح فان علم وجه ذلك

بقبض الثمن وعد توليها اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع
 الخ يعني على المعتمد من احد قولين تقدمما وقوله ومفهوم بعله
 موت الى قوله ولزم لاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح
 وفاعله البيع وقوله ولزم لاقرار الخ كلام مستأنف اي لصح البيع في
 مسالتنا ولزم لاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان
 يتم الكلام الخ لان ما نقله من سماع القرينين انما هو في خصوص
 لاقرار وان كانت مسالتنا فيها لاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة
 لاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو
 لزوم لاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما
 يندرج تحت قوله لكن يحلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم
 ها مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لا شتمال هذه المسألة على امور

وسيه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فقولان الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعشية وهي رواية
 المصريين وادعها وهي رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة وايضا
 تبع ظم اذ قال (واشهاد زوج صح) اي صحيح (للعرس يجتلا به) اي فيه (كابنه) اي كشهادته
 لانه اذ لا فرق (تاليج) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشروطين (ان حق
 انخفى عظيم) صفة لقوله حق وانخفى مطارع اخفى والمعنى انه اذا اشهد في صحته ببيع منزله
 من زوجته او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع لن يتحولا) اي لم يزل عن يد
 البائع الى ان مات قال ابن سلون وستل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجه نصف
 دار له في صحته واشهد بالبيع وقبض الثمن لم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعداوة الاخ له وانه كان يقول (١٤٨) لا اورثه شيئا فاجاب

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكة لها فان ذلك مبطل للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيازة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبح بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستراب فيه ويظن به القصد الى التوليع والتخدعة وبذلك جاءت الرواية عن ابن القاسم وسئل مالك عن اشهد في صحته اني قد بعث منزلي هذا من امراتي او ابني او ابنتي او وارثي بمال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو بيعا وانما هو توليع وخديعة ووصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لا اعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تلحقه فيه تهمة ولا توليع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقر بمعين لا يعرف اصل ملكه له والا فهو هبة لا بد فيه من المحوز في الصحة كما قدمناه عند قوله ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه النخ وقوله ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن النخ يعني من كون الحق عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا يورثه النخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له عن المعيار انه اذا قويت التهمة يصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدوها وتلك القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معاوضاته في الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولاجل هذه الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فرعا مستقلا فيكون التوليع على هذا كما يثبت بالبيينة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمانه اليوم كثير وله ولد غيره قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة ولا ارى للولد الا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه ظم كما قاله سيدي عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

المعروف من قول مالك كما مر ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افنى

افتى ابو العباس النشريسى بهذا حسبا في نوازل العلى قائلا
 اشهادها لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض توليغ مبطل للعقد
 ووهن له كان المبيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح النخ هو كقول ابن سلون في باب
 لاقرار عن صاحب الكافي وكل من اقرار وارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البراآت او قبض اثمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تاحقه فيه تهمة ولا يظن به توليغ ولا جنبي
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في لاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن إلا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكره والتعدى ويأتى مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حيثذ بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به اليه اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 لايات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقها اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن رأى قوة التهمة حكم بالتوليغ وفسخ
 البيع ومن رأى ضعفها ابقى الامر على ظاهرة وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنج وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه النخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس المكناسية ان

كون الوارث اخا وثبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا لاجهوى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سهل
 كله انما يأتى على رواية
 المدنيين ولا يأتى على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعنية ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تاحقه تهمة ولا يظن به
 توليغ سواء كان له ميل ومحبة
 للمقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليغا وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وغيره قال حسين وما زلت
 العجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعنية اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اى
 وان وقع الصلح على وجه مكروه
 (فامضين ولو حادثا) اى
 ولو كان الاطلاع عليه حادثا

(وافسخ حراما وقيل لا) يحتمل وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبح يجوز حرامه ومكروهه
وبه قرر الشئ ويحتمل وقيل لا يمضي المكروه اذا عثر عليه بحدثانه بل يفسخ لان المراد به المختلف
في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا قتل بفسخه لانه من قبيل
الحلال قتل في ضيق اللخمى اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح
حراما ففسخ ابدى فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضي

وقال ابن الماجشون ان كان
حراما ففسخ ابدى وان كان مكروها
فسخ بحدثان وقوعه فان طال
مضى وقال اصبح يجوز حرامه
ومكروهه وان كان بحدثان وقوعه
نحو لعل المراد بالحرام المتفق على
تحريره والمكروه المختلف فيه
اه وقال ابن عروة عن المقدمات
ما عده حرام في حق كل واحد
منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة
دنانير فاقر له بخمسة وصالحه
عن الجميع بدراهم الى اجل وما
حرم في حق احدهما كصاحبه
من عشرة دنانير انكرها بدراهم
موجلة ففي فسخه وامضاته
قولان المشهور واصبح والمكروه
ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه
في جهة معينة كدعوى كل واحد
منهما على صاحبه دنانير او دراهم

اصبح لا يقول بامضاء كل حرام وإلا لم يكن معنى لمنعه الصلح
الذي اتفقت فيه دعواهما على فساد وان لم يرد المراد بالمكروه
المختلف فيه على دعوى احدهما بل المراد به الممتنع على ظاهر
الحكم وهذا هو ما يدل عليه كلام ابن رشد الذي نقله ت عن
ابن عرفة عن المقدمات فقول الناظم وان وقع الصلح الكريه اى
المنوع في ظاهر الحكم وقوله وافسخ حراما اى على دعوى
احدهما واما على دعواهما فيفسخ اتفاقا وقوله وقيل لا اى لا يفسخ
ما حرم على دعوى احدهما ويفهم منه انه على هذا القول لا يفسخ
المنوع في ظاهر الحكم بالاخرى وكذلك اذا قلنا وقيل لا يمضي
المكروه اى المنوع في ظاهر الحكم بل يفسخ يفهم منه ان ما
حرم على دعوى احدهما يفسخ بالاخرى ويحتمل ان يكون
معنى قوله وقيل لا اى لا يفسخ الحرام على دعوى احدهما ولا
يمضي المنوع في ظاهر الحكم لانه حذف المنفى فيشملها معا
وقوله في ضيق يجوز عند اصبح حرامه ومكروهه اى الحرام
على دعوى احدهما ومكروهه في ظاهر الحكم وإلا فالحرام اتفاقا
لا يقول اصبح بجواز ولا امضاته وقوله ايضا لعل المراد بالمكروه
المختلف فيه الخ لو قال لعل المراد به المنوع في ظاهر الحكم لسلم

فيتصالحان على تاخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضي وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم
يطل اه يعنى انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الآخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني
واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الآخر وصالحه على التاخير فانه جائز على دعوى
كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التاخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعى
بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكل فيسقط حقه حيثنذ وقد تقلل ظم من الصلح ولوزاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا ويبيع هبات واقتداء اجارة هو الصلح فارح الشرط فيها وكلا وان وقع الصلح النخ
 خ الصلح على غير المدعى ببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجاز من دين بما يباع به وعن ذهب
 بوزن وعكسه ان حل وعجل وعلى لاقتداء من يمين او السكوت او لانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به سكناء) مبتدأ وخبر والجملة صفة ملك (بيعا) مفعول ادعى (تقبلا) خبر من قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا واستغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 فان اثبت ما ادعاه من (١٥١) الشراء فذلك والا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله

ابن زرب وقضى به فقال له

ابن دحون اليس الغلة بالضمان
 فقال ليس فى مثل هذا لان هذا
 مقربان الدار كانت للتأمين
 وزعم انه ابتاعها ولم يثبت
 ذلك فهو يرجع عليه بالغلة
 وقيل لا غلة عليه ولو ادعى
 الشراء منه لان الاصل عدم
 العدا وان لا يلزم لاشهاد
 كفى بالله شهيدا ولو قال الدار
 ملكى ولم يدع ابتاعها ثم
 اثبت القائم ملكها لم يرجع عليه
 بالغلة ابن سهل هو دليل ما
 فى شفعها وفى العيار وسئل

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله - والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما فى نخ والعيار
 وغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى فى - ان الاصل عدم الانتقال الملك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان الاصل عدم العدا والراجح ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين والا فيصدق
 الحائز يمينه انه اشتراه منه او وهبه له قال فى التهمة . واليمين
 له ان ادعى الشراء منه معلوم وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتاعها النخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما فى القلشاني وقوله وصوب المشدالى النخ هو عين ما فى ظم
 وما مر من القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة ترد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة الا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل لاشهاد)

ابن حنون الما لقي عسا

استحق من يد مجهول لا يعلم تعديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت الاصل للقائم وانه لم يفوته فى علمهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالغاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يرد لها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الاخر (ولا يشمل لاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حالة كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصاري جميع الملك بقريته كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

فلان البائع له بحكم التوكيل
على فلان أو بما له على لا يتم
فلان وفلانة من لا يصاء عليهم
من قبل أبيهم فلا يشمل لأشهاد
بالحكم الذى هو الشراء (سواء
من المحلا) جمع حلية وأراد
بها ما يشمل لأوصاف كالشريف
والعدل وغيرهما مما يذكر فى
الحكايات كقولهم الحمد لله كان
على ملك فلان جميع الدار
الفلانية واستمر ملكا لها إلى
أن توفى فورثه زوجها فلانة
ورلدها منها فلان وفلان وأمه
فلانة صار واجب فلانة لفلان
بهبة أو مخارجة أو غير ذلك إلى
أن يقول حضر جميع الورثة
المذكورين مثلا ووافقوا على ما
ذكر كما حضر معهم فلان واشترى
منهم جميع الدار المذكورة إلى
قولهم شهد عليهما بحال صحته
وطوع وجواز وعرفهما أو
عرف بهما تعريفا فلا يشمل
لأشهاد شيئا من عدة الورثة
ولا الهبة ولا المخارجة إلا
أن يضمن الشهود شهادتهم
بذلك كأن يقولوا صار المبيع
للبياع بالابتىاع من فلان

قوله فلا يشمل لأشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا
المخارجة الخ قال فى المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على أن
الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جرى بها من أجله ما
لم يحايها من أجله فلا يثبت بشيرتها اه ولما ذكر ابن فتوح أنه
إذا عقد فى وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع الملك
الذى بكذا التصير إلى البائعة بالابتىاع من فلان أو بالميراث من
أبيها أو بالصدقة من فلان قل فإن تضمن لأشهاد معرفة الشهود
بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك أن
تقول شهد على أشهاد المبتاع والبائعة على أنفسهما من عرفهما
بحال الصحة وجواز الأمر ممن عرف أن جميع المبيع المذكور تصير
إلى البائعة فلانة بالابتىاع من فلان بأشهادهما بذلك على أنفسهما
أو بالصدقة من فلان بأشهادها على نفسه بذلك أو بالميراث
المذكور وعرف موت أبيها فلان وإن أهل لأحاطة بميراثه فى
علمهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لأنفسهما وعرف اقتسامهما مع
أخيها وإن المبيع المذكور صار إليها بالاقتسام المذكور بأشهادهما
بذلك على أنفسهما اه وقال فى الطرر فى مبحث انكاح الوصى
مند قول ابن فتوح ممن يعرف لأيصاء المذكور الخ ما نصه
قد قال أهل العلم أن فى العقد نقصانا إذا قلت ممن يعرف
لأيصاء حتى يقول بأشهاد والد الزوجة أو والد الزوج على أنفسهما
بذلك فى عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما وإذا قلت معرفة
لأيصاء ولم تفسره بأشهاد الموصى بذلك على نفسه فيحتمل أن
تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا
بشروط ولهذا قال ابن فتوح فى التخصيل المتقدم يزيد بأشهادهما
على أنفسهما بالابتىاع والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف
جميع كذا تصير إلى البائعة فلانة بالابتىاع من فلان أو بالمخارجة

بشهادة شهيديه لأن مدار الوثيقة على ما تضمنه لأشهاد من تعبير ذمته

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيدوا بشهادتهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى الباتعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفة فهل هي معرفة بشهاد او سماع فالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للباتعة منه وانكراه فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساق الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه ولو صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفة سماع فلا تقبل ايضا بمجملته حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالاشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثره الشهادة من فلان وهو عدل رضى ممن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقوله وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تثبت بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على المؤثرين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فاننا لله وانا اليه راجعون وفي الش هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول العلوم للنهاية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير الملك منه للباتعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرها ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذا لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على الباتعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت لاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل لاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبيه عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوتى به للاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او تكاح مثلا قال في الفائق واما ما ياتى فيه من خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة الشهود فلا يثبت بشبوت الوثيقة إلا ان يزيدوا الشهود عند شهادتهم او يشهد بذلك غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك اختلاف نص عليه بخصوصه فقال عاطفا على سواء (وما سيق للتقييد كابن محمد) كقولك وكل القاسم بن محمد فلا يثبت نسب القاسم بالتوكيل المذكور على المذهب قال في جمع الجوامع قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه وقال السيوطي في نظمه (والحكم بالنسبة مدلول الخبر دون ثبوتها على القول لاخر من ثم قال مالك من شهدا في ذا بتوكيل فما منه اعتدى للانتساب وامانسا ذهب وكالة اصلا وضمنا بالنسب) واحتج القائلون بالثاني بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزيز ابن الله والمسيح ابن الله ويقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اياه بمفتى افريقية ولم يكن يومئذ مفتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا شهاد على المشهود عليه من حيث لا يجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط والاسناد فتط (وطوع) اى وكطوع (واجواز) اى هذا القول الذى هو الغاء ذلك هو (١٥٢) (الصحيح) و(به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم وقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقتهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتفجع بذلك وان كانوا من اهل العلم الا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فتحون وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا الا مع التصريح ونحوه للميطى قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

فيه الخلاف فقط دون القسم الاول كما في الشئ وغيره وقوله ابن محمد هو لاخراج ابن علي مثلا والطوع لاخراج المتكره والجواز لاخراج الحجر عليه فاذا قال اشترى زيد بن خالد من فلان جميع كذا وهما بحال طوع وجواز فهو شاهد بالشراء ولا اشكال وهل هو شاهد ببينة زيد لخالد وبالطوعية والانطلاق من الولاية ايضا قولان اصحهما الذى به العمل انه غير شاهد بذلك كما في النظم وتظهر الشبهة فيما اذا نازعه غيره ممن يريد ان يحوز نسب خالد او ارثه كبيت المال ونحو ذلك فلا حجة لزيد في هذه الشهادة وبينما اذا اثبت الولاية فلا حجة له ايضا في هذه الشهادة لانه خرج منها واما اذا لم تثبت الولاية فالاصل عدمها وعدم الاكراه والشئ حينئذ صحيح وقول ت وبقول قريش الخ اى فلو لم تكن الرسالة مقصودا ثبوتها كالبينة في قولهم ابن الله ما رد عليهم عليه الصلاة والسلام بقوله كذبتم وما رد عليه المشركون بقوله لو كنا نعلم الخ وقوله فينبغي ان يعتبر في الاولين الخ الضمير في يعتبر يرجع لقوله بحال كماله اى فتناول الاولين اللذين هما الصحة والعقل لا الانطلاق

الامر حتى يثبت خلافه اه وفي شرح التلقين ان الفتوى بترك الاعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهما طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر لكونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهما اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعقل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك الا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

بعتبر في الاولين دون الثالث (١٥٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قاض عالم (ذي جور

ترد) وان كانت مستقيمة في

ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة

باطنها قاله ابن رشد (كجامل) أي

كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر)

العلماء فتد احكامه كلها ايضا

وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها

القاضي الذي ولي بعده فما

الفاء صوابا نفذة وما لارده إلا

ان يوافق قولا من اقوال اهل

العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا

كان يشاور العلماء ففي احكامه

قولان ايضا الصحيح منهما انها

تتعقب فما كان منها صحيحا

مضى وما لارد والثاني ترد مطلقا

والبيها اشار بقوله (اولا وصح

تاملا) معنى قوله اولا أي

انتفى كونه لم يشاور بان شاور

فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل

تتأمل ويمضي منها ما كان

صحيحا وصح قال في المختصر

ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور

العلماء وإلا تعقب ومضى غير

الجور ولا يتعقب حكم العدل

العالم وهو قوله (وعدل) عالم

(فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح

وان سأل الحكوم عليه وهو عند

الجهل محمول على العدالة ان ولاء

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقه الخ لكن قوله فينبغي

الخ كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذي جور ترد) قوله

إلا ان يوافق قولا الخ أي ولو ضعيفا لان حكمه يرفع الخلاف

وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر

من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله

إلا ان يوافق قولا أي مشهورا او معمولا به (وعدل فلا) قوله ولا

يتصفح الخ فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها

لحاجة خطا الخ لان نفي التصفح يستلزم نفي النظر اليها ولهذا

تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا

ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفي التعقب يستلزم نفي النقض

فكيف ينقض منها ما خالف الحق أي نفي التعقب اعم فنفيه

يستلزم نفي الاخص الذي هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق

واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظرها جهل

حاله من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسخ ما

علم الخطا فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظرها

ابن عرفة وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند

النظر اليها لحاجة تنبيه قال ابن عرفة ونزلت بشيخنا ابي عبد

الله بن الحباب نازلة وهي انه اشترى جنه واحداث فيها بناء

معتبرا واستحققت من يسده فحكم عليه القاضي ابن عبد الرزيع

بقيمه منقوصا وانكر ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب

ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم

المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امره للسلطان بعد موته

الحاكم المذكور وطلب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من

يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس

ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم في النازلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر في شيء منها عند النظر اليها حاجة خطا ظاهر ام يختلف

لاعتذار له الى لاجمى قاضي لانسجته فقال لاجمى لاهل المجلس ما تشهدون به من حال ابن عبد الرفيغ هل كان من قضاة العدل والعلم ام لا فقال جلهم هو من قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي بانى امضيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم يتعرض له في ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقص حكمه اليين الخطا ولا ايبين من خطأ الحكم بقيمته منقوصا اه منه في باب القضاء والغرض من هذا قوله اشهدوا علي بانى امضيت حكمه هذا من غير تصفح ولا نظر قال ابن عرفة في باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنزلة ايضا وكان المجلس المذكور وانا في ابتداء الطلب قبل تمكني من الوقوف على البيان والنوادر ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب مع ابن عبد الرفيغ فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا في نازله وكان ينسب الحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرفيغ لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوى الشرف ان القيمة فيه منقوصة حسبما في الرواية عن مالك ابن رشد لان من بنى بنيان الامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف المنهى فقال لي ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه في تسجيل حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لقصور من انتصب لامضاء حكم الحاكم ولم يعتل إلا بانه من قضاة العدل الذى لا ينبغي ان تتعقب احكامهم اه بنج وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه بناء الملوك واما كونه من البناء المعبر والرفيغ فلا يتم الحكم بقيمته مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد وقع في الرواية ما معناه ارايت ما بنيت بناء حسنا وهو من بناء الناس فقال لك ذلك اى قيمته قائما (وانقص خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ ونقص وبين السبب مطلقا ما خالف قاطعا او جلى قياس والقاطع يشمل النص الصريح والاجماع والقواعد القطعية والى الاربعة اشار الناظم بقوله (وانقص خلاف قواعد) ونص واجماع وقيس قد انجلا) مثال ما خالف القواعد المسالة المعروفة بالسريجية متى حكم حاكم بتقرر النكاح فيها نقص وهى من قال ان طلقك او وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا او اقل وطلقها واحدة فانها تبين منه ويلزمه الثلاث وان مانت او مات وحكم بالتوارث بينهما نقص الحكم لان من قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع الشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من أئمة الشافعية لا يقع عليه طلاق أبدا وقال بعض

الشافعية يقع المنجز دون

المعلق وقال بعضهم وأبو حنيفة

يقع مع المنجز تمام الثلاث قال

الطبرطوشي وليس لأصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

أنه إذا وافق قول عالم لم

ينقص ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطأ البين

الذي ينقص فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

للشريك أصح وليس من

الاضطراب بخلاف ما تمسك

به أبو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار أحق بدار

الجار قاله القسرافي ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوة عندك فهي عند راحة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المدونة وإذا قضى القاضي بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

أن الحق في غير ما قضى به رجع

إليه وإنما لم ينقص ما حكم فيه

غيره مما فيه اختلاف بين العلماء

قوله وقال ابن سريج النخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع

الطلاق فيها راسا أن اثباته يؤدي إلى رفعه لأنها لو طلقت قبله

لثلاثا بطل هذا من أصله واجيب بأن مالكا قد وقع له اعتبار ما أدى

إثباته إلى رفعه وعدم إبطاله في مواضع منها من اعتق إياه أو ولده

في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع أن أرثه يؤدي لنفيه لأن العتية

في المرض كالوصية لا تصح لو ارث فثبت أرثه يبطل العتية وبطلان

العتية يبطل حرثته وبطلان حرثته يبطل أرثه ومع ذلك قال

باعتبار ما ذكره انظر مصطفى عند قوله وإن طلقك فانت طالق قبله

النخ واحتج من قال ببطلان الطلاق أن الشاهدين إذا شهدا على

معتقهما بدين عليه فإن شهادتهما باطلة لأن أعمالها يؤدي لبطلان

عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذي عدله فإن تجريجه لا يقبل

وكذلك المرأة تأخذ الزوج العبد في صداقها أو كذب الفرع لأصل

في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد

بالعالم هنا المجتهد النخ انظر فإن قائل هذا لا يصح قوله لأنه إذا

كان مجتهدا فلا ينقص قوله لقول مجتهد آخر كما في السريجية ونحوها

وأيضا فقد رأيت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة

وغيره وأيضا قد قالوا أن قضاة الأمصار لا تتعقب أحكامهم لحملهم على

العدالة والعلم كما قال نخ أن كان أهلا أو قاضي مصر النخ وأيضا فإنهم

قالوا أن الجاهل إذا وافق قولاً لا ينقص حكمه فالصواب أن مرادهم

بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر إطلاقهم ولا تلتفت إلى سواء وقد عللوا

وجه عدم تعقبه بأن تصفحه وتعقبه يؤدي إلى التسلسل وكثرة

الهرج وتفاقم الحال وأن لا يثبت حكم ولا ينقطع شعب في أي حال

فالتعليل المذكور صريح في أنه لا يشترط في عدم تصفح أحكامه

إلا العدالة والعلم وقوله وإنما لم ينقص ما حكم فيه غيره النخ

ينبغي أن يقرأ قوله غير بالرفع على أنه فاعل وما حكم مفعوله

وقال ابن رشد لا خلافي في نقض حكم من قبله أن كان خطأ لم يختلف فيه وإن اختلف فيه

لم يرد وقيل يرد ان كان شاذا وقال ابن الماجشون يرد وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة لاجماع المحكم بالميراث كله للاخ دون الجد لان الايمة كلهم على قولين المال كله للجد او يقاسم الاخ اما حرمان الجد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة الفياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين لاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

وقوله وفيه نظر الخ وجه النظر هو ما قدمه من ان المخالف متمسك بسنة الخ قلت ذكر الزرقاني والخرشي عند قول المتن في الوقف او على بنيه دون بناته ان هذه المسائل مستثناة من قواهم حكم الحاكم يرفع الخلاف لان هذه فيها خلاف ولكنه ينقض حكمه فيها وبهذا يرتفع الاشكال وقوله فان الفاسق لا تجوز شهادته الخ اي واذا كان الفاسق لا تجوز شهادته ولو على كافر فالكافر لا تجوز شهادته ولو كافر على كافر ايضا خلافا لابن حنيفة في جواز ما منه لكافر على كافر فيرد الاشكال المتقدم وقد تقدم انها مستثناة وقوله في التنبيه مرادهم بالعالم هنا الخ تقدم ما فيه اللهم الا ان يقل مرادة بالاجتهد المقلد الذي معه من النظر ما يرجح به احد الدليلين اي فهو الذي يكون حكمه رافعا للخلاف والا فلا يعتبر منه الا ما وافق المشهور الخ انظر شرحنا للتحفة

* فصل وشاور *

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسالها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضي من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقييد غامض لتسال عنه او لان تناملا (ولا تفت في حكم)

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا الاجتهد اما قصاصة الزمان فذا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينقض ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الاماني

* فصل *

(وشاور) ايها القاضي (ذوى علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله الميثقي وقال ابن المراز لا يدع القاضي مشاورة اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للامضاء الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوفا رجوع بعضهم

ظاهرة

صا يقربه وان كان مما يقضى فيه بعلمه فان اخذه بما لا خلاف فيه احسن

وقال سجنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله من تمام فكرة كانوا اهل فقه او غيرهم (وسوا) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوي بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالكما وما شأنكما او ايكما ادعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لئلا يحوط الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في أمور الديانات (واحضر ذوى
 العلاء) اى العلماء وقد قال اولاً انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضرهم وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى ما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطى شيخ احد التوابين
 على الآخر فقتل واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الذنب ظاهر المازرى الاول
 وابن المصنف الثانى قاله الخطاب (وكن) ايها القاضى (ذا تان) في الامور التى تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تانى اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجاة
 مطابقة في أمور مخصوصة قرى الضيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والتوبة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادر توبة قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بادية معمول بها شرعا ليكملهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضى ان يكون بلديا
 وقيل بالعكس ليقبل حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفتها إلا لتتقى
 (واحدث) ايها القاضى (قضاء) (١٥٩) للفجور اى لاهل المعاصى قضاء يليق بهم بشرط
 ان يكون ما تحدث له

اصل في الشرع كما ياتى (كما
 جلا) اى ظهر (عن لاموى)

ظاهرة المنع وبه صرح في التخصة بقوله ومنع لافتاء للحكام النخ
 وجرى العمل بخلافه قال ناظمه

عمر بن عبد العزيز لا امام العدل
 رآه بعض الايمه في المنام مع
 الخلفاء الاربعة بين يدي النبي
 صلى الله عليه وسلم وهو اقرب

وشاع افتاء القضاة في الخصام مما بغير حكمهم له قسوام
 (كما جلا عن لاموى) قوله وقال المشدالى انه تعظيم النخ يدل
 على انه تعظيم قوله فيما ياتى وامتلاف مطلوب بزواج ليعقلا

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بتدري ما احدثوا من
 الشجر وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحها بين كلاميها بان الاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سجنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطلوب فقبل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية النخ وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحمل من المديان حتى يثبت العدم في السجن فقبل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 إلا بالتضييق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسجنون فقال لي من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا فقال الوانوغى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشدالى عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

وافق بجوازها ابو القاسم البرزلي واستدل للجواز بوجوه واملى في ذلك جزءا ورده عليه عصره ابو
العباس الشماع والفقهاء عليه تاليفا دل على تبجهر واتساع علمه ونقص كل ما عده البرزلي وقال وهذا
كله مفروض مع وجود الامام ولا يمكنه من اقامة الحدود (١٦٠) واجرائها على احكام الشريعة

والا فقد يقال ان ذلك اولي من الاهمال وترك القوى ياكل الضعيف والله اعلم قال الشافعي وقد يشهد للعقوبة بالمال حديث التنزيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من وجدته يبيع في حرم المدينة فخذوا سلبه قال عياض لم يأخذ به من ائمة الثوري الا الشافعي في قول له قديم وخالفه ائمة الامصار قال النوري قال به سعد ابن ابي وقاص وجماعة من الصحابة ولا يضر الشافعي مخالفة ائمة الامصار اذا كانت السنة معه وهذا القول هو المختار لصحة الحديث وعمل الصحابة على وفقه اه وفي مسلم عن عامر بن سعد ان سعدا وجد عبدا يقطع شجرة فسلبه وقال لا ارد ما نفلني رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت ولا شاهد لهم فيه لانه في حق من صاد

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه النسخ قد يقال هذا حكم ما لا قيمة له من الاشجار التي لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى قوله عليه السلام فخذوا سلبه اي فعاقبوه باخذ ماله على معصيته التي ارتكبها فان تمحض الحق لله كالصيد في الحرم فائمه ياخذ ماله فقط وان كان لله ولا آدمي فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد ذلك حق الآدمي اذا ما من حق لآدمي الا وفيه حق الله الذي هو اثم الجريمة والاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على معصية الله كان معها حق آدمي ام لا ويدل لهذا ما قاله في المتبعية ونقله في الدر النثيروا بن فرحون من ان الصواب ان المحاكم متى علم تلدد المظلوب واستخفافه ان يودبه ويمسح للعون الذي مضى اثره اخذ اجرتهم منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب بلده في اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه وازمه مع ذلك لادب كما ترى الا ان الشافعي جعل محل لادب غرم المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النووي فالجثة قائمة والكلام في اهمال الحدود الشرعية كالزنى والسرقة ونحوهما انظر شارح العمل عند قوله

ولم تجز عقوبة بالمال او فيه عن قول من الاقوال لانها منسوخة الا امسور ما زال حكمها على اللبس بدور كاجرة الماد في الخصام والطرح للعثوش من طعام وانظروا ياتي آخر الفصل (فالقضاء صناعة) قوله بان فيه امورا زائدة لا يحسنها كل الفقهاء النسخ وهذه الامور الزائدة هي النظر للصورة

الجزئية في الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك في غيره كمن (ع) حيث لا يجوز له او قطع شجرة مملوكة اخرى فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالقضاء صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على اعمال النظر في الصور الجزئية وادراك ما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها فيلغى طردها ويعمل معتبرها (وبخل) حقيقة اخراج الخفالة من الدقيق والمراد به هنا التامل في النازلة وما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها الى باب الاجارة او الوديعة (واحذر النفل مسجلا) فلا يجوز لاقتناء بنصوص المختصرات إلا لمن عرف ما للايمنة عليها من تقييد او اطلاق (نقد قال بعض العارفين) من الموثقين (اذا انخفى) اي خفي (على قاض امر في العتيد ولا انجلي) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تنزيه امر الخصمين (يساغ له التهطيم ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) اي الفتنة (كما) اي كالذي جاء (عن ابان فجيل) اي (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) اي ظهر (من الحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وادراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما مر اول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه اي في حفظ احكام مسئلة الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتمال الجزئي على اوصاف مختلفة بعضها ينزع الى هذه الكلية وبعضها الى غيرها قال ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضي الله عنه يقول الفتيا صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيادربة ولولا حضور الشورى في مجالس الحكم ما دريت ما اقول في اول مجلس شاورني فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة

ادري ما هي اه وفي التبصرة اذا طال الخصام في امر وكثر التشعب فيه فلا باس للقاضي ان يحرق كتبهم اذا رجا بذلك تقارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتاديب والصفع في النفا) قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب القفا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفع قفاه اه (ويابى) اي وكان سحنون ايضا يمنع (كفلا من غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذي في المدونة يحبس او ياقى بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لثبوت عسره ان جهل حاله ولم يسأل الصبر له بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو اي سحنون (وكيلا من المطلوب) فلم يقبله (إلا لعذرة) بمرض او سفر او نحوهما (وان) يرعب (شاهد يرعب لديه تهلا) حتى يزول رعبه قال ابن فرحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه اعرض عنه حتى يستانس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عايه وقال له ليس معي سوط ولا عصا ولا (١٦٢) عليك باس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت)

في الجامع بناء لنفسه (لا افراد

شاهد وخصمين) ف (قط) اذا

كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه

اثنين مع من يشهد عليهما حتى

يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين

وهكذا (اولا ثم اولا وللبيض)

من العلماء حسبما نقله ابن

الطار (نزع الشيء) المتنازع

فيه حيوانا او غيره (من يد حائز)

له (اذا خيف امر بالبقاء) اي

ببقائه بيده (ويجعل بحفظ

امين) حتى يقع الفصل فيه

خوف تقابل عليه او تقويت

(هكذا) اي من باب احداث

القضاء (منع والد فقير من اخذ

المال للولد) ال عوض من الضمير

اي اخذ مال ولده مع ان الولي

هو الاب الذي يحوز مال ولده

ف (اعملا) قال ابن عرفة شاهدت

ابن عبد السلام حكم على رجل

ان لا يقبض ميراث ولد له

صغير فكلته في ذلك فقال انه

فقير وكان ابن عبد الرافع يحكم

بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة

ان يحبس شورتها وثيابها خوفا

عليها من الزوج بعهد ان

يدفع لها ما تتجمل به فانه

يفصل في الابن ان يكون مامونا او لا قال

الحفظ المتقن النخ وانظر الفرق الثامن والسبعين من فروق الترافى

(وللبيض نزع الشيء من يد حائز) هذا احد قولين قال في النهاية

وان قال القائم هذا ينازعني في ملكي وهو في حوزي وقال الآخر

هو في حوزي وملكى صرفهما ولم ينظر بينهما فان جاءه احدهما

فزعم ان صاحبه غلبه على حقه نظر له وكلفه اثبات دعواه

واحلفه وقيل اذا ادعى الحوز اخرجهم عنهما وقيل لهما من اثبت

منكما حقا نظر له وبالاول القضاء اه ونحوه في الودائع المجموعة

قال في القول الثاني وقيل اذا خيف بينهما التنازع والتضارب

اخرجت من ايديهما وقيل لهما من اثبت حقه منكما نظر له

القاضي اه فجعل الثاني مقيدا بخوف التضارب خلاف ما في

النهاية من عدم تقييده بذلك وتعقب ابن عات كون القول

المقيد بخوف التضارب مقابلا للاول ونقله عن ابن رشد ليس

باختلاف بل يقيد الاول بما اذا لم يخش التضارب وإلا اخرج من

ايديهما فالقول الثاني تقييد للاول لا مقابل له اه بمعناه وهو ظاهر

وقد تقدم ان كثيرا من اهل البوادي وغيرهم تكون الارض ونحوها

بيد احدهما فيترامى عليها الآخر بالحراثة فاذا رفعه ذواليد ادعى

الآخر الآن انها بيده وفي حوزة فينقلب العمل ولا ثبات على الحائز

اولا والوجه في ذلك ما ذكره الناظم في عقلها عليهما ويبحث عن

كانت بيده قبل ان يترامى عليها هذا الذي حرثها الآن فاذا

اثبت الحيازة احدهما او تبين له ان الحارث لهما انما يترامى

عليها في هذه السنة كلفه ببينة ملكيتها ولا ينفعه تراميه كما مر

(هكذا منع والد فقير) قوله قال ابن عرفة النخ ذكر ابن عرفة ما

نسبه اليه واسط ترجمته نكاح التحكيم وقوله وكذا اذا اراد اهو

الزوجة ان يحبس شورتها النخ انظر نص ابن رشد في ذلك ببسط

من هذا في شرحنا للتحفة قبل الاختلاف في متاع البيت

واحلاف

ودفع لها ما تتجمل به فانه يفصل في الابن ان يكون مامونا او لا قال

الطليطلى وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعدوا لانصاف

لهن منهم لقلته ذات ايديهم

(كما منعوا بيع الايمان لاسمح)

اي لمن يسمح في الفساد

ولا غيره له كما يمنع بيع العنب

لمن يعصرة خمرا والسلاح لمن

يقاقل به المسلمين في نظائر

(واحلاف مطلوب) بحق

(بزوجه) اي بطلاق زوجته

(ليعقلا) اي عن الظلم اذا كان

يتساهل في الحلف بالله ولا

يتساهل بالحلف بالطلاق

فالمجورور يتعلق باحلاف

ويحتمل انه يتعلق بمطوب

والمعنى ان من طلب بزوجه

بحق ترتب عليها فزعم انه لا

يعلم اين ذهبت فيحلف على

ذلك (وقد قيل في المعروف

الظلم ولاذى) والتعدي على

الناس (الى حاكم يدعى) دون

القاضي (وان كان يبتلى)

من الحاكم بغرم مال قال ابن

عرفة لان امثال هؤلاء لا يتصف

منهم القضاة (وشبه الذي

قدمت) والضابط ما تقدم وهو

ان يكون له اصل في الشرع

شاهد والله اعلم (تنبيه انه)

اي الامر والشان (من احدث)

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له

العلا ان الزرقاني وغيره اعتمدوا وقد ذكرناه في شرحنا للتحفة في

باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل

في المعروف بالظلم) البرزلي عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى

الى المحاكم دون القضاة وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال

الناس والتباعات لا ملك له فيها فيبت المال اولى به لان فساد

لا يكفه الا المحاكم من باب ما لا يتوصل للواجب الا به اه قلت

وهذا يقتضى ان القاضي اذا ثبت عنده ان هذا معروف بالظلم

والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه

ان يرفعه للحاكم ولا يقضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة

بالظلم والفساد موكولة الى الخصم اذ لا ينضبط امر بهذا وما من خصم

الا ويزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيردى ذلك الى

تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للحاكم فاغرمه مالا

وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكي انه ظلمه في رفعه

للمحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكي لا

تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها مخ

بقوله وهل يضمن شاكيه لغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او

الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم

السخ لان الفرض ان هذا لا ينكف الا بذلك (وشبه الذي قدمت)

من ذلك ما افتى به البرزلي من جواز العقوبة بالمال كما مر اول

الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي

تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم

فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن لانتصاف منهم ولا

اقامتها عليهم فعقوبتهم بمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف

افراد الناس والغالب ان من سجن لاعطاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدأ خبرة (بدعى ذميم مضافا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذمهم (كما جاء عن خير الوري فاعلمنه) اى فاعلم الجماعة من ذلك يعنى من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اى مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها واردة على قول الاموى قضية برده واجيب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٣) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذبومة بل قد تكون بدعة مدحوة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على اسم في تراويح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعارضة اشار بقوله (فقال تقي الدين) ابن تيمية (ذا) اى ذم البدعة (ليس مسجلا) اى مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما ليس استناد له يري) في الشرع بان لم يقم عليه دليل شرعى (والا) بان قام عليه دليل يقتضى وجوب ككتب العلم او ندبه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالاناس ليلتين او ثلاثا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فتنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعممونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرية والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة النج اشار به الى قول الشئ المحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهى التى تنقسم الى احكام الشريعة الخمسة وشرعية وهى محرمة او مكروهة فاللغوية اعم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مذموم شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخييل هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هى بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او ندبه او اباحه دليل شرعى بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازى فقال كن تابعا ووافق من اتبع وقسم الخمسة هذا البدع واجبة كمثل كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثل الكائنات والجسر والحراب والمسندارس ثم مباحة كمثل المختل وذا كره كخوان الماكسل ثم حرام كاختسال بالفتات وكاسيات عاريات مائلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهلهم فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضى الذم او الاباحة كمخل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فتقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البادية الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي أهلها من كل داء) أي ضرر (تفضلا جرى عمل باللائ تاتي) أي في المسائل التي تاتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس ببعض منها) (١٦٥) فاصلا) أي يجعل اصلا وانما جعل ذلك اصلا وان كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) أي لما فشا

أي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التحيل على اكل

اموال الناس بالباطل (فيخسا)

بالسين المهملة من خسرات

الكلب اذا طردته أي فيطرد

ويبعد المتحيل (الذي للغى)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بعمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل الى ما قصده

بحيلته من اسقاط حق مثاله

ان يشتري شقصا من اصل

وينخاف من الشريك ان

ياخذ بالشفعة فيعطى المسال

سرا ويشهد البائع انه تبرع

عليه قاصدا بذلك اسقاط الشفعة

لان لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وان كان خلاف

المشهور وقد ذكر النظم جملة

فالكانس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة
والمخل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة
ليس عليها طعام والفتات اجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف
أي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء
التياب الرقيقة الخفيفة النسج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية
لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى مائلات
أي منحرفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث
ميلات أي لقلوب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم ان العمل بمقابل المشهور لاحد امور ثلاثة اما لكونه الراجح
فهم يعبرون به لرجحانيته كما في قول نخ وهل يراعى حيث
المدعى عليه وبه عمل وفيها لاطلاق وعمل به واما لجريان العرف
به في ذلك البلد او في ذلك الزمان كمسألة الشروط في الثيا والنكاح
تكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما ياتي في قواه فاحمل
على الشرط النخ ومسألة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك
المشار اليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال النخ) واما لمصلحة
عامته او سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وتاريخ
التسجيل ونحو ذلك ثم ان الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث
يدوم ما دامت تلك المصلحة وذلك السبب ومن لاول قولهم ان

من ذلك اذ قال (فمن ذاك) أي الذي جرى به العمل (للاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام
ولاول اشهر وهو استفهام الشهود اللقيف عما شهدوا به وان لم يكن فيه اجمال وهل هو من حق القاضي
او من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي لاصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات
دع) أي اتركها مع ذلك لانها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة إلا السلامة من جرحه

الكذب فلا بد منها كما هو (نعم) اذا كان في الليف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (فاقبلا)
 مع رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتداد بشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وعدتها
 بالاقراء كما قال الله تعالى والطلاق يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها
 رأت الحيضة الثالثة فالمشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا مخ وصدقت في انقضاء
 مدة لا قراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن الحاجب وامكان (١٦٦) انقضاء لا قراء مبنى على
 الاختلاف في اقل الحيض والطور

ضمن لاقرار كالاقرار على المشهور المعمول به وهو كثير (وذات
 قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا المخ فان قلت كيف يتصور
 حيضها ثلاثة في شهر مع ان اقل الطهر نصف شهر قلت كان
 يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع
 الفجر ايضا فتمكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة
 السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم
 تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله
 الزرقاني قلت قال في مختصر المتطية عن مالك ولا تصدق في
 اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه
 وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلاثة اشهر تنتظر اقصى
 الاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلاثة اشهر انتظرت تمامها وان
 تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا ظاهر
 بالنسبة لما اذا ارادت التزوج واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها
 وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين
 على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها
 لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع المخ لاولى انه خرق للكتاب
 والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص للاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى
 العمل بانها لا تصدق في اقل
 من ثلاثة اشهر قال في ضيبي
 عن ابن العربي عادة النساء
 عندنا ان تحيض مرة في الشهر
 وقد رقت لاديان فلا تصدق
 المرأة في اقل من ثلاثة اشهر اه
 يعني وتصدق في ثلاثة اشهر
 فاكثر ولا بد من سوالها فان لم
 تحيض ثلاث مرات لم تخرج
 من العدة ولو انقضت الثلاثة
 لاشهر او اكثر ولو اعتادته في
 كالسنة هذا مرادة وانها اذا
 ادعت انقضاء عدتها في اقل
 من ثلاثة اشهر لا تصدق لانها
 تعد بثلاثة اشهر وان لم تحيض
 ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو
 ظاهر كلامه فان هذا لا قائل به

وجله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اي ما شهد به القضاة قوله

على انفسهم (وشبه تحصلا) كالحكام قال الفريابي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى
 العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق)
 فقط كما هو مذهب ابي حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم
 اربع شهادات بالله فسمها شهادة والمذهب وان فسقا اورقا لا كفرا واعترض على المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد النخ قد يجاب عن ظم بان اد
بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اى غير فاسق وللاسق وهو
تفسير لا طلاق وقوله وان الزوج يجاد النخ هو عطف على قوله
بالمنع اى لا قاتل بالمنع وبان الزوج يجاد ولا يمكن منه اذا
طلبه وقوله محكمة اى ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
كذا نسختنا بلو لا غيائية وصوابه اذا لم تقم النخ وقوله عن ابن
عرفة ولا نص في حكمه النخ زاد عقبه والحق انه ان كان لنفى
حمل وجب لثلا يباحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
بترك سببه فان وقع سببه وجب النخ ثم وجدت نحوه في سراج
ابن العربى ذكره في المعيار عنه ايضا قال ان شهادة الرجل على
زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تفيد اكثر من الفراق والفرار
مع الستر اولى اه وتامل قول ابن عرفة ولا نص في حكمه مع
قولها في اللعان يجب بثلاثة اوجه اما بنفى الحمل او ادعاء
الروية النخ وقوله احياء سنة النخ اى احياء امر اذنت فيه
السنة واباحتها لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
قال الشن وقد يقال هو مطلوب الفعل في الحمل وكذا في الروية
حيث جرى سببه لوجوب دفع معرة القذف والحد حينئذ كما
لابن عرفة وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
سنة اى امر طلبته السنة وواجبته لدفع المعرة فلا يقال انها تستر
بهذا الكلام قال البرزلى وقد وقع زمان الامير ابى يحيى وتلاعنا
بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة في وقوع
سببه في هذا الزمان لكثرة الفاسد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
وما بطن اه قللت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين والالف
بجامع القرويين من فاس حرسهما الله فما ذكره ظم من تركه
مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهلالي

ذكره من جريان العمل بترك
اللعان مطلقا او لاسق على
سبيل الشك والترديد بانه لا
قاتل بالمنع منه وان الزوج
يجلد اذا قذف زوجته ولا
يمكن من اللعان اذا طلبه
والآية محكمة وما ذكره من
الترك لعله لم يتفق سببه
ولولم تقم الزوجة بحقها فياجب
الزوج اليه ابن عرفة ولا نص
في حكمه ابن عباس لا عن
ابن الهندي فعوتب فقال
اردت احياء سنة اذ درست
اه البرزلى قد اغنى الله عن
بيان ما ذكر في القرآن والستر
اولى وانما تستر بهذا الكلام
حين عوتب قال في الطراز
وكانت ملاعته بالمسجد الجامع
بقرطبة سنة ثمان وثلالين
وثلثمائة (و) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدة ان خ ورد في عهدة الثلاث بكل حادث وفي عهدة السنه
بجذام وبرص وجنون ان اشروطا او اعتبدا فان لم يكن شرط لهما ولا عادة لم يقص بهما فهو جار على
المشهور (كتوكيل عمن من سوى امراة جرى) خدمته القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان
احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى
من لا معرفة لهم بذلك وانما عملهم لاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير وهؤلاء يسمون بالاعوان
ولم يجبر العرف بتوكيلهم إلا

هذا العمل الذى ذكره ظم وتبعه عليه ناظم العمل والله اعلم وقد
اعترضه ايضا سيدى عمر قائلا ان كان المراد انه ترك بترك سببه فمن
الاسباب ما لا يمكن تركه كما تقدم وان اريد انه ترك مع وجود
سببه فكيف يحل تركه مع وجود مقتضيه اه (وعهدة مملوك)
قوله فهو جار على المشهور الظاهر ان ظم اشار الى ان العمل
جرى بترك العهدة فى الرقيق بحيث لا يمكن المشتري من القيام
بالعيب القديم فيه لجرى العادة عندهم بالبيع على البراءة كما
ياتى فى قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ لكن الذى عندنا اليوم ان
العمل على انهم لا يرجعون إلا بالحمل والبرص والجذام والجنون ان
ثبت قدمها على تاريخ البيع وليس معناه ما اشار له خ بقوله
ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث النخ لان كلام خ فى الحادث
بعد البيع وهذا الذى ذكرناه فى القديم اى ان العمل على ان لا
عهدة للمشتري على البائع اما جملة على ظاهر النظم واما ما عدا
العيوب الاربعة على ما عليه عملنا اليوم وهذا كله بالنسبة للعيب
واما بالنسبة للاستحقاق فلا اشكال فى وجوبها والله اعلم (والفرج
للنساء) انظر شرحنا للتحفة عند قولها والزوج حيث لم يجدها
بكرا النخ وفى عيوب الزوجين ايضا (كالذى يجرى من البيع صفقة)

ان يتوكل الواحد منهم للمرأة
او نحوها فى الشئ القريب
(ولا قافتة) اى جرى العمل
بتركها فى مسالة الشريكين
فى لامة وطاعا بطهر وغيرها
من مسائل الاستحقاق ولعله
لم يتفق او لم يوجد القايف
(والفرج للنساء) المشهور
ان المرأة مصدقة فى داء
فرجها اذا ادعى عليها وفى
بكرتها وقال سحنون ينظرها
النساء وبه العمل لقلة امانتهن
(نعم) جرى العمل بما ذكر
(ك) ما جرى به (الذى يجرى
من البيع صفقة) بلا حاكم بيع
الفضولى اشملا) ولم يشرح عليها
الشارح بصورة بيع الصفقة ان
تكون دار او عبد مثلا مشتركا

بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار
كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع
ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافق
شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع للحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن الا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجري على ذلك فان ضم شراكة انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وان كملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم وباع بالقرب فلا كلام معه

بخلاف الشفعة فيهما واما اذا ارادوا كلهم الضم او المتعدد منهم فكالشفعة في القسم بينهم والموجبات التي لا بد منها هي ثبوت الشركة كما هو الموضوع وان على مريد البيع ثبنا في بيع حصته مفردة لنقصها عن ثمن الجميع وان من شاركه امتنع من البيع معه ومن ان يعطيه ما تنقص حصته اذا بيعت مفردة كما قاله اللخمي وان مدخلهم واحد على ما جرى به العمل كما صورنا وهي طريقة مياض فلو اشترى كل واحد منهم جزءا مفردا لم يكن لاحد منهم تصفيق وان مات احد الشريكين فلو رثته ان يبيع بعضهم على بعض وليس لهم ان يبيعوا على شريك ايهم وله هو ان يبيع عليهم فيجبر الدخيل للاصيل ولا يجبر

وقوله واجازة ابن داود النخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج الا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسالة الوصية المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع النخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجزة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافق غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم لمن برفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك الالتزام ويجعل على انه قصد الترغيب في اتيانه بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف ادهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسالة لا يتم بالتواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن الا لانه يرد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذاك الفعل الذي هو الضم او التسليم يجب عليه فعلاه بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبا فمنعه محمد ابن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر الا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في تحييس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل بيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابن القاسم ووجوبا فيقتضى به عند عبد الملك واما الموصى له ملكا فيجبره الوارث قطعا واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وانه مما يراد للاختصاص بالانتفاع به لا لتجرد الغلة كالحمام والرهى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من رباع
الغلة وغيرها ووجه الآخر بان رباع الغلة لا ينحط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض اكثر قاله فياض عن ابن رشد قال ابن مرفة عليه (١٧٠) والمعروف ان شراء الجملة

اكثر ثمنها في رباع الغلة وغيرها إلا
ان يكون عندهم وان كان فهو نادر
لا حكم له ومن الشروط ايضا
ان لا يبعض المالك للصفقة
حصته وهذا التبعض يصدق
بوجوه أحدها ان يبيع حصته
كلها مفردة ولا شك ان هذا
رضا بالتبعض فلا كلام له بعد
الثاني ان يبيع بعض حصته
ويترك البعض ثم يحتاج لبيعه
فيريد ان يصفق على الجميع
ليزاد في الثمن فليس له ذلك
لانه اسقط حقه فيه لما باع
بعض حصته الثالث ان يبيع
حصته ونصيب بعض من
شاركه كدار بين اربعة فاراد
أحدهم ببيع حصته ويجبر على
البيع معه الشريك الواحد
ليكون المبيع النصف فله ذلك
على ما لابن الحاج وليس له
ذلك على ما لابن رشد قاله

له ملكا النخ وقد يصفق الموصى له ملكا على الوارث لاتحاد مدخلهم
لقول نخ وقبول المعين شرط فالملك له بالموت النخ وكذا رايته في
جواب لبعض المتأخرين وحد الصفقة الذي هو اتحاد المدخل
صادق عليه وقوله عن ابن مرفة وان كان فهو نادر لا حكم له
النخ تأمل تعليقه بالندور فان الاولى ان يقول إلا ان يكون عندهم
فالحكم مقصور على عادتهم وبلدهم ولا يتعدى الى غيرهم والله اعلم
وقوله ومن الشروط ايضا ان لا يبعض المالك للصفقة حصته النخ
هذا الشرط معتبر وعليه فيقال قولهم لا يشترط إلا اتحاد المدخل
اي وعدم التبعض ولا يشترط غير هذين من الشروط الباقية وقوله
الثاني ان يبيع بعض حصته انظر لو كانت دار بين ورثة ثلاثة
وربعها لاجنبي فاشترى احد الورثة ربع لاجنبي واسقط فيه
حقه في الشفعة ثم اراد هذا المشتري ان يصفق عليهم ومنعوه من
ذلك لعدم اتحاد مدخله بالربع الذي اشتراه فالقول لهم اذ
ليس له التصفيق ليربح فيما اشتراه وحده فان اراد ان يصفق
في غير الربع الذي اشتراه فكذلك ايضا كما يفيد ما اجاب به
سيدى عبد الواحد الونشريسي ونقله الش وقوله فاجاب ابن
رشد النخ لا يقال هذه المسألة هي التي تقدم فيما جواب محمد بن
اسماعيل وغيره لانا نقول المسألة المتقدمة اتحاد فيها المدخل مع
مع الموصى لهم حبسا وهنا ليس كذلك فلذلك كان التبعض حاصلا

الونشريسي ففي نوازل الاحباس من المعيار مثل ابن رشد وابن الحاج من ربع
محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه ان الربع المذكور بعضه محبس على قوم المحبس واقاربه والبعض
الآخر ملك للورثة فاراد الذي له في المطلق حصته ان يبيع وان يجبر من معه من الشركاء في
المطلق ان يبيع معه لاستغفار الثمن فاجاب ابن رشد بانه لا يجبرهم على البيع معه لان التبعض

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج باذنه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يبعه معهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحدة قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة المحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك المحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمنفق اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جاز في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة المحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله واى فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة المحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة يجرى فيها خلاف ابن رشد وابن الحاج كما قال الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقية الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى. والا فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فأراد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٢) جنان بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر وأخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فأجاب بأنه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما يبيع من نصيب غيره أن لم يكن مانع من شفعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه أو من بائع مقر له بملكته قلت هذا توجيه لمنع القائم من أخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله أن لم يكن مانع يقال له أن من المانع لأخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للأخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة أيضا إذا أراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وإنما قلنا أن التصفيق في هذا إنما هو على البعض لأن المشتري هنا لا تصفيق عليه إذ يستحيل أن يشتري لأنسان ملكه وقوله فأجاب بأنه لا شفعة للقائم الخ ما أجاب به هذا المجيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله أن لم يكن مانع يعني من مقاسمة أو سكوت سنة أو مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له أن من المانع إلى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما أجاب به المجيب فلو حذف تلك الجملة لكان أولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لأن الموضوع أن الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر لم وللناظم على ما للث وبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وإن لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصص وإن لم يقدما فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للث وغاية ما تمسك به م تعبير المجيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له ته تعبيرة بالشفعة إنما هو للمشاكلت لما في السؤال وإلا فالأصل في التعبير أن يقول أنه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لأن فرض السؤال أن البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال أو البيع لكان أظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف أي في عدم الفرق وبالجملة

من الشركاء أن يضم فإن المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بما بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من أن الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجه بقوله لان البيع اذا كان للشريك فالسالة من باب التبعض لا من باب بيع الصفقة يرد بانه ليس كل تبعض يمنع الصفقة كما في النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعض بالنسبة لباقي الدار وهو

نصف الشريك وتصفيق

بالنسبة لشركاء البائع في النصف وكذلك هنا في البيع تصفيق بالنسبة لمن عدى المشتري من الشركاء وتبعض بالنسبة لنصيب المشتري فانه لا يشتري نصيب نفسه المملوك له واطلاق البيع عليه مجاز فريسته استهالة ذلك شرعا وعادة وموجب الصفقة هو ما على البائع من الضرر والخسار في بيع حصته مفردة فاذا جمعها زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى او يبيع لاحد الشركاء ما عدى نصيبه بل ربما كان هذا اغزر في الثمن لان مالك البعض قد يعطى من الثمن ليكمل له ملك الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص المدونة وغيرها الذى هو الاصل في الجبر على البيع شامل لما قلنا قال في المدونة واذا دعا احد الاشراك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا في النازلة وقوله كما في النصف بين الشركاء يبيع احدهم النخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة به كمسالة الجنان المتقدمة ومسالة الدارين اثنين مات احدهما وترك ورثة وليس مراده مسالة الدارين اربعة لانه تقدم له اعتراضها على الونشريسي حيث قال وقد يقال لا يلزم النخ وعليه فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسالة الدار التي احتج بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف مسالة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صفق ما عدى حصته المشتري وبالجملته فمسالة الدارين اربعة ان كان البيع فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهي مسالة الونشريسي التي الحقها بمسالة الحبس المطلق ومسالة الدارين اثنين مات احدهما عن ورثة كمسالة الحبس المطلق في ان تعليل ابن رشد يجري فيها ايضا وان كان البائع في الدارين اربعة احد الاربعة فهي مسالة النزاع ومنه نصف الجنان بين خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال النخ جار في مسالة الدارين اربعة قطعاً كما فهم الونشريسي فمسالة النزاع كذلك على ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للث حيث جاز على ما لابن الحاج وما لم جاز على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد لا يجري في مسالة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسالتي الحبس والدار بين اثنين وبين مسالة الدارين اربعة فتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم بآرث او غيره اجبر على القسم من اياه فان لم ينقسم ذلك فمن دعا الى البيع اجبر له من اياه ثم لا يبي اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع اجبر له من اياه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيما

مسالة الدارين اربعة ومسالة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 ام فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسالتى الحبس والدار بين
 اثنين مسالة واحدة فى المعنى والدار بين اربعة ان كان البيع فيها
 للاجنبى او لاحدهم مسالة اخرى فى المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليقه يجرى فى مسالة الدارين اثنين
 لزم ان يجرى ايضا فى الدارين اربعة بقسميها كذلك وبالاخرى
 وان قلنا خلافه يجرى فى مسالة الدارين اثنين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسالة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد إلا انه قد يقال مسالة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخلى على البائع
 والممتنع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للممتنع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخره فصيرون آخره اولا) وبهذا يترجح ما قاله ثم
 ولا يبقى حينئذ معرضا للنظر إلا مسالة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليق ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله عن
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر ثمنا بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصفق عليه
 واعمال الجملة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلا دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تمكذه وعليه فمسالة الدارين اثنين مات
 احدهما عن ورثة كالتفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر الاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر كالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين الاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريك مفردة وفي التلقين فان اجابه الآخر وإلا اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصفيق انما هو لاجل الضرر

وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا كبير ضرر على المبيع عليه لتمكنه من ان يضم او يبيع ما شاء لمن شاء ونزلت وافتيت فيها بما ذكر وخالفني صاحبنا ابو حفص ووافقني الغير فتوقف القاضي ورد المسألة الى الصلح تنبيهات الاول علم مما مر ان بيع الصفقة يجري في الاصول وغيرها كالحياوان وجرى العمل به ايضا في الغلة الصيفية والخريفية وفي الكراء الثاني اذا علم بقية الشركاء بالبيع الواقع عليهم وسكتوا بلا مانع ولا سيما ان تصرف على اعيانهم بهدم او بناء فهو رضا ولا ضم لهم كمن يبيع عليه ماله وحضر او علم وسكت اشالث اذا كان احد الشركاء فائبا فان الحاكم يبيع عليه قالوا وتمضي الصفقة عليه ولو كان الضم له اولى ولا حجة له اذا قدم فان ضم الشركاء فله الدخول معهم وفي هذه المسودة من الافادة من

الحاج في الحبس المطلق واما مسألة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفا وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه النخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بحصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص النخ يعني سيدي عمر القاسي وله شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للنزلة وقبع م ناظم العمل فقال

والبيع مهمي كان للشريك فهو تبعض بلا تشكيك
وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائبا النخ يعني وكذلك اذا كان محجورا ولا ينظر حينئذ لكونه اولى ما يباع عليه لان البيع جبري ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور لحاصل التخيير والتخيير
فان كان الشريك حاضرا رشيدا وعلم وسكت قال ناظمه ايضا والزم البيع ولا كلاما ان علوا وسكتوا اعواما
تنبيه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعض صفقته او اسقط الشفع شفعته يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا إلا ان يدعى الدخيل انه جهل كون الاصيل يعلق عليه فيكون عيبا وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه

في تحفة الاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اي فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اي في مسألة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اي من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستند

يصنف عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو لاصل في ذلك قاله
ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوشيري
وبه سجلت الحكم غير ما سرة وهو بين لانه اذا كان عالما بان
مدخلهم واحد وعلم بانه مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
الحكم كان من حقه ان يقوم بالعيب لان من حجته ان يقول
اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
فان كان قائما خير بين الرد ولا مساك وان فات بحدوث عيب
عنده خير بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
العيب وان لم يعلم بكون ذلك عيبا حتى باع حصته مفردة فيتنزل
المشتري منه منزلة انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
هذا ان الجهل بالحكم موثر كالجهل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
الجهل بالحكم غير موثر كتمكين المعتقة تحت العبد جاملته ان لها
الخيار بعقها وكاسقاط الشفعة عالما بالبيع جاملها بجوابها بخلاف
الجهل بالسبب فموثر انسلقا كتمكين المعتقة جاملها بالعق او
اسقاط الشفعة جاملها بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
الحكم في الزنى والشرب والسرقة ووجوب الشفعة مع العلم بالبيع
وبين ما قد يخفى كجهل المعتقة ان لها الخيار ولذلك علل ابن
القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبت الخيار لها بحيث لا يخفى على
امة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح لا قرب ان قول
ابن القصار تقييد اه وبه تعلم ان قول نخ في العيوب وخير مشروطه
غيرهما الخ مبني على تعليل ابن القصار ونحو قول المتطلي وان
علم المشتري انه يبيع سلطان او ميراث وجهل انه يبيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذا اشترى شقفا جاهلا بان شريكه بائعه متحدا مدخله مع بائعه النخ فتبين ان الجهل بالمحكم يفرق فيه كما مر وهذا ما وعدناك به عند قوله كاملا كلاما للنخى النخ وبالجملته فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس ببيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يتم على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للنخى حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بانه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول نخ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده النخ قال ابن سهل من ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا بيئته تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه اه ونحوه في المشيطة قاتلا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج احيث من حجرة إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الآخر ان يكون للاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن لاحتلام فلا يكون له تسفيهه إلا بيئته عند الامام اه قلت ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان الاعتبار في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
المؤثقين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهر ما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاء وتاوله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويتتفى الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان الممول به في لانشى النسخ تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لافعال للرشد تستول
فاما ان يقال قد لم يتف عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج إلا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او القاضي يثبت بالشاهد الواحد بلا
يمين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الرغاي في كواكب
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اى لغير ثواب والشفعة حينئذ
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفعة فيه على ما في ظم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفعة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
الاشيلي النخ قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر لاشيلي غير مخالف
للمشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تكرر ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسالة على تكرر
ذلك في الناس وقصدهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فلعمل على الشفعة وإلا فلا وما للشس من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالفه لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلا في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفعة لخلو ثمن الشقص فيمكن من الشفعة حينئذ
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا بعمال اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان الممول به
في لانشى انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمضى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهلة فبتعنيها او
بمضى عام من الدخول وان
كانت ذات وصي او مقدم
قبالك لا غير (كخط) اى
محجوز الشهادة على خط الميت
او الفسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقر بلا يمين وخط
شاهد مات او غاب ببعد وان
بغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعنى على
البنين دون البنات جرى
العمل بجواز وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) اى وجرى العمل ايضا بالشفعة فى الكراء قال الزرقانى وفيها صورتان احدهما دار مثلا
مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكرى ارضا ثم اكرى احدهما نصيبه
فلاخران ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار او حانوت او رعى او

غيرها واما ان يشفع لىكرى لغيره

فلا وقد نص على هذا الشرط

الخمى (كذا غرم الرماء)

جمع راع والمراد الراعى المشترك

الذى يدفع الناس اليه مواشيهم

ودوابهم المشهور لا ضمان عليهم

لانه امين وعن الحسن وابن

المسيب ومكحول انه يضمن

كالصانع قال ابن حبيب ولاخذ

به احب الي وحكم به اليزناسنى

وغيره وبه العمل (قد انجلا

وشرط نكاح) اى شرط وقع

فى نكاح كان لا يتزوج عليها

وان فعل فامرها بيدها واختلفا

هل كان ذلك شرطا فى صلب

العقد او تطوع به بعده فانه

يحصل على الشرط (ان نزاع

بطوعه جرى مطلقا) اى ايهم

الموثق او كتيب طوعا وكان

ذلك عند عقد النكاح او قبله

(فاحمل على الشرط واعدلا)

وينبى على حماه على الشرط

انها اذا وقعت الثلاث لم يكن

عن الشقص المسلم فيهما فاسد لان شرط جواز قضاء السلم بغير

الجنس ان يكون المقضى مما يصح ان يسلم فيه والعقار لا يسلم

فيه بحال والفساد لا شفعة فيه الا بعد فواته فيشفع بقيمته

حينئذ لانا نقول قضاء السلم بغير الجنس لا حقيقة له حيث كثر

التحليل بذلك وحق الشفع ثابت بمجرد عقد السلم اذ محمل الامر

فى ذلك على ان راس المال ثمن للشقص لا للشقص قاله اليزناسنى

فى شرح التحفة قلت وكثيرا ما يقع ايضا ان يشتري الشقص

منه سرا بعشرة مثلا ويشهدا فى الظاهر انه باع له شقة ونحوها

بمائة الى اجل فاذا انقضى لاجل صير له الشقص فى المائة وهذه

لا فساد فيها من جهة الاقتضاء وهى اكثر وقوعا وعليه فاذا مكنه

من الشفعة فيشفع بقيمة الشقص لا بقيمة الشقة اذ قد يشاهدان

على شقة قيمتها مائة او ما يقرب منها والله اعلم (كراء) قوله

بشرط ان يسكن هكذا فى م عن المنجور ونحوه فى حاشية الجنان

وذكر ابن فاجى كما فى ح ان العمل عندهم ليس هو على اشتراط

ذلك قلست وهو ظاهر النظم هنا وظاهر اطلاق ناظم العمل ايضا

تنبيه ذكر فى المعيار عن العبدوسى فيمن اكرى حظا فى حانوت

مثلا وابى الشريك من الشفعة او الكراء للمكترى المذكور ما نصه

انه يجبر على كرائها بالقيمة وبه جرى العمل قال وكان ابن علال

والتازغورى وغيرهما يجعلونه كالشريك فى الارض اما ان يتقارباها

او تخلى للكراء اه (وشرط نكاح) انظر شرح المختصر وغيره عند

قوله او على شرط يناقض المقصود وقوله ينبى على حملة على

له ان يناكرها بخلاف المتطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومملكة مطلقا ان زادنا على الواحدة

ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكرر امرها بيدها ولم يشترط فى العقد وفى حملة على الشرط ان

اطلق قولان الثانى لابن العطار والاول حكاه ابن فتون وقال وهو الصواب (ولا خلطة) على المشهور

أنه إذا انكر المدعى عليه أنه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخلطة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع

أنها تتوجه عليه بدون خلطة

قال ابن مرفعة وعليه مضي

عمل القضاة وبه أخذ ابن

لبابة قال ابن الهندي وكان

بعضهم يتوسط في هذا فان

ادعى قوم على امثالهم لم

يوجبها وان ادعى على الرجل

العدل من ليس مثله كلفه

بإثباتها وكان الغبريني يستحسن

الفرق بين الدعوى على

المرأة فلا بد منها بخلافها على

الرجل ونحو هذا ما ذكره

ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي

عمر (يوسف) بن عبد البر

وهي قرطبة (يخص بها) اى

بإثباتها (ذات الحجاب وذو

العلا) اى الدعوة على المرأة

ذات الحجاب التى ليس من

شأنها المعاملات ودخول

الاسواق والرجل ذو الصفات

العلا يدعى عليه غير شكله

(وفى فاس اخصص) اثباتها

(بالنساء) اى بالدعوى على

النساء (ان ادعى عليهن

ذكران وفى الغير اهمل) جرى

العمل فى هذا كله مضموما

الشرط الخ مما ينبى عليه ايضا انها اذا قصت فى التمليك بواحدة

فقط فهي بائنة ان حملناه على الشرط لانها قد اسقطت من

صداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية

بلا خلاف كما فى الفائق وينبى عليه ايضا التزام الزوج نفقة

رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح

قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان

حمل على الطوع لم يفسد وثبتت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)

اشار به الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف

بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن

كان بخلافه مثل المرأة المستورة المحتجبة والرجل المستور المنقبض

من مداخلته المدعى وملا بستمه فلا تجب اليمين إلا بالخلطة اهبخ

قلت ولعمري ان هذا هو الصواب فى هذا الزمان القليل الخير

ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعوى على المعلوم بالخير

والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملا بستمهم وليس غرضه

إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صار الدهات يلقنون السفلة

ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بسا فيه معرة كالسرقة

والنصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على

المشهور المعمول به فينبغى لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم

من تحليفه بما يدعيه عليه من المعاملة فى الفرض المذكور واما

ايمان التهم بما فيه معرة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه

إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفضل

اتفاقا بل يوجب رايه بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم

التفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فتقول الناظم (وفى فاس اخصص

بالنساء) الخ اى اخصص فى فاس اليوم العمل المذكور بالنساء

وينبغى ان اهل المروءة مثلهن فى الدعوى التى فيها معرة كما مر

(الى غير هذا من امور) جرى العمل بها بفاس وقد اجتنبى بجمعها

لامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا منها (اراءة مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اي والمقصود ان ينظر المحاذق اللبيب في تلك المسائل

وما احتوت عليه من مصالح عامة

لاجلها عدل عن المشهور الى

غيره ليقبس عليه (فان قيل ان

البعض مما ذكرته ضعيف) قال

الناظم في طرة نسخه كالا حلاف

بالطلاق ونزع الشيء من يد

حائزة قبل ثبوت موجب ذلك

قلت (نعم) هو ضعيف كما

قلت (لكن على العرف عولا)

فانه اصل من الاصول

فصل

والعرف الجاري بين الناس

في موضع التداعي بين اللفظ

الاجمل في الوثيقة او لفظ الشاهد

او احد المتداعيين ويخصص

العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق

والى ذلك اشار بقوله (بيان)

اجمل وهو ما لم تتضح دلالة

(وتخصيص) لعمام وهو لفظ

يستغرق الصالح له من غير

حصار (وتفسير مبهم) اي مغلق

لا يفهم معناه (شهيد) فيه

حذف العاطف والمضاف اي

وتفسير لفظ شهيد ادى به او

تلقى منه ثم مات او غاب

(اراءة مبنى) اي تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر

فيها من المصالح ليتسع فهمه في الشريعة ومعرفته العلل ومدارك

لاحكام فيكون نبلا نجيبا (لكن على العرف عولا) اي فاذا كان

يرجى ان المخالف ينكل عن اليمين بالطلاق مرفا اي غالبا ويتحرا

على اليمين بالله فعول على هذا العرف والغالب وهكذا

فصل

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدأ خبره لعرف جرى اي

وقع ولو ادخل الباء على مرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش

وقولته والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجرور المتعلق بالاستقرار

لا يسمى جملة بل يشبه بها والمعنى ان العرف يبين الاجمل في لفظ

المتعاقدين كما اذا تبايعا بدراهم وفي البلد سكك فانه يعطى من

السكة التي العرف والغالب التعامل بها او قال في الوثيقة شري

فلان من فلان لان لفظ شري يطلق على البيع والشراء او اشهدنا

الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين

ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله في احدهما خاصة

فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فكقوله حبست على اولادى

الموجودين لي او بعث من ولد لي او حبست عليه ونحو ذلك فاذا

كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا

فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من الاجمل او عينه وكذا

المطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيبته او موته فانه يقضى بما

هو العرف (شهيد) جعله ت على حذف مضاف وابقاه م على

ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فعيل واراد به المصدر اي شهادة

(وتقينيد ل) اجل (عرف جرى حلا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر من قوله بيان

وما عطف عليه والمعنى ان بيان الاجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف الجاري حال كونه كالحلية

المتحمل بها (به) أي بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الوار والفاء لقوله من لام

فعلى اسماء الى الوار بدل ياء واما

الفتيا بالضم فبالياء على الاصح

(فان صح) أي ثبت (ماجرى

به العرف فاحكم) به (ناظرا)

فيه ومتاملا (ومنخلا) مميزا

(صحيحا) وهو ما وافق الشرع

(وضدا) وهو ما خالف الشرع

فالغلبة (والذي هو غالب) أي

الذي يقع على الوجهين موافقا

للشرع تارة ومخالفا أخرى فاعتبر

الغالب منهما (فاعط لكل) منهما

(ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه

العرف اجعله له كشاهد (وكما

باحلاف ذي عرف صحيح)

لازم (وغالب) اقتضى ذلك

العرف اللازم او الغالب الصحة

او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع

صحيحا دائما او غالبا لكثرتهم ومثل

للفاسد دائما او غالبا فقال (ففاسدة

بالجعل والحرق) أي المزارعة

(مثلا ويبيع ثمار) اشتمل عليها

حائط (بعض انواعها بلا بدو) أي

لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا

صلاحه كغيب وثين وزيتون وهو

متاخر الطيب عنهما و (غراس)

أي والغارسة (منه) وظاهرة ان

هذه الامور كلها لا تقع إلا

كأنه لعرف وذلك في ابواب كالاختلاف في متاع البيت وكشهادة

القطم والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن في قدر الدين ونحو

ذلك (ذي عرف صحيح) قول ثم لازم الخ فان اللازم لا يمين

فيه على فرض وجودة على انه ما من عرف إلا ويمكن مخالفته

ولذا وجبت اليمين كما قال (وكما باحلاف) فالظاهر حينئذ ان

الوار وبمعنى اوان متعلق صحيح محذوف أي صحيح في الغالب

وقوله وغالب المبطوف أي او فاسد في غالب والضمير في قوله

ففسادة يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الوار فيه داخله

على ما بعده أي واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له

وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فساد وتترك التمثيل لغالب

الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرتهم لانها الاصل في العقود الخ

وفي البت مدعيه كمدعي الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما

قاله الش وتبعه ثم من ان قوله ففسادة بالجعل الى قوله والغالب

الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون

صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها في كل عقد وما ذكره ظم في

الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة وإلا فالقول لمدعي الصحة

قال ناظم العمل

واجبوا اليمين مهمي يدعي في الرهن ان الدفع ليس السلعة

فالوقت لا تكفي فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كله اذا

ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا في الصحة والفساد في هذه

لامور ونحوها واما ان اختلفا في اصل العقد فالقول لمنكرة اجماعا

وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعي

العارية كما في التبصرة وغيرها وفي الورقة الرابعة عشرة من بيع

البرزلي اعني اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل لاجل

قال المشتري هو سلف فالقول لمدعي السلف قولا واحدا وان

ادعى

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذي جعله غالبا كما قال (والغالب)

ادعى اهدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول مخ او قال
قرض في قراض او وديعة النخ وان قال له اعطني ثمن الثوب
الذي بعث لك فقال ما بعثني به وانما امرتني ان نبيعه لك فاقصر
في المتبعية في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي يصلها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قائلا لانهما اتفقا على صحة العقد اه فتأمل مع ما تقدم
من ان القول لم يكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المتباعتين وانظر نوازل الدعوى والخصومات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيهما الفساد والقول لمدعى اشتراطها في
العقد ويسمى العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلافا للمعتد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره في شرحها ايضا وبه افق المجامعي
قائلا رايي فيها تابع لراي بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم الاقالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتبعية ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمنه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل الشهود يجرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قواهم ينبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى ملت او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد النخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك اليئنة المقصودة للتوثق
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
ما سئل عن حكم الثنيا هل الغلة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذي ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعل له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلقه او بيعه عند الاجل بلا
مشاركة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعا (والثنيا)
فيكتبونها طوعا وهم قد
دخلوا عليها و (قراضا) يكون
بالعروض مثلا (وشركة) بالتجبر
او بالذم او غيرها (كذا الشبه)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمرابحة وغيرها مما (لو يحكى
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب)
اي اصحاب العقول الكاملة
(وم) اي اشارة وما كوضع
اشاركا وما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شئ من
مسائل التوثيق فقال (نعم
لذوى التوثيق ابغى تحولا)

الظاهر في بيع الثنيا انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من بيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللورثة القيام به من نوازله واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افق به في بيعات نواهي سوس وجبال وردنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تفوت بيع الثاني بل هو على ملك الاول إلا ان رضى بامضاء البيع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعلونه الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من حيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة الجائز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بموت المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا مضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع إلا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة وإلا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كتب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيقظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشئ اذا شدة وربطه والوثيقة تربط المتعاقدين لما التزموا او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا يقظة وفطنة ونباهة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالمشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيفة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصلح اعراسهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالت الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملته فالخطط الشرعية في زماننا اسماء شريفة على مسيات خسيمة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليكن سالما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تعترض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاضى في زمانه وهو ابو عبد الله

المكناسى اليفرىنى وذلك في

اواخر المائة التاسعة ومسائل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

ذاك عيب الربع) اى الدار

ونحوها (يكتب في) رسم

(الشرا) بعد ثبوته بآرباب

البصر وتعيينهم له وببيان

قدره ومبلغه ويسطر ذلك

في وثيقة اخرى ثم يكتب

* فصل *

(فمن ذاك عيب الربع) قول تدلوا على تسعة اعشار قيمتها النخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم في التنبيه الثانى عند قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسألة التوكيل النخ وان تنازعا في كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجرة على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحته في وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب في وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبراه انه لا يرجع بعيب يجده في الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسخ طلاق) امر بكتبه (في الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتي برسم الطلاق وينسخ (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرفع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب في رسم الصداق لا ولا لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هي الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه في الصداق الوجبات لنكاح اليتيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح اليتيمة (اكتب قيل نكاح واكتبه مفعلا) بكسر الصاد او فتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) أى فيه فإن كان لها وصى نُسَخ رسم لا يصاء أولا وإن كان لها مقدم قاض نُسَخ رسم التقديم وهذا على أنه كالوصى فى جميع أمور النكاح وغيره وهو ما فى أرخاء الستور من المدونة والذى به العمل هو أن القاضى يزوجه فيكتب ح ثبوت يتمها وأعمالها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليتممة البالغ وغيرها (إلا) البكر (التى لها أب علم) أى معلوم معروف أنه أبوها لا من قوله فقط أو من قولها فكثيرا ما يدعى زوج لأم أو الكافل أنه أب وليس به (حى بلا غيبة) أى حاضرا (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق وأما التى لها أب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها أو قريبها ليعلم من له العقد عليها من قريب أو حاكم نخ وزوج الحاكم فى كافر يقية وإن أسرار فقد فالأبعد والحاصل لا ينبغي أن يشهد فى النكاح على الولي إلا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طلاقا ثلاثا فى الزمان لتكتبن) أى إذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتبته فى زمانك واحفظه عندك فإن المطلق ثلاثا قد يندم فيذهب إلى عدلين فيشهدهما أنه طلقها طلقة واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت ولما قام بالشهادة

الثانية حلفها القاضى أنهما لم يقع بينهما غير تلك الطلقة الواحدة وتراجعا فسمع بذلك شاهدا الثلاث فأخرجها براءة الثلاث من زمام القضاة ففرق بينهما وأدبا بما يليق بهما واستفيد منه حلف الزوجين

عند المراجعة ولعله مع الاسترابة والله أعلم (كذاك حرام) أى الطلاق للشاهدين بلفظ الحرام اكتبه أيضا فى الزمان وهذا على المشهور من أن اللازم فيه الثلاث لا على ما جرى به العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثلاث وهى الطلقة الثالثة اكتبها أيضا وكذا الطلاق بلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثلاث (ولا سيما أن كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق بينهما لاجل رضاع أو نكاح فى العدة ودخل بها (وبأدر) أيها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) إذ قد يعرض عارض من مرض أو موت أو غيبة أو نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك وإذا كتبته وغاب عنك ربه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيت أو محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي الله (بلا اجرة) تأخذها ثانيا على التفيش (يكفيك ما قد شرطته من لأجر بدى) أن كنت شرطت شيئا فإن دخلت على عدم التعيين وأعطاك أجر المثل فخذة (وأقبلنه ووصلا) كلا من المشهود له وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا بخش كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (إذا لم يكن شرط وفى البخش) أى إذا نقصك من اجرة المثل (فاطلين) وفاءهما (برفق وحفظ المروءة واجملا) أى كن

للساشرين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلبة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيظهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال خ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط الخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق او للاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لايتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شيء فلا شيء على القاضى والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للانفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالوكيل المفوض اليه يرد بانه في مسالة
لانفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت لاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تامل كلاما للخمي
الخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للانفاق وانه ان استحق
بعد انفاقه الثمن لا شيء له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهي لا تنفع كما يفيدة اطلاق خ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لايتام يخص حتى انه لا يشترط منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنفقتهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لايتام لا رجوع فيه بعد لاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قضاة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لايتام ان كان
لهم مال وإلا فلا يتبعهم بشيء وليس معناه انه لا يرجع في مال
لايتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالشجر

جميلا اى آتيا بما يجمل
اى يحسن من ترك العنف
والضجر ورفع الصوت فان
المنصب يابى ذلك وفيه تلميح
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر ياتى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء في
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغارها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان بيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المثبتان عليه كان
اقطع للنزاع وابعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحديثه ومحل ذلك

لهم وكل من فعل ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر
لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصي رجع في مالهم
ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصي ان كان له مال والا اتبعت
ذمتهم بخلاف مسالة لانفاق فان الوصي لا يغرم ان لم يكن
له مال فضلا عن اتباع ذمتهم بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن
على ما مر له تفصيله هناك فتأمله تنبيهه قال في النخبة في
فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضي يبيع مطلقا يبيع براءة به تحققت
ونحو قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفير

بيع براءة فلا عهدة في

وشرحه بما في المتبعية بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس
او في منعم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان
لم يشترطه وليس للمبتاع رده بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث
ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق
بعد نقله ما مر عن المتبعية ما حاصله فمرادنا بالعهدة المنفية في
البيت مهدد الاسلام وهي درك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه
في المتبعية خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه
زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع
السلطان بيع براءة في كل شيء او في بيع الرقيق خاصة في
ذلك روايتان من مالك رواية ابن حبيب انها عامة في كل شيء
ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه بنح فتعين صرف
التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول شخ اذ قال ومنع منه
بيع حاكم النخ فصار عهدة الاستحقاق في الرقيق وعهدة الاستحقاق
والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشتهب وهذا هو الذي اعتمدته شرح وغيره والعهد
حينئذ في مال الايتام على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النخ (ولا تكتبن طوعا بغيب بمركب)
ظاهرة انه اذا طاع له بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه * جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النخ
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرف باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة من طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ وإلا فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لتنازعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابتها لان لاحدهما نفع في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم قلبه فتبين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتاب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي عن المبادرة ايضا يعنى ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلبا بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في علمه لم يكن له بد من الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يطلعه وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النخ صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (وإلا)
بان علم (فصلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نخ وثبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالت اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) يسكون
الراء (شتى) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فصلا)
ثم اشار الى ما ينهى عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بغيب
بمركب كبغل) او حمار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بعيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وخصاصه ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شيء
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوما وإلا جاز كما
 يجوز مجانا ان جهل العيب لانه حيثئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 الالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شيء للتطوع فشا الخ واما تعليل النهي عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافا او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهرة وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى من كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهي عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهي في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذي قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزم لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه مليا او انه فعله
 لاضطرارة فيرشدهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خلس له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلباه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصحح ذلك او يبطله ولا عليه وحيثئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في المتبينة وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقرب الملا ثم ادعى المكناسى بانه ذو عدم ما انتفعنا

لمركب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بيده او لا

بمن له يشهد حتى يعلم ما تلف ماله بامر جهنم
قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وان
كاذب في الشهادة بالمال والإلا فتتفع به ويتنهى عن المبادرة وان كان الثبوت
كالكناسي بالثبوت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان الثبوت
مطلوبا في الشهادة مطلقا لان الشهادة فيها على اقرار المتعاقدين
وكثيرا ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
وليس النهي خاصا بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتبه حتى يتحقق ان
المدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو الحقيقه
من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
ما عاملنى كما يقول فى الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
ما عاملنى ايضا وهذا فى اشتراط ذلك فى العقد واما بعده فهديته
مديان فى هذه وكذا فى التى قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
بيته عدم ظاهر فى ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخره وإلا
فهو كالمشترط فى العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
ان كل شرط يختلف فى لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتبه قبل
التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
حيث افتقر اليه كما قل نخ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
المشهود عليه فلا يلزمه كتبه وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بانه
جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
الشاهد فاذا شهد له عدلان بانه لم يكن معلقا بالطلاق لم تجب
عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرض باصرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى
القضا) اى كشرط رب الدين
انه مصدق فى نفى القضاء
وانه لا يحلف بيمين القضاء
وقد تقدم فى قوله بانفاذ
ايضاء بدين لربه بلا حلف
قولان كالمصدق فاقبلا (فلا)
تكتب ذلك لانه هديته
مديان ومحصله ان كل شرط
يختلف فى لزومه فلا يلزمه
واخرى ما لا يلزم قطعا كشرط
ان لا يتزوج عليها او لا يخرجها
من بادهما وان لا عهدة او لا
مواضعة او لا جائحة الخ (وعرض
باصرار بلا حلف جرى) عطف
على ذى معنى ان شرطه الزوجة
على زوجها انها مصدقة فى
دعوى الاضرار بسلا يمين لا
تكتبه لان ذلك ذريعة لان
تطلق نفسها متى شاءت وتدعى
الضرر سيما والنساء ناقصات
عقل ودين فاسدات الراى
(وإلا) بان تشترط التصديق
مع يمينها (فصدق) اى
فاكتب التصديق بذلك ولا
حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويشبب الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك الاستحفاظ فانترك) اي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من المشهود عليه لان

الاستحفاظ وهو الاسترعاء

ايضا ويسمى ايداع الشهادة
انما يكون في الغالب على
الظالم خوفا من سطوته او من
القاضي لما ذكره من انه لا
يكتب الا عن اذن القاضي
فيسجل عليه او يكتب بخطه
اذنت للعدلين فلان وفلان ان
يكتبا لاسترعاء فلان وفي مجالس
المكناسي ان القاضي ينهي
عنه لانه خدشة ولا يضبط
معه عقد واكثر ما يفعله اهل
الحيل وينم عن التبرعات
مطلقا ولا يصل فيه ما في
المستخرجة ان مالكا سئل عن
الرجل يهرب عبده لدار الحرب
فيكتب له اخرج وانت حر
بعد ان يشهد انه غير ملتزم
لعتقه قال مالك لا يلزمه
العتق والعبد رقيق ومستسل
سحنون عن رجل طلب منه
السلطان عبده ليشتريه منه
فاعتقه او دبره وقال انما فعل
ذلك خوفا من السلطان قال
لا يلزمه شيء من ذلك قال
ابن مهمل وكل ما استرعى فيه
من عتق او طلاق او حبس

ايضا كالذي قبله اي لا تبادر حتى ترشدهما الى الترك والا فكتب
واد الشهادة بما وقع بين يديك فان هذا النكاح فيه خلاف فقال
سحنون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة اخرى يفسخ قبل
وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون
شهادته ينبنى عليها ما ذكره ولم اقف على الراجح من هذه الاقوال
وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك الاستحفاظ)
الاستحفاظ هو من نمط ما قبله اي لا تبادر الى كتبه قبل ان تتحقق
صدق الذي اشهدك به اذ كثير من الناس يستحفظ ويسترعى
في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل
مجرد اعمال الحيلة وانه ان ظهر له في البيع بخس او خرج وقت
الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء واثبت ان المشتري
كان ممن يخاف منه فلماذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف
في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر اليه فكيف
ينهى عن كتبه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول تـ لما يلحق
الشاهد من الضرر من المشهود عليه النسخ هذه العلة لو روعيت لم
تختص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله او من القاضي النسخ اي او
خوفا من القاضي على القول بانه لا يكتب الا باذنه لانه اذا
كتبه بغير اذنه خاف منه وقد اشبع الكلام عليه صاحب المعيار
في نوازل الصلح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسي
ان القاضي ينهي عنه النسخ يعني عن كتبه قبل تحقق سببه بدليل
قوله واكثر ما يفعله اهل الحيل اذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسائل التي نهى عن كتبها اللهم الا ان
يكون نهيه عن ذلك لاجل انه حمل العدول فيقصر النهي حيث
على المتهم دون غيره ويؤيده ما في الفائق قال رايت عقدا مسجلا على
القاضي سيدي احمد بن قاسم العقباني باشارة من والده ان لا يعقد

وثيقة

فعله قال ويصدق الشاهد فيما يذكره من التوقع ولو لم يعرف الا من قوله

وثيقة رهن ويشهد فيها إلا العدلان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالنهي حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تختص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالنهي اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتختص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاوضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالخوف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلا فالصورة الاولى له
القيام ولولم يسترع والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التحفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشئ م في شرحها
ايضا قالوا ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة ثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويسترع قبل البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
من يتوقع خوفه ومن يغصب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاسترعاء في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاولىين فينفعه
ذلك ولولم يسترع اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدي والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقص البيع في الصورة
الثالثة ولولم يسترع ايضا فقد قال في ثاني مسالة من مسامع
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارايت ان جاء بالبينة

واما المعاوضات فلا بد فيها
من ثبوت التقيية والقيام بها
بعد زوالها بالفورية وقسال
سجنون في الذي يغرس او
يحدد ملائمة فيقول اخرنى واقر
فاشهد المدعى في السر انه
انما يصالحه لاجل انكاره واذا
وجد بينه قام قسال لا يلزمه
الصلح ان ثبت جملة وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبتت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولولم
يسترع

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة عقوبته لو امتنع من
مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبتت عند القاضي ان المشتري
موصوف بمثل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
اليه من ياخذ منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
دفع اليه الثمن ولم ياخذ منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
من اخذه منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
نفسى بقبضه تقيته على نفسى وخوفا من شدة فلا شبه ان يصدق
في ذلك مع يمينه في المعروف بالنصب والظلم اه بنسخ وقد تبين
بهذا انه مع ثبوت التقية لا حاجة للاستراء في الاقسام الثلاثة
فقولهم ويكون في المعاوضات مع ثبوت التقية لعلمهم يريدون في
الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التاكيد او لانه
وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
على انه فعل ذلك بغير رضى إلا وجود الاستراء فمرادهم انه
يكون في المعاوضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى وإلا
فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيرة لا ينفع حيث لم
يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
الاوليين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
وفي المعاوضات الاستراء مع عقد وقبله وبعده نفى

واذا زوجهم خوفا منه واسترعى بذلك وأنه لو لم يزوجه لاحتيازها من غير نكاح فالنكاح مفسوخ ابدا
 قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
 يسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعاة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح لاسترعاء وكان
 قد استرعى واسترعى في (١٩٥) لاسترعاء قام بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط لاسترعاء
 والاسترعاء في الاسترعاء فلا

ان ثبت الاكراه فيما عقدا النخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
 وكذا قبله اذ المدار على ثبوت التقيية ان لم يحمل على المعنى الذي
 ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار لاسترعاء لا يجوز الا في
 وجهين احدهما التقيية والثاني لانكار يعني في مسالة الصلح وتامل
 ايضا قوله احدهما التقيية اذ هي اذا ثبتت لا حاجة اليه الا
 لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
 واذا زوجهم خوفا منه النخ يعني وثبت بالبينة انه موصوف
 باحتياز النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلي في نوازل
 الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
 بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود الاكراه بسبب ما بينهم من
 العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
 لاسترعاء النخ لاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
 يصلح لوجه كذا وأنه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
 ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وأنه متى صالح واشهد على نفسه في
 كتاب الصلح انه اسقط عنه لاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
 القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه لاسترعاء والاسترعاء في
 لاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعني
 بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
 حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها
 وتقدم ويطلق على ما قابل

شهادة لاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
 عليه على الشاهد كاشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرهما والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
 من سر او يسر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
 تاريخه بمعرفة فلان وأنه رشيد مثلا النخ ان كانوا عدولا او شهودا الموضوع اسماءهم عقب تاريخه

يعرفون فلانا وأنه كذا الخ تثبتت مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الاملاك في قطعة (١٩٦) كأحد منفردة عن الأصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال

المرأة من انقضاء عدتها ان كان مضى شهر فأكثر لطلاقها

(وودين) أيها الشاهد متى

طلب منك لاداء (بلا اجرة)

واخذها جرحه كما قال (والجرح

معها) إلا ان يركب دابة

للمشهد له لعجزة عن المشي

ولا دابة له او يكون القاضي

على مسافة القصر فأكثر فله

حينئذ ان يركب الدابة وياخذ

الاجرة وهو قوله (وفصلا به)

أي بسبب لاداء (النفع

بالمركوب) متعلق بالنفع

والتفصيل هو انه اي لانتفاع

بالمركوب (للعجز جائر وإلا)

يعجز بيان قدر على المشي او

كانت له دابة (فلا) يجوز

(إلا مع) مسافة (القصر سهلا)

أي الركوب (كنفع بانفاق)

واخذ اجرة فانه جائر حينئذ

والتحمل ان افتقر اليه فرض

كفاية وتعين لاداء من كبر

يديه وان انتفع فجرح إلا

وكوبه لعسر مشيه او عدم

دابته لا كمسافة القصر فله ان يتنفع منه بدابة ونفقة (وثق) أيها الشاهد

وهذا لا يفرق بين عام وغيره على ما مر هناك وقوله مما ينهى عن

الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط الخ هذا يدل على ان المراد التثبت

وعدم المبادرة حتى تتحقق انه خطه لا محالة وإلا أدى الى بطلان

كثير من الحقوق وقوله وكتب بيع الدار أو غيرها من الاملاك الخ

التهمة في هذه راجعة للبائع والنهي فيها حقيقة ويعلم القاضي

الشهود بانه لا عمل عليه متى ظهر لما كثر بسبب ذلك من التحيل

على اكل اموال الناس فيبيع الرجل داره مثلا من زوجته او ولده

اما حقيقة او توليها ويكتب ذلك منفردا عن رسم الملكية ثم ياخذ

الدين من الناس ويرهن لهم رسوم الدار او لا يرهنها وهم انما

عاملوه اعتمادا على ملائمة بدارة او حائطه ثم ان قام رب الدين

ليبيع الدار او الحائط اظهرت الزوجة او الولد عقد الشراء منه وانه

لم يبق له فيها ملك فيضيع حق رب الدين حيث لا مال للدين

قلت ولا زالت الحيل تجري بمثل هذا الى الآن فلا ينبغي ان

ينظر الى شراء الابن او الزوجة ونحوهما ويؤيده ما في دعاوى المعيار

في امرأة هلكت عن ابن عم واستظهر اجنبي انه قد اشترى املاكها

منذ ثلاثة اعوام مع ان الاملاك لم تزل بيد البائعة الى الموت

فاجاب ابن لب بانه لا شيء للشترى من ثمن ولا مشمن لظهور

الكذب لان العادة ان لا يترك المشتري ما اشتراه المدة المذكورة

لانها مظنة التغير ولقوات الفائدة اذ ينسخ واذا كان هذا في الاجنبي

فكيف به في غيره مع وجود العادة بالتحيل المذكور وقوله والشهادة

بالرجعة الخ هذا قد نبهنا عليه عند قوله فيما مر وذات قروء في

اعتداد باشهر وان محل ذلك اذا ارادت الزوج لا ان اراد الارتجاع

فتصدق فيما يمكن كالشهر ولا يفيدها تكذيبها نفسها (وثق بمعرف)

تقدم

تقدم

اذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) اي ذا عقل تام (بلا جلب) اي لم

يجلب ولم يسق لذلك وإنما حضر على جهة الاتفاق (والأ) يوجد معرف كذلك (فبالخلا) أي فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحلله اللازمة له حتى تكون العمدية في الشهادة عليها وحيث وثق بالعرف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفا كفي أو تعريفا وثق به ولا يسمى العرف قال

ابن عرفة الذي عليه العمل

تقدم شيء من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعروف الخ ولا ينبغي اليوم أن يشهد من يحتاط لدينه على امرأة بتعريف أصلا وقد صاعت بذلك أموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب إذا شهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله اه ونحوه في الطرر ولهذا كنت نهيت العدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرهم أن لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليها حتى يثبت عنده أنها المتصفة بذلك وإن مانت كما قاله في شهادات العيسار وفي اجوبة ابن رشد أن الشاهد إذا قطع بمعرفة المشهود عليه ثم قال بعد ذلك أنه لم يعرفها وأنه إنما عينها له حين الشهادة عليها امرأة وثق بها قال أن الشهادة عاملة إذا كان هو الذي ابتدا سوالها لأن ذلك من باب الخبر وأما إذا لم يبتد سوالها مثل أن تكون المرأة التي أشهدته أثنت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لي فشهادته حينئذ ساقطة اه بنسخ وتامل كيف لم يجعل ذلك من التناقض وما ذلك إلا لكون المعرفة أعم اذ هما ميسان أما تعريف العرف الموثوق به لأن تعريفه يفيد العلم للشاهد وإلا ما صح الاعتماد عليه شرعا وأما أن يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معرف وهو قد بين ثانيا أن معرفته أيضا التي قطع بها إنما كانت بالسبب الأول لا بالثاني فانظر إلى دقة نظر هذا الامام رضي الله عنه ونفعنا به وبأمثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط الخ الشهادة على هذا جائزة لأنه يودى على عينه وهو قول خ ولا على من

عندنا أن عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال في الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة أو التعريف بالمشهود عليه أو له فإن سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر أن الشاهد إذا كان معروفا بالضبط والتحقق قبلت شهادته وإن لم يذكر معرفته ولا تعريفا وإلا ردت إلا أن تكون على مشهور معروف اه وقيل شهادته باطلة مطلقا وقيل أنها تامة مطلقا ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفا دل على أن المشهود عليه أو له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة في الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرساء والولاة من الجفاه ولا بد في المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الأب ونحوه مما يزول الاشتراك معه أو يخفى

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثبوت منه بأنه هو ولا على من يعرف عينه فقط إذ قد يتسمى له باسم غيره حتى يتنفي عنه الالتزام فإذا شهد الشاهد من لا يعرفه فالذي ينبغي أن يصح دينه وراقب الله تعالى أن يصرفه إلى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم أشار الى صفة العدالة وما ينبغي ان يكون عليه الشاهد فقال (وكن ايها العدل الموثق سالكا سبيل العدل المهتدين ذرى العلا) أى القدر والشرف فى الدين فان الشهادة منصب عظيم نطق بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك انزله بعمله والملائكة يشهدون . انا ارسلناك شاهدا . شهد الله الآية . وفى الحديث اكرموا الشهود فان الله يستخرج بهم الحقوق ويدفع بهم الظلم خرج ابن مسافر عن ابن عباس وقيل فى قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس الآية ان المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم النكاح وتستخرج الحقوق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة فى السنة اذا لم يترتب عليها مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه او فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكرثا مرتكبها بالدين ورقة الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) أى صغيرة خسة كتطيف

بثمرة وسرقة لقمة واما صغائر غير الخسة كنظر لاجنية فلا يسقط العدالة (صائنا مهجة) المهجة الدم او دم القلب او الروح والمراد هنا النفس (حلا) مصدر حلا الشئ فى معنى حلا وحلاوة حسن أى مهجة ذات حسن (وكتبك بين) بحيث يقرأ بسرعة وسهولة بالفاظ بيته غير محتملة ولا مجهولة ولذا ينبغي

يعرف إلا على عينه انظر ما مر عند قوله شهادة معروف النخ فاعل مراد به عدم جواز الشهادة عليه اذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن وإلا جازت والصواب فى هذا كله ان يعلق الشهادة على حليته وصفته (واجتناب كبيرة) قول تـ وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكرثا النخ لاكرثا المبالاة وقوله ورقة معطوف على قلته مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها جريمة اذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه) هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق باعماله أى فاعله بالكتب الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش

للموثق ان يكون له حظ فى اللغة ومعرفته النعوت والاشياء واسماء الاصماء وعليه

والشجاج وان يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآثره ابواه واخواته فان كان مع ذلك ذا خط حسن فهو احسن فقد روى الخط الحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط اجد اللسانين وحسنه احدى الفصاحتين وقيل رداءة الخط زمانته لادب (واضبط القول) فقد قالوا اذا كتب العاقد مائة او الفا فليؤكد بواحدة او بواحد خونا من الخاق نون فيضاعف العدد (واحصرن برسم فصولا مع قيود وكلا) المعنى المشهود به حتى يكون مستوفى مبسوطة (ولا تختصر واكتب) كتابة تؤدى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل ليس فى كتابته ميل (توق به) أى فى الكتب (نحنا بجاريه) بكل وجه أى يطلب فى الموثق ان يكون عارفا بالعربية بحيث يسلم من اللحن كله فاذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يصير المباح بائعا والمطلوب طالبا ويقصر عن معرفة العوامل والثنية والجمع ونحو ذلك لم يجز ان يكتب بين
الناس اتفاقا قاله في الفائق (فاعلا) تميم (واياك لفظا) ايها الموثق (ذا اشتراك) تستعمله في وثيقتك
فانه يودي الى اهمالها بسبب احتمالها (و) اياك (ان ترى لما لم تحقق كتابا ومعولا على الظن) واحدا
مع الشك (بل) لا تكتب (١٩٩) ولا تشهد إلا على ما يكون عندك محققا (كالشمس فاكتب)

قال في التبصرة ولا تصح للشاهد

شهادة إلا بما علم وقطع بمعرفته
لا بما شك فيه ولا بما يغلب
على الظن قال تعالى وما شهدنا
إلا بما علمنا وقد يالحق الظن
الغالب باليقين للضرورة في
مواضع كالشهادة بالتفليس وحصر
الورثة وما اشبهه خ واعتمد في
اعساره بصحبة وقرينة ضير كضرب
الزوجين ومع ذلك اكثرها انما
يشهد فيه على العلم (وودين
واياك حق الناس) فقد ورد
ان الذنوب ثلاثة ذنب لا يغفره
الله وهو الشرك وذنب لا يدعه
الله وهو جقوق العباد وذنب لا
يعبا الله به وهو ما بينه وبين
خلقه (اياك) حق الناس
(فاعدلا) في كل ما تلى من
حكم او كتب حق او اداء
شهادة الزم العدل والقسط ان
الله يحب المقسطين ثم اشار

وعليه فليس هو تميما كما قاله تـ (ذا اشتراك) كنقد وغريم ونحوهما
كما مر عند قوله ببيان وتخصيص النج وقوله ومع ذلك اكثرها انما
يشهد فيه على العلم يعني يقولون لا يعلمون له مالا ظاهرا ولا
باطنا ولا يعلمون له وارثا سواه النج ولا يعلمون انه رجع عن الاضرار
بها الى الآن فان لم يقولوا ذلك سقطت (والحق والاصلاح)
قوله في التوطئة فان كانت في غير محل العقد لم يضر النج يعني
كما لو وقع في قوله من غير شرط ولا ثنيا ولا خيار او وقع في قوله
وهما بحال صحته وطوع اذ ذاك لو سقط من العقد لم يضر وقوله
او التاريخ قد علمت ان الوثيقة الغير المورخة تامة وانما تبطل اذا
عارضتها وثيقة اخرى مورخة كما مر فاذا وقع ذلك في التاريخ
حينئذ لم يضر حيث لا معارض وقوله او لاجل النج قد علمت ان
القول لمدعي الحلول فان اعترفا بالاجل وادعى احدهما انقصاء
والآخر عدمه فالقول لمنكر التقضي وعليه فهذا والذي قبله ليس
من محل العقد حتى يجري فيهما القولان الآتيان خلافا للناظم
حيث جعلهما من محله كما ياتي وتبعه تـ وقوله والثاني يبطل
ذلك فقط النج هذا هو المعتمد كما قاله ابن رحال في حاشيته
على التحفة عند قولها ومن لطالب بحق شهدا النج وهو ما يفيد
ايضا قولها في خطاب القضاة
وبثبت القاضي على المخورما اشبهه الرسم على ما سلفا

الى ما اذا وقع في الرسم الحاق او محو او بشر او نحوه وحاصله انه اذا وقع شيء من ذلك في
اسم الله تعالى او في اسم نبيه صلى الله عليه وسلم فينبغي للكاتب ان يقطع ذلك الرسم ويكتب غيره
ولا يكتفى بالاعتذار وإلا فان اعتذر عن ذلك في آخر الرسم صح الرسم وكان دالا على الشبهة فيه
وان لم يعتذر عنها ولا نبه عليها فان كان ذلك في غير محل العقد لم يضر وصح الرسم وان كان في محل

العقد المقصود منه كالثمن والمثلن او التاريخ او الاجل بسئل عنه الشهود فان حفظوه وبينوه عمل على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فهو لان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر
(والحذف) ولو لحرف (ان
بدت) الثلاثة او شئ منها
(كشتر) اى كسط او ازالته
(واقحام) اى زيادة حرف او
كلمة (برسم) اى فيه (فكالحلا)
جمع حلية ما يزين بدو يتجمل قال
(وما الحلى إلا زينة من نقیصة *
يتم من حسن اذا الحسن قصرا
فاما اذا كان الجمال موفرا *
كحسبك لم يحتج الى ان يزورا)
وانما يكون البشر ونحوه زينة
وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال
في الفائق يجب على الموثق
ان يعتذر من كل ما يقع في الوثيقة
من محو او بشر او ضرب او لحق
او اقحام قال ابن زرب الحق
والحو والبشر في الوثائق كالحلى
لها ومن اقوى لادلة على براءتها
وتصحيحها وسلامتها من التصنع
وانتقده الرعي قائل ليس هذا
بشئ بل سلامتها من ذلك
دليل على حسن التأمل قبل

وفي العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان
كذا وكذا صاعا من تمر عجة فمحا الموضع الذى فيه عجة ولا
ادري عجة ام لا قال يحلف المدين من اى صنف هو فان نكل
حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه
بالمعنى وعليه فاذا قال في الوثيقة ان له بدمته مائة وخمسين
دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بها لم
يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف
المدين على ما يقربه وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا
به كاسم البائع او اسم المشتري او المثلن فلا اشكال في البطلان
وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اى لم يحتج الى تحسين وتزوير
لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس
وتزوير له وقوله وانتقده الرعي الخ الظاهر انها لم يتواردا على
محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاستذار يدل
على استعمال الطاقة في مبالغته في مراجعة الفاظها وتصحيح
فصولها وانه لم يكتب فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا
لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمل
الطاقة في مبالغته في ائقائها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها
العالم الماهر فحينئذ يقطع بمبالغته في تاسيس مبانيها او بعدمه
وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين
والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقام العفو من
مقعد الرضا يعنى بون كثير بين مقعد الرضا الذى لم يتقدمه

الكتب لمعانيها وجودة التمهل في تاسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واى رتبة ذنب
تستطرق الى ما بولغ في الاتقان له والتجويد وحماة منشئه بفصل براءته من التسخيم والتسويد قلت
وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفو عن كل زلة فاين مقام العفو من مقعد الرضا

وما دنس تبغى زوال سواده كثر بجديد لم يزل قط ابيضا اظنهما للقاضي عبد الوهاب ولم
تجهرنى مراجعتى ذلك رايت فى المذام فى زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه فى حاله سيئة
فهاهى امرة فرايته ثانيا فى حاله حسنة فسررت وسالته فقال لى يا فلان لو لم يكن فى الذنب الا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شئ وخالق كل شئ اغفر لنا كل شئ ولا
تسالنا عن شئ بفصلك ورحمتك يا ارحم الراحمين ربنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفر لنا (لكن الذنب) اى المستحب
ولاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من الحور وما معه او شئ منها (باسمائه) اى فى اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدل) ذلك الرسم ويترك ويستاقف غيره اجلالا لاسمائه تعالى ان تكون
ماحقته او فيها تسخيم (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله

(ثم ان قيدنا اتفى) اى قيد
لأمور المذكورة الذى هو لا اعتذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بحور وبشر او شبيهه)
هذا كله حشور وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال فى الطرر مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب العفو بين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى يبلغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبلغ فيها من اول
لامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس النخ ما نافية ودنس مبتدا سوغه وصفه بالجملة بعدة وتقدم
التفى عليه وقوله كثر خبره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالعفو ولا اعتذار كائن كالثوب الجديد الذى لم ياحتمه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللحق

بيدما ان تزوجت عليها وينع فى ذلك الحاق او شئ مما ذكر (كما يرى بعد وتاجيل وتاريخ) هذا
من العقد كما مر عن الطرر فهى امثلة له (انجلا) تميم (فان كان) اى المحور والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه او لم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة الحور ونحوه وما لم يتوقف (او) يرد (المحاور لذلك) الحور فقط مما توقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللحق ولا قجام) اى كما اذا كان المالحق او المقحم ظاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (وإلا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجهل بان سئل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادوة وحفظوه (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشر ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطلقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم او لم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطرر وان كان

في موضع العقد مثلت البينة فان حفظت الشئ بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة معصت وان لم يحفظوه مثلت عن البشر فان حفظوه ايضا معصت وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة تسنييه ولاعتذار من المحر والضرب ونحوهما قل (٢٠٢) الرعي محله قبل التاريخ

ليكون التاريخ خاتما للوثيقة يمنع الزيادة عليه عمل الكثير من المحكم قديما ومنهم من يعتذر بعد التاريخ لئلا يقع فيه ما يوجب الاعتذار فيعتذر مرتين قال ابن فثكون وكل حسن قال المنشريسي وبالثاني جرى العمل بتلسان وفاس وهو اوجه (وان غاب رسم) وسنات ان تودي لكونك الشاهد بما فيه (لا تود ان ادعى غريم) اي من عليه ذلك الدين (اداء) لما فيه وانه مرقم او كتب ذلك على ظهره (لكن ان حضر) الرسم (انجلا) الحق وظهر الصدق فاد حيثذ واصل هذه المسألة لابي عمرو قال المتيطي قال ابو عمر في كافيها واذا كتب الشاهد شهادته في ذكر الحق وطولب بها وزعم المشهود عليه انه قد ودى ذلك الحق لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الذي فيه شهادته بخطه لان

ولا قحام ليسا من محل الخلاف وانهما ييطان وحدهما وليس كذلك بقوله عن الطرر وان لم يحفظوه مثلت عن البشر الخ لاولى حذف هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان غاب رسم لا تود) الخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة توجد بيد المدين ويُدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور الذي درج عليه خ ان القول لربها كما قال ولربها يردها له ان ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربها من الشهود تجديدها او لاداء بما في علمهم من مضمون فصولها فتارة يحضر ربها ويدعى الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا وتارة لا يحضر بل يسأل ربها من الشهود التجديد او لاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى الدفع او عدمه وهي التي اشار لها ظم بعد هذه ولاولى من هاتين الصورتين هي محل استشكل تتم وجواب طفي والصواب ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافي وهو الذي اشار له خ بقوله مشبها بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربها سقوطها ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ ووجهه ان المدين وان اقربان الدين كان في ذمته وقت كذا ولاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في دعوى القضاء وقد تقدم ان لاصل والغالب اذا تعارضا فان القول لدعى الغالب الذي هو العرف كما مر عن الكافي من ان الذي عليه اكثر الناس اي غالبهم اخذ الوثائق وتمزيقها او الكتابة على ظهرها اذا ادوا ومثله ياتي عن ابن الماجشون فالقول حيثذ قول

الذي عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الديون وقد اختلفوا اذا احضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه إلا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت مني فثقل يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبه في الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد ضده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهداها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال تستوفي المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان اقرار المدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام المتطفي وابي عمر محتجا به قائلا بعده فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعني من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال ان تامل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفائها فالظاهر هو الواخذة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من اصحابنا وهم يؤمض متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يتبع) يطلب (تكرير كتيبك رسمه) بعد ان كتبه اولا (لزعم ضياع) له بفتح الضاد مصدر ضاع (او) يتغنى (اداء) منك عدد القاضى دون الرسم لزعمه ضياعه (فاهملا) جواب من اى فالغ قوله ولا تشهد له قاله ابن الماجشون (وإلا) تمتنع من الشهادة (وقد رديت) ثانيا او كررت الكتب (تمض) شهادتك ويعمل بها فيها وقال (مطرف) بخلاف ما قاله ابن الماجشون من لا تمتنع

المدين انه قضاء ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخفائها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقرب بقاءه بل يقرب انه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض لاصل الذى هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي و خ و يخالف لما قالوه من تقديم الغالب على لاصل عند التعارض والله اعلم وقول خ ولم يشهد شاهداها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهي مسألة واحدة خلافا لمن قال قوله ولم يشهد شاهداها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفي يمكن ان يكون مستانفا ويحمل على مسألة ابن الماجشون ومطرف يعني الآية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والآية متحدان في المعنى ولذا اتى خ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب التكملة حيث قال

مطلقا بل يفصل (اذا كان) الطالب مأمونا (فكرر) الكتب والاداء (وإلا) يكن مأمونا (فلا) تكررة قال المتطفي عقب ما مر عنه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق ضاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتابا بحق له واشهد عليه شهودا ثم ادعى ان كتاب الحق ضاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجميع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقتضى حقه منه ودفعه للديان فمحااه وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بدعوى كتب الحق دون البراءة منها ولاشهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه اقم بينت براءتك وما تدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقاله مالك واصبغ وقال ابن حبيب هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فقول ابن الماجشون احب الي اه ولما كان قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يوردوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او اداء ما في الفائق من انه اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء ثان لا عند ذلك القاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اه وعلى هذا

فقوله او اداء معطوف على كذبك وعلى كل فارقت المسألة التي قبلها فان لاولى طلب صاحب الحق من الشاهد الشهادة والغريم يدعى الاداء وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم ما عند الغريم لانه لم يحضر (وفي محض حق الله بادر) يدفع الشهادة (وودين) عاجلا ان امكن التعجيل وإلا أخرت الامكان فان لم تبادر مع الامكان كان جرحته في حقلك وسقطت شهادتك وهذا اذا كان مما يستدام تحريمه كما قال (والتحريم دام كما انجلا بوقف) اى ومثال ما يستدام تحريمه كالحبس فقال ابن

وما به قد وقعت شهادة وطلب العود فلا اعادة والتفريق بينهما يكون المدين في لاولى يدعى القضاء وفي الثانية لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يوجب سقوط دعواه القضاء ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت افقيت لما سئلت عن ادعى على شخص بدين فقال المطلوب لا حق لك قبلى من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد اسلف مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك رسما وزعم الآن ضياعه واعدت له الشهادة بذلك اه فاجبته بما نصه الحمد لله لا يتنفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها لاحتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون كتب على ظهرة وبقي بيد ربه ومجرد لاحتمال مانع من القضاء فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال العقباني وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح نسخه كالدين والوصية والتدمية تقيته ان يتقاضى الحق بالاصل فيكرر التقاضى النسخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه ورده (وعق) لامة فكذلك والمعنى يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاء) اقرب به مع زوجة هي في عشرته (كطالق) اقر بطلاقها باثنا وبقي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت) في الزرع وعدمه وهو لاولى طلبا للسنة لحديث من شتر على مسلم شتره الله وحديث من راي عورة فسترها كان كمن احيى موءودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا على ذلك فكرة مالك الستر عليه ليرتدع قاله عياض (واصبر لثسالا بغير) اى في غير حق الله بقسميه

فكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في معنى نسخها والعلّة موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه مقابلا قول المشهور يقضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو كان رب الدين يتنفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن رحال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجري على المشهور ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لضاعف حقوق ولم تحصل للغريم براءة ابدا اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم من ذلك الى كتب البراءة هاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول للحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شيخني مفتي فاس في حينه سيدي محمد بن ابراهيم الدكالي تنبيهه ان الاول اذا وجدت الوثيقة مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من الدين كذا او دفع منه كذا او قضاء كله ونحو ذلك فان رب الدين لا يقضى له بشيء مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تسور عليها وكتب ذلك لما عليه غالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقتي جاءت من السودان في ظهرها بخط مغربي دفعات لا يعرف كاتبها وهي بيد ربها والله اعلم الثاني تقرر ان الديون لا تبطل بالطول ولو اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ مسلم ولو قدم النج وقيدة بعضهم بقيدتين احدهما ان يكون الدين ثابتا باشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذه بينة مقصودة للتوثق فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثاني ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق المخلوق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(تنف) شهادتك أي تسقط وتبطل لمحرصك عليها وإلى الأقسام الثلاثة اشرح بقوله عاطفا على
المبطلات أو رفع قبل الطلب في محض حق الآدمي وفي (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادرة بالامكان ان استدسيم
تحريره كعتق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه أي
ويعلم الآدمي بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فبروى عيسى يكون جرحه في
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحه انظر الخطاب ثم شبه في
بطلان الشهادة جملة مما يبطلها
ويقدح به فيها لانه جرحه
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهي اخذ المال لا بطلان
حق أو تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفي الحديث
لعن الله الراشي والمرتشي
والراشي أي الواسطة بينهما
اما دفع المال لتحقيق حق أو
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الآخذ وسئل بعض الاشياخ عن
الهدية تأتي الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا بأس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

بالحرص على قبض ديونه وعدم تاخيرها اذا حلت وإلا فالقول
لادعي القضاء اه وهو ظاهر من جهة المعنى ان كان المدين معه
بالبلد حاضرا مليا ولاحكام قائمة لان المدعي حينئذ ادعى ما هو
الغالب من عدم التأخير وفي النسخة المعيار ان من طلق زوجته
فماتت وقام ورثتها عليه فادعى دفعه انه لا يقبل قوله إلا ان
يثبت ان بينهما شئنا فانظروا اخر لكراس السابع قلت
والغالب ان المطلقة لا تخلو من شأن مع مطلقها فلا يحتاج الى
اثبات شأن زائد على ذلك ووجه الدليل منه انه حيث ثبت
الشأن بين الدين ورب الدين فالقول المدين لان الغالب ان
لا يؤخره به الزمن الطويل وكذلك اذا كان معلوما بالحرص على
قضاء ديونه لان الغالب ان لا يؤخرها فكل منهما ادعى ما هو
الغالب في حق رب الدين (كالجرح بالرشا) قوله ومن هذا
المعنى انقطاع الرعية الى العلماء الخ فكذا في الطرر بعد سوجه
حديث من شفع لاختيه الخ قال لان رفع الظلم من مسلم او ذمي
واجب على كل من قدر عليه ولما مثل ابو عبد الله القوري من
ثمن الجاه كما في المعيار قال اختلف فيه علماءنا فمن قائل بالتحريم
مطلقا ومن قائل بالكراهة مطلقا ومن مفصل فيه وانه ان كان
ذو الجاه يحتاج الى نفقة وسفر فاخذ مثل اجرة فذلك جائز وإلا حرم
اه ابن رحال وهذا التفصيل هو الحق فانه يحرم ان كان يمكنه
دفعه من غير مشي ولا حركة كما اذا احترم زيد مثلا بذى جاه
فمنع من اجل احترامه فهذا ونحوه لا يحل له الاخذ من زيد اه

خصوصية وانما يستفتيه في شيء يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالة وهو قول ابن عثون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لاختيه شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان لدفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفتية رجاء العون على خصومة فلا يحل له قبولها

لأنها رشوة وكذا اذا تنازع
عنده خصمان فاهديا اليه
جميعا او احدهما يرجوان بعينه
في حجة عند حاكم اذا كان
من يسمع منه فلا يحل له
ان ياخذ منهما ولا من احدهما
شيئا من ذلك اه من الواق
(واعطاء عمال) اي اخذ
الاعطاء من العمال المضروب
على ايديهم اي الذين جعلت
لهم جباية الاموال دون صرفها
في مصارفها يريد وتكرر
لاخذ (كاكل) اي ومثل لاخذ
منهم الاكل عندهم مكررا ايضا
لان ذلك مما يزرى بالروعة
ويستط الشهاداة بخلاف الخلفاء
قال سحنون من قبل الجوائز
من العمال المضروب على ايديهم
سقطت شهادته ومن كانت
منه الزلة والقلبة فغير مردود
الشهادة لان الامر الخفيف
من الزلة والقلبة لا يضر في
العدالة والمدمن على لاخذ
منهم ساقط الشهادة واما جرائز
الخلفاء فجائزة لا شك فيها
لاجماع الخلق على قبول العطية
من الخلفاء ممن يرضى منهم

يعنى ولا الاندفاع بخدمته ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال
في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا
مشقة لم يجوز الا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما
ذكر البرزلي ما نقله الش من الواق قال ابن عبد الغفور وقد
كنت ابتليت بشئ من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدي الي
لحم صيد ولم اعلم فلما قدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلومت
بذلك فالقي على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من
علم ان كلبه اكل بضعة مكروهة فليتنج عنه لا يمسه بلعابه فان
مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شئ عليه فرددت ما
كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما
اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شئ من الحرام لم تقبل
صلاته وقد كان وقع بقاي ايضا قبل هذا شئ فرايت رجلا في
النوم يعطيني سمنا في آنية او زبدة طرية فكنت اقول ما شانك
فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل كنت اعرفه فقال لي مسالة
طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت
عنهما وتركتهما فالقي على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلما الآية النخ ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه
حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر
ثم قال عن الرواح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودي
عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك
ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه
من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كيفما كان المجبي
النخ في الورقة السابعة عشرة من معارضات الغيسار ان الامام اذا

وممن لا يرضى وما يطالب فيه قليل في كثير وظاهرة كيفما كان المجبي قال ابن رشد ان كان

المجبي حلالا لكن لم يعدل في قسمه فالاكثر على جواز اخذ المجازة وكرهه بعضهم وان شاب المجبي حلال وحرام فالاكثر على كراهته لاخذ ومنهم من اجازته وان كان المجبي حراما فذهبهم من حرم لاخذ ومنهم من اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالتلفاء انظر المواق وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعثق او طلاق) قال في الرسالة ويوجب من حلف بعثق او طلاق قال مطرف وابن الماجشون ومن لزم ذلك او اعتاده فهو جرحته فيه المتطلى واستحسن مالك ان يضرب من حلف بطلاق او عتق عشرة اسواط وكذلك الحلف بالمشي الى بيت الله ومن تكرر حلفه بذلك وعرف به كان جرحته في شهادته وان بر في حلفه (ومن يرى لمجلس قاض دون عذر تحصلا) هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا) خ وبمجيئ مجلس القاضى ثلاثا بلاعذر الزرقانى اى ثلاثة ايام متوالية واحرى ثلاث مرات في يوم سحنون لا يكون عدلا من اتى مجلس القاضى ثلاث مرات في غير حاجته لان فيه اظهار منزلته عنده ويجعل ذلك مأكلة للناس وينبغي للقاضى ان يمنعه من

اهدى له الغصاب لابل ونحوها يجوز اخذها من الامسام ان اعطاها لك اه بنسخ فتامله فان وارث الغاصب وموهوبه ان علما كهو كما في خ وغيره فما في المعيار انما هو حيث جهل ارباب ذلك ولا يمكن علمهم ولا رده اليهم والا فلا يجوز ويؤيده ما في المعيار ايضا في نوازل الاستحقاق ان حكم ما بايدى القبائل الذين يغير بعضهم على بعض حكم اللقطة ويجوز شراؤه حيث حصل الاياس من معرفة اربابه وفي المعاوضات منه ايضا يجوز شراء ما لا يعلم مالكة من الطعام مما يجلبه الجيش من امتعة الباغية اه قسلت وكذا ان علم على القول بجواز العقوبة بالمال فيما يظهر وهو ما يقصده الملوك اليوم بخلاف ما يهديه الغصاب فانه ليس من العقوبة بالمال في شئ ان علم مالكة اه (كتلتين الخصوم) قال الشيخ المساوى رحمه الله ما يفعله المفتون اليوم من لافتاء قبل الخصام انما هو من التلقين الممنوع لانه يستفتى لينظر هل له الحق او عليه فيجتاح على ابطاله اه وهو صحيح واقع في هذا الزمان كثيرا فينبغى لمن احتاط لدينه ان لا يفتى لمن علم ان قصده التخليل المذكور وفي ق ان كان القضاة مواون بالجاه لا بالمرجمات الشرعية ففتوى المفتين حينئذ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي البرزلى ونحوه في المعيار لا ينبغي للفتية القبول القول ان يكتب للقضاة بما يفعلون الا ان يسالوه لان ذلك يودى للانفة المؤذية قال وقد اردت بعض شيوخنا اذا ورد عليه سوال فيه حكم قاض من بعض الكور لا يجيبه حتى يبعث اليه قاضيه اه وقوله واما

ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما ثبت به ما ثبت حقه من ذلك فلا يكون قادحا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا مائة من الخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قضاة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله المواق (ومطل) في نوازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حياء وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالروعة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر كخ
وتجارة لارض حرب وسكنى دار مغصوبة او مع ولد شريب وبوطء من لا توطا وبالتفاته في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والنسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهى شهادة اللئيف

ما يثبت به حقه النخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر طليها التخلص من زوجها الذى اساء عشرتها ادعى
عليه ان بداخل دبرة برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما راي زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالفتوى به سائغة والا فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم النخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يضمن ام لا قال الوانوغى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر لاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا يتصفه منه او كانا
يبلد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المدينة حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول

بائنى عشر رجلا الى عدل منتصب
للشهادة فيشهدون عنده بما في
علمهم فيكتب ما شهدوا به
ويوقع اسماءهم عقب التاريخ
كما يشير لذلك اول الرسم
بقوله الحمد لله شهودة الموضوعة
اسماؤهم عقب تاريخه يعرفون
فلانا وفلانا المعرفة الكافية
ويشهدون مع ذلك بكذا الى
ان يورخ ثم يضع اسماءهم
واحد بعد واحد وهو معنى قوله
(انزلا) هو اى غير العدل (برسم
شهادات ولا تعلمهم) اى
الشهود اللئيف (بما فيه) اى
المشهود به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهود له (واجملا) اى قل لكل واحد يقف عندك
من الشهود بما تشهد وما في عليك في هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف الا بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادته
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور في هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكتفى) به (وان اردت) ايها القاضي المخاطب اولا (كمالا طالعن المطولا)
من كتب الفقه والاحكام (واياك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف لما راي من الامر قاضى المسلمين)
اي لا تخالف القاضي في شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت والترك (وبجلا) اى عظم القاضى وبجمله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) فى دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداراة ووقوع المنزلة عنده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعزه الله هداه الله والمعجورون متعلق بقوله (دعاوك فى رسم) اى اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اى اثن عليه بالجميل او من الاجمال اى اجمل فى الدعاء له ولغيره من الولاة وايمه المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذى سلكه المصنف اذ قل (فيارب سلم من تولى امورا) من ولاننا وابتناء (وسدد) (٢١٠) (واصلح) حال كونه (وحده)

(ومع الملا) جماعة المسلمين (فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (لاله الذى هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوص فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر (على كل ما اسدى) اى ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا قال فى القاموس السدى من الشوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله فى القاموس (واكملا) هذا النظم (بتوفيقه) تم الذى رمت فظمه) وهو المهم مما يتكرر وقوعه بين يدي النضاة ولهذا

لا

سمى قصيدته هذه حسبا وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما عسى

ان يقع فى كلامه من السهو او غيره فقال (فيا من تعاطى العلم) التعاطى التناول وفى التنزيل تعاطى فقراى تعاطى عثر الناقة قال ابو عبيد يقال تعاطيت الشئ اذا تناولته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث فى صفة صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باهمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكسر من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تاولا) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

حاضرة في الوقت (عبيدك) صغرة تحقيرا لنفسه واستعطافا لربه واستجلابا لرحمته وكرمه يا ربي
علي بن قاسم ينادي (يوقع) (٢١١) النداء والدعاء متوسلا في دعائه (بخير المخلوق طرا وافضلا)

جميعا الشائل توسلوا بجاهي

فان جاهي عند الله عظيم

(اغشاه اغشه يا مغيث برحمته)

وعجل له ماموله رب عاجلا

ثم فسر هذا المامول وبينه بقوله

بعافية دنيا واخرى معا) جميعا

في الحديث ان سالتهم الله

فاسالوه العافية وفيه ايضا اللهم

انا نسالك العفو والعافية في

الدين والدنيا والآخرة (معا)

توكيدا للاولى (فيارب ياربى

تفضل تفضلا) ثم ختم دعاءه

وكتابه بالصلاة والسلام على عين

الرحمة والواسطة في كل نعمته

صلى الله عليه وسلم فقوال

(لتعفو وتصفح عن ذنوب تقدمت

له رب في الباقي احفظنه تطولا

ويسر له ما راسه من مومل

من الجتم بالايمان والكون في العلا

ومن يبتغ نفعا بذنا النظم او دعا

لناظمه آمين رب تفضلا

وصل على الهادي) قال تعالى

وانك لتهدى الى صراط مستقيم

وسلم وآله وصحبه ومن لالدين

(شمر) رفع (ذلذلا) بضم

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تمهدل وتحرك متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشمر على ساءده وقام على ساق الجند فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

لا يوجب زيادة فيه وله طلبه عند الحاكم واخذه منه كيف وقد
دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه كما دفعه وان
يماطله وعلى ان يفلس او يموت مفلسا اه لانا نقول رب الدين لم
يدخل على المماطلة ولا على التفليس لانهما خلاف الغالب ولانه
لم ينصفه منه الحاكم عند رفعه اليه اولا حاكم اصلا وقد فرقوا بين
الغاصب والمماطل بان الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة
خففوا عنه وبان النهي هنا خاص وهو اقوى من النهي العام وبان
المستعير والمستاجر اذا حبسا لابل عن اسواقها ضمنا مع انهما اخف
من الغاصب الى غير ذلك كما في زر عند قوله وان بطلت فلوس
النخ وبان المطل من باب التعدى لا من باب الغصب ولا يقاس
احد البايين على الآخر كما اشرنا الى ذلك في حاشيتنا على الزرقاني
وشرحنا للتخفة اوائل البيوع فانظرهما ولا بد وبالجملة فالفرق
بين المطل والغصب ان الاول من باب التعدى ولا من باب
الغصب ويؤيد ما ذكرناه قول خ في التيمم وقدم ذوماء مات
الى قوله وضمن قيمته مع ان الماء انما هو من المثليات والمثلى
يضمن بمثله وهم ضمنوه هناك قيمته ورايت في بعض التفاييد
المطنون بها الصحة منسوبا للشيخ سعيد بن سليمان السملالى
على الرسالة عند قولها ولا يجوز فسخ دين في دين مانصه واختلف
فيمن دفع ثمن طعام في وقت الرخص فغفل عن قبضه حتى
كان غاليا قال نزلت بفاس برجل اشترى من رجل مائة صحيفة
في حال الرخص فتغافل عنه حتى غلا فقال اكثر الفقهاء فسد البيع
لانه بيع معين تاخر قبضه اه ما وجدته وهذا كما تراه في الغفلة
واعل الغفلة تنزل منزلة الممتنع من القبض الذي تقدم في كلام

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس تذلل تمهدل وتحرك متديلا
والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشمر على ساءده وقام على ساق الجند فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك قراخي صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معينا
 ناجزا على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطا وإلا فلا
 كما قاله طفي في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فأنظرة وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغني به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلا الختم بالحسنى والموت على
 لا سلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الحواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيخ شيوخنا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصا لوجهه الكريم * موجبا للخلود مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاه عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كبره او طالعه ودعا لي ولسائر المسلمين
 بالمغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعنا يدوم بدوام
 ملك الله مدده اولا فاولا واقول كما قال لاصل
 (قيامن تعاطى العلم احسن تاولا)

وكيف لا وقد قال الشاعر
 ومن ذا الذي ترضى سجاية كلها كفى المرء نبلا ان تعد معائبه
 ويرحم الله عبدا يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفها
 آخر ربيع النبوي لآل نور عام خمس مائة ومائتين والفر كان ابتداها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شئ وولي كل شئ وقاهر كل

ولا الى غايته) بل يستمران
 دائمين ابدا سرمدا (آمين
 رب تقبلا) اي اقبل منابضك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغني الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 بآلياتك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليما عدد ما ذكره الذاكرون
 ونحوه من ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى

شيء وفاطر كل شيء والعالم بكل شيء والحاكم على كل شيء
 والقادر على كل شيء بقدرتك على كل شيء اغفر لي
 والمسلمين كل شيء وهب لنا والمسلمين كل شيء
 حتى لا تسالنا عن شيء بجاء سيدنا محمد الذي
 تكون من نوره كل شيء صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عسدد ما
 خلقت وما انت خالقهم
 من كل شيء آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله لامين * سيدنا
 محمد الخاتم على التفقه في الدين * وعلى آله وصحبه وايمته
 الشريعة وكافة المؤمنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذي اشرفت شمس تحقيقه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور تدقيقه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل مل * ولا اختصار مخمل *
 وكان تمامه في يوم الاثنين الحادي عشر من شهر الله رجب لاصب
 عام اربعة وثلاثمائة والف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ التاودى على لامية الامام الزقاق

صحيفة

٠٠٣	ترجمة صاحب المتن
٠٠٧	الخلاف فى عدة ازواج النبی صلی الله علیه وسلم
٠١٠	مبحث الخطط الست
٠٢٠	فصل فيما يبدأ به القاضى و بیان الدعوى والمدعى والمدعى
	عليه وشروط ذلك
٠٢٩	بیان لاجل والتلوم
٠٥٢	فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤	فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١	مسائل من لا یمان
١٠٧	فصل فى الوكالة
١٢٧	فصل وان عم لا براء
١٤٢	فصل فى التولیع
١٥٨	فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤	مبحث البدع
١٦٥	فصل وفى البلدة الغراء
١٦٨	بيع الصفقة
١٨١	فصل فيما یقتضيه العرف
١٨٥	فصل فيما یلزم الشاهد ان یتنبه له
٢٠٢	قول المصنف وان غاب رسم لا تود النخ
٢٠٦	بعض ما یقدح فى الشهادة
٢٠٩	شهادة اللقیف





